



عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية

الإسرائيلية (1991-2012)

Decision-making process in the Jordanian foreign policy

toward the Arab-Israeli negotiations (1991-2012)

إعداد الطالب

راكان شمس الدين الفاعوري

الرقم الجامعي: 401120031

إشراف الدكتور: غازي صالح النهار بني ملحم

رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الثاني

2013-2012

التفويض

أنا " رakan شمس الدين الفاعوري " أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : رakan شمس الدين الفاعوري

التاريخ: 2013-5-28

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية
تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية (1991-2012)"

وأجيزت بتاريخ : 28 / 5 / 2013

أعضاء لجنة المناقشة:

د. غازي صالح نهار بني ملح / رئيساً

أ.د. عبد الفتاح الرشدان / عضواً

د. محمد الشبخلي / عضواً

الاهداء

إلى والدي وإلى والدتي أطل الله في عمرهما
وإلى جميع أخواني وأخواتي الأعزاء
أهدي إليهم جميعاً ثمرة بحثي هذا...

الباحث

شكر وتقدير

الشكر للباري في علاه الذي قيض لنا مثل هذا ولولاه ما كان.

إلى أستاذي المشرف الدكتور غازي صالح النهار الذي ما بخل علي من كنوز خبراته

ومعرفته الواسعة والذي كان خير مرشد ودليل.

وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	مقدمة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	فرضية الدراسة
5	حدود الدراسة
5	مصطلحات الدراسة
7	الإطار النظري والدراسات السابقة
7	أولاً: الإطار النظري
11	ثانياً: الدراسات السابقة
11	أولاً: الدراسات العربية
14	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
15	منهجية الدراسة
16	الفصل الثاني عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي الأردني
16	المبحث الأول: النظام السياسي الأردني الإطار الدستوري لصانع القرار
30	المبحث الثاني: الهياكل المساعدة في اتخاذ القرار
34	المبحث الثالث: بيئة صنع القرار: العوامل الداخلية المؤثرة في صناعة القرار

	السياسي الخارجي الأردني
51	المبحث الرابع: تفاعلات الأردن مع التحديات الداخلية قبل السلام
56	المبحث الخامس: البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية
62	الفصل الثالث القرار السياسي الأردني تجاه عملية السلام
66	المبحث الأول: المصالح الوطنية والقومية للأردن
71	المبحث الثاني: تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية وأثرها في القرار السياسي الأردني
85	الفصل الرابع مواقف الأردن من قضايا الحل النهائي
87	المبحث الأول: المراحل التي مرت بها عملية السلام في الشرق الأوسط
103	المبحث الثاني: التحولات الدولية والإقليمية المؤثرة على مواقف الأردن من عملية السلام
114	المبحث الثالث: الجهود الأردنية لدعم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية
124	المبحث الرابع: مواقف الأردن من قضايا الحل النهائي
134	الفصل الخامس الخاتمة والنتائج والتوصيات
136	مناقشة أسئلة الدراسة
138	النتائج
142	التوصيات
144	المراجع

عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية

(1991-2012)

إعداد

راكان شمس الدين الفاعوري

إشراف

الدكتور غازي صالح النهار

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل تطور مسيرة السلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد وحتى الآن، ودراسة المحددات المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: تأثرت عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط بالمفاوضات العربية الإسرائيلية خلال الفترة (1991-2012) بعدة عوامل. استخدمت الدراسة منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

أشارت الدراسة إلى مستوى تأثير عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط في المفاوضات العربية الإسرائيلية خلال الفترة (1991-2012) وبرز ذلك من خلال تأثير الضغوط الدولية التي مورست على الأردن ودول المنطقة للدفع باتجاه عملية السلام وكذلك تأثير البيئة الداخلية والمتمثلة بالجانب الديمغرافي والاقتصادي والتي شكلت محدد رئيسي في توجهات صانع القرار الأردني اتجاه تطور المفاوضات العربية الإسرائيلية وخصوصاً على الجانب الفلسطيني الإسرائيلي بما ينعكس على الدولة الأردنية.

بينت الدراسة تأثير المحددات السياسية الداخلية والخارجية على عملية اتخاذ القرار في السياسة الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية نلاحظ مستوى تأثير التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بعملية السلام وتأثيرها على صانع القرار ويتمثل ذلك بضعف الموارد والإمكانات التي تمتلكها الدولة الأردنية والبنية الديمغرافية الداخلية وعلاقتها الإقليمية والدولية كلها شكلت في مجموعها محدد رئيسي أثر ويؤثر على صناعة القرار الأردني تجاه عملية السلام.

أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الأردن بشكل أكبر بتحقيق مصالحه الوطنية العليا وخاصة بعد أن أكدت التجارب والممارسات أن الجانب الإسرائيلي وكذلك الفلسطيني يسعيان إلى الوصول إلى مصالحهم، حتى أنهم استبعدوا الأردن في العديد من مراحل حل الصراع.

Decision-making process in the Jordanian foreign policy toward the Arab-Israeli negotiations (1991-2012)

Preparation

Rakan Shamsuddin Fa'ouri

Supervision

Dr. Ghazi Saleh Al-Nahar

Abstract

This study aimed to examine and analyze the evolution of the peace process and the Arab-Israeli negotiations since the Madrid Conference and so far, the study of determinants influencing the decision-making process in the Jordanian foreign policy towards the peace process in the Middle East. The study was launched from the following hypothesis: influenced the decision-making process in the Jordanian foreign policy towards the peace process in the Middle East, the Arab-Israeli negotiations during the period (1991-2012) by several factors. The study used the approach to decision-making in foreign policy.

The study pointed out the level of impact of the decision making process in the Jordanian foreign policy towards the peace process in the Middle East in the Arab-Israeli negotiations during the period (1991-2012), and emerged through the influence of international pressure brought to bear on Jordan and the countries of the region to push the peace process as well as the impact of the internal environment and of the demographic and economic aspect, which formed a major determinant in the direction of the Jordanian decision-maker the development trend of Arab-Israeli negotiations, especially on the Palestinian-Israeli side as reflected on the state of Jordan.

The study showed the impact of determinants of internal and external political decision-making process in the Jordanian policy towards the peace process in the Middle East, through the analysis of internal and external environment observe the effect of interactions regional and international organizations related to the peace process and its impact on the decision-maker and is so weak resources and capabilities possessed by the Jordanian state The demographic structure of the internal and regional and international relations are formed in the aggregate a major determinant impact and affect the Jordanian decision-making towards the peace process.

The study recommended that greater attention Jordan to achieve national reconciliation upper and especially after the experiences and

ي

practices confirmed that the Israeli side and the Palestinian as well as seek access to their interests, so they were excluded Jordan in several stages of resolving the conflict.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

خاض الأردن خلال القرن الماضي عدة حروب مع إسرائيل عام 1948 من خلال حربين ضد إسرائيل في عامي 1948 و1973 وخسر جراء الحرب الأولى الضفة الغربية والقدس الشرقية. كذلك نتيجة لقربه الجغرافي من فلسطين العربية استقبل أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين واتخاذ أيضاً قراراً بالمشاركة في محادثات السلام التي بدأت في مدريد خلال عام 1991.

من المعلوم للمتخصص في الشؤون الدولية إن عملية اتخاذ القرارات الخارجية تشتمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في النهاية حركة الدول وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه لنفسها وتبني عليه تصرفاتها الدولية، ذلك أن كل طرف يتولى تفسير الموقف وتحديد ملامحه من واقع صلته بالأطراف الأخرى في ذلك الموقف لتحقيقها، وأيضاً بحسب مقدرته على إدماج تلك الوسائل والأهداف ضمن إستراتيجية عمل تلائم ظروف الموقف القائم أيضاً.

إلى أن الدولة إذا كانت تتصرف خارجياً بصورة أو بأخرى، فإن ذلك يكون نابعاً في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي ومن تفسيراتهم الذاتية له في ضوء مختلف الشواهد والحقائق والمؤشرات المتاحة أمامهم.

يؤكد الفهم الأردني للأمن الشامل في الشرق الأوسط على حتمية إيجاد حل عادل وشامل لقضايا اللاجئين والقدس والحدود والاستيطان والسيادة والمياه وهي جميعاً قضايا وأبعاد ذات طبيعة إقليمية تتجاوز إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المباشر.

من هنا جاءت الجهود الأردنية الساعية لتحقيق السلام في المنطقة وذلك من خلال محادثات جادة وفاعلة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين

وفق قرارات الأمم المتحدة: 1947/11/29، محذراً من أن استمرار الوضع القائم يقوض فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ما سيجعل المنطقة رهينة للصراع والعنف لعقود طويلة. ويؤكد أن الأوضاع في المنطقة ستزداد سوءاً إذا لم يتم إحراز تقدم حقيقي نحو حل الدولتين، لأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة.

ولقد فرضت على الأردن خصائصه المتمثلة في حجمه الصغير وموقعه الجغرافي في منطقة متوترة، ومحدودية موارده واهتزاز هويته بفعل ضعفها الهيكلي بصفة عامة، وطبيعة نشأته وارتباطاته الدولية والإقليمية، فرضت كل هذه العوامل قيوداً محكمة على سلوكياته المحلية والإقليمية والدولية. وكان على الأردن تبعاً لوضعته تلك أن ينتهج سياسة محسوبة ومرنة في إدارة شؤونه الخارجية ومواجهة التحديات الإقليمية التي لها انعكاساتها على استقراره وأمنه. ولقد ظلت التفاعلات الأردنية الإسرائيلية متأثرة بتلك العوامل. كما حرص القادة الإسرائيليون وحلفاؤهم الغربيون على إقناع القيادة الأردنية على أن هناك مصيراً مشتركاً يجمع الطرفين ولو على المستوى الأمني فقط، ومن ثم يجب النظر إلى تقاطع مصالحهما الإستراتيجية التي تدعو إلى التعاون بين الدولتين في كثير من المجالات.

من هنا حاولت هذه الدراسة التعرف على الأجهزة المؤثرة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية وتحليل مواقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط، فالمملكة الأردنية الهاشمية ما زالت من أكثر الدول العربية ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، وقد بذلت ولازالت تبذل الجهود من أجل الوصول إلى عودة الحقوق إلى الشعب الفلسطيني وقيام الدولة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقتها في مؤتمر مدريد عام 1991 وحتى عام 2012، والتي تمثل فترة مهمة في تاريخ المنطقة. بإعتبار أن الأردن يتأثر أكثر من غيره بالصراع العربي الإسرائيلي لأسباب سياسية وديموغرافية وجغرافية واقتصادية، مما يفرض عليه توجهات سياسية معينة تجاه عملية السلام في المنطقة، وذلك لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية. إن الإشكالية الحقيقية التي واجهت الدولة الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد كانت ولا زالت تشكل مصدر تهديد للأمن الوطني الأردني في ضوء تطور ملف المفاوضات وفق مصالح الدول ذات العلاقة. وتكمن مشكلة الدراسة في تحليل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية في الفترة (1991-2012) في ضوء ما شهدته هذه الفترة من تحولات سياسية أثرت وتؤثر على عملية اتخاذ القرار الأردني تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المحددات السياسية الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط ؟
- ما الهياكل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية ؟
- كيف أثرت العوامل الداخلية والتركيبية السكانية على السياسة الخارجية الأردنية عموماً وتوجهها نحو السلام ؟
- ما توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه مفاوضات الحل النهائي؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بعملية اتخاذ القرار وآليات تنفيذه في السياسة الخارجية الأردنية.

- دراسة وتحليل تطور مسيرة السلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد وحتى عام 2012.

- دراسة المحددات المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

أهمية الدراسة:

فرض الموقع الجغرافي وقيام دولة إسرائيل عام 1948 واقعاً سياسياً جديداً في المنطقة العربية، وكانت المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول تأثراً بالصراع العربي الإسرائيلي، وشكّل إنهاء الصراع أولوية للسياسة الخارجية الأردنية. من هنا جاءت المشاركة الأردنية في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، واستمر الأردن على هذا النهج في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني خصوصاً في ظل ما تشهده العملية السلمية من تراجع بسبب السياسات الإسرائيلية. وهذا ما فرض على الأردن السعي المتواصل لدعم هذه المسيرة حفاظاً على المصالح الوطنية والقومية الأردنية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من حداثة الفترة الزمنية التي تعالجها (1991-2012)، ودراسة التحولات في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام والصراع العربي الإسرائيلي، في فترة شهدت أحداثاً سياسية أثرت ولا زالت تؤثر على توجهات السياسة الخارجية الأردنية كطرف رئيس في عملية السلام، في ضوء ما شهدته العملية السلمية من تراجع كبير نتيجة للمواقف الإسرائيلية وثورات الربيع العربي ومنح فلسطين صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة ، وبشكل أكثر تحديد فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال:

1. يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على فهم عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية .
2. يؤمل أن تضيف هذه الدراسة المكتبة العربية بدراسة منهجية حول عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

- تؤثر عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية المفاوضات في الشرق الأوسط بالمفاوضات العربية الإسرائيلية خلال الفترة (1991-2012) .

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة (1991-2012) وذلك باعتبار أن عملية المفاوضات في الشرق الأوسط قد بدأت في عام 1991.

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية.

مصطلحات الدراسة:

عملية اتخاذ القرار: هو اختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة، أما اتخاذ القرار فإنه ينصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تؤدي إلى هذا الاختيار وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين هيكل اتخاذ القرار، وعملية اتخاذ القرار.

يقصد بهيكل اتخاذ القرار، ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار، وبالذات نظام السلطة داخل الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار، أما عملية اتخاذ القرار فإنها تعني "مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة، أي الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار". (السيد سليم، 1989:469)

عملية السلام في الشرق الأوسط: هي العملية التي انطلقت من مؤتمر مدريد للوصول إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي وإيجاد سبل للوصول إلى الأمن والاستقرار في المنطقة . ولكن هذه المفاوضات قد تعثرت نتيجة للمواقف الإسرائيلية من قضايا الحل النهائي. (البدارين، 2002:51).

السياسة الخارجية: تعرف على أنها الفصل السلوكي الهادف نحو تحقيق غرض معين ومحدد تحديداً دقيقاً، لذلك فإن السياسة الخارجية لها هدف معين تعمل على تحقيقه لأنه جانب من جوانب المصلحة الوطنية للدولة (عبد القادر، 2008:25).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول قياس ظاهرة السلوك السياسي وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي لم تبرز من هذه الدراسات في فهم وتحليل لهذه الظواهر كالمدرسة السلوكية. (الرمضاني، 1977:75) ويعتبر (سنايدر) من رواد هذا المنهج فضلاً عن ريادته للمناهج الحديثة لدراسة السياسة الخارجية لكثير من الدول وقد ساهم (كنث بولدينغ) في تطوير هذا المنهج في تأكيده على التصورات والإدراكات عند صانع القرار في إنضاج قراراته ومساعدته على اتخاذ القرار والفهم الواضح لأبعاد أية مشكلة تواجهه، وقد اقتبس دراسته هذه من مجموعة من العلوم النفسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وخرج بمحصلة إجمالية تقول إن عملية إتخاذ القرار ليست أكثر من اختيار بديل من عدد من البدائل الواضحة والمقبولة سياسياً لذلك عندما تحدد الحكومات نوعية قرارها السياسي الخارجي فإنه لزاماً لا بد من تحديد غاية ذلك القرار ولذلك ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها ذلك الفصل السلوكي الهادف نحو تحقيق غرض معين ومحدد تحديداً دقيقاً، لذلك فإن السياسة الخارجية لها هدف معين تعمل على تحقيقه لأنه جانب من جوانب المصلحة الوطنية للدولة (عبد القادر، 2008:25).

ونظراً لأهمية القرار السياسي وصناعة القرار في الحركة التفاعلية للدول، حاول العلماء المختصون في العلوم السياسية المحدثين أمثال سنايدر وبارسونز والمختصون بالشؤون الدولية لإيجاد نظرية تتعلق بالقرار السياسي وصناعته وصانع القرار السياسي، فقد تمت دراسته في اتجاهين: الأول يتعلق بعملية صنع القرار كجزء من السياسة الخارجية للدول وبيان العوامل المؤثرة على صناعة القرار مع التركيز أيضاً على أثر البيئة الداخلية على صناعة القرار لفهم مدارك صانع القرار ومعارفه واعتبارها العامل المؤثر على السياسة والقرار السياسي الخارجي للدول (Charlies, 1987:22)، أما الاتجاه الثاني فإنه يتعلق بصانع القرار وتناولت هذه الدراسة التغيرات التي تطرأ على صانع القرار وأهمها التغيرات المتعلقة بصانع القرار، فالسلوك الشخصي لصانع القرار ومدركاته حيث يتم التعبير عنها بالأحاديث والخطب فقام (مودلسكي) بجمع العديد من

المتغيرات تحت مفهوم المصلحة (Intrest) والقوة (Power) والتي رأى فيها العوامل المحددة لأهداف وسلوك صانعي القرار. أما (كارل دويتش) فقد وضع ومتأثراً بنظرية الاتصال (Communications) آلية لشرح عملية اتخاذ القرار تقوم على خمسين متغيراً وقام "كابلان" وهو متأثر بنماذجه العشرة للنظام السياسي الدولي بتصنيف لاعبي السياسة الدولية ومعايير السلوك والتي تسمح جميعها بوجود أكثر من مائة نظام تحدد كيفية اتخاذ القرار ومن ثم التعرف السياسي على ضوء التحديد. وعلى الرغم من أهمية هذه التحليلات كمحاولات جادة لإيجاد نظرية صالحة لتفسير أسباب السلوك السياسي وصناعة القرار، إلا أنه تواجه عدة مآخذ أهمها: (الرمضاني، 1991:310)

أولاً: أن غالبيتها كانت تتصف بكثرة المتغيرات التي جاءت بها وارتباطها الشديد ببعضها البعض فكان تطبيقها على أرض الواقع غاية في التعقيد.

ثانياً: تتوقف نتائج الدراسات الأبحاث الفردية على مواقف وتحليلات الفرد.

وفي ضوء ما تقدم فإنه من الصعب على الباحث تحديد النظرية أو النموذج الأقرب للواقع العلمي، لذلك نجد في كثير من الأحوال أن صانعي القرار السياسي الخارجي يتعاملون مع قراراتهم وفقاً لنماذج متعددة ومنطلقات فرعية متعددة ووفقاً لذلك فإنهم يستخدمون أو يعتمدون على خبراتهم الإدارية ومعتقداتهم الفكرية وطبقاً للمعلومات المتاحة، وقد تعتمد في كثير من الأحيان على صفات صانع القرار السياسي الخارجي نفسه وما يتحلى به من شجاعة واعتدال وحرية وجرأة واهتمام بالمصلحة الوطنية أو القومية. (النهار، 1993)

أما عملية صنع القرار فهي العملية التي من خلالها يتم تحويل المدخلات السياسية والمادية إلى مخرجات، وتتم عملية التحويل هذه من قبل صانعي القرار بواسطة الإجراءات التي يتخذونها متأثرة بسلوكهم وشخصياتهم القيادية. إن عملية صنع السياسة الخارجية عامل مهم وأساسي ومركزي في السياسة الخارجية، وقد أكد على ذلك هارولد ومارجريت براون، وأن القرارات كمكونات للسياسة الخارجية تُرسم في ذهن صانعي القرار بناء على المدخلات السياسية، أي بمعنى أن الأفعال تأخذ مكانها في البيئة التي

يعيش فيها صانع القرار، وبالتالي فإن التأثير على عملية صنع القرار تأخذ مكانها قبل اتخاذ الأفعال، ومثل هذا التأثير يمكن أن يمارس من خلال المعلومات والنصائح والضغط من المستشارين والرأي العام.

تعرض الأردن لمجموعة من العوامل الضاغطة دفعته إلى تبني سياسة حذرة تجاه القضايا الدولية والإقليمية، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى: (حرتوقة، 1997:54)

العوامل الداخلية: ترتبط بالوضع السياسي والأمني والاقتصادي الذي تعيشه المملكة فقد أدرك صانع القرار السياسي أهمية سياسة الأردن الخارجية في العمل على الحفاظ على الاستقرار السياسي في محدودية الموارد المتاحة وضعف الإمكانيات.

العوامل الخارجية: ترتبط بالبيئة الخارجية بالتحويلات في الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد والتي تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية والثالثة وبرز النظام الدولي الجديد الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، يضاف إلى ذلك ثورات الربيع العربي وتطور ملفات المفاوضات العربية الإسرائيلية (الخدوري، 1981:148).

تعتبر أجهزة صنع القرار الخارجي من العناصر الداخلية المهمة والمؤثرة على صانع القرار، فرغم الدور الكبير والملقى على عاتق رجل الدولة أي (صانع القرار) إلا أن هنالك أجهزة تساعد في إتخاذ وصناعة القرار، أن هذه المؤسسات المساعدة إما أن تكون لاعباً أساسياً في إتخاذ القرار أو مُعزقلاً لهذا القرار، وإما أن تكون مساعداً لتوصيل بعض المعلومات بصانع القرار، وعلى وفق ما قال (سنايدر) فإن سلوك الدولة هو سلوك الأفراد الذين يتصرفون بإسمها، وأولئك الذين ترتبط قراراتهم بخطة عمل محددة ولربما لفترة زمنية مطولة، فضلاً عن العوامل والظروف الاجتماعية والبيئية والتنظيمية المؤثرة في سلوك أولئك الموظفين، فالهيكل الحكومية مسؤولة مباشرة عن صنع القرارات السياسية الخارجية وخاصة سلطة رأس الدولة. (سعد الدين، 1988:22)

وينتمي الأردن إلى دول العالم الثالث من حيث الإمكانيات وطريقة تشكيل الهياكل والمؤسسات المساعدة في اتخاذ القرار، ويلعب رئيس الدولة في هذه الطبقة من النظام

الدولي، دوراً بارزاً مهماً في القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية من جهة، وتعكس قراراته ميوله العقائدية وعلاقاته مع رؤساء الدول الأخرى ويكون لقدرته على استيعاب المعلومات والاستفادة منها مع وجود قدرٍ من التأثير في عوامل الإغراء حيث تلعب تلك العلاقات دوراً مهماً في قراراته ويكون لرئيس الدولة دور مهم أيضاً في اختيار القيادات المسؤولة والتي يكون لها دور في صنع القرار أو تنفيذه. وتأكيداً على ذلك يرى كثير من الساسة في الأردن أنه عندما نحاول النظر والبحث عن دور المؤسسات المساعدة في هيكل صنع القرار السياسي الخارجي الأردني نجد أن الملك عبد الله الثاني يلعب دوراً هاماً وفاعلاً في إعداد تلك المؤسسات أو تبنيه لها، ويتم النظر لهذا الدور بشكل بارز من خلال اختياره أو التدخل في اختيار الوزراء وخاصة وزير الخارجية والداخلية الذي يكون للملك دوراً أساسياً في اختيار الشخصيات التي تشغل هذين المنصبين.

ثانياً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة أبو دية (1990) بعنوان "عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية". تناولت هذه الدراسة مدى تأثير العوامل الداخلية للنظام السياسي الأردني من سكان والموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي والتاريخ والمؤسسات واتخاذ القرار على السياسة الخارجية الأردنية ومحددات السياسة الخارجية الأردنية في فترات زمنية سابقة باتجاه القضايا الإقليمية لا سيما الصراع العربي - الإسرائيلي، وخلصت هذه الدراسة إلى عدة أمور وهي أن النظام العالمي محدد الأبعاد يؤثر على سلوك السياسة الخارجية للدول الأعضاء في النظام الدولي كما كان في السابق بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لذا يبقى سلوك الدول الضعيفة مثل الأردن متأثراً بالنظام الدولي وخاصة إذا كانت تنتمي إلى أحد هذين القطبين وقد تحدثت الدراسة عن تطور الأنظمة العربية. وقد تحدثت الدراسة عن الشخصية التي كان يتمتع بها الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه وأنه تأثر نتيجة المد الشيوعي ومكافحته، فوقع بين مصر التي تؤيد ذلك المد، وبين الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعو إلى محاربهه وقد تأثر بالعدو الرئيسي وهي إسرائيل، وخاصة نتيجة فرض سيطرتها بالقوة والابتزاز أثر ذلك كله على صانع القرار السياسي وهو الملك حسين، وأكدت الدراسة أن الملك هو صانع السياسة الخارجية لأنه صاحب السلطات الثلاث.

- دراسة المدفعي (1993) بعنوان "الأردن وحرب السلام". تناولت الدراسة دور الأردن في المنطقة وما لها من أهمية كبرى رغم قلّة ما كتب عن هذا الموضوع وتحدثت في البداية عن التطور التاريخي لفلسطين الأولى حيث تناولت إستراتيجية الأردن للسلام منها قرارات مجلس الأمن رقم 242 وقرار رقم 338 وقرارات مؤتمرات القمة العربية في الرباط وخطة السلام التي تبنتها قمة فاس حيث نادى الأردن منذ اتفاقية كامب ديفيد الذي عقد مؤتمر دولي تشارك به الأعضاء الخمسة الدائمين في

مجلس الأمن وكافة الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي. وتناولت الدراسة الموقف الأردني من اتفاقية كامب ديفيد الراض لها، وأيضاً الموقف العربي من هذه الاتفاقية. وتحدثت أيضاً عن الدور الأمريكي والمساعدات التي كانت تمنحها للطرف الإسرائيلي وبعض الأطراف العربية والتأثير الأمريكي على عملية السلام في الشرق الأوسط. وخلصت الدراسة إلى الصراع العربي الإسرائيلي وكيف انتقل من جيل إلى آخر دون تقصير الجيل الجديد من الفلسطينيين العرب أيضاً وكما خلصت أن الدبلوماسية الأردنية كانت شجاعة في عملية السلام رغم معارضة بعد الدول العربية.

- دراسة العزام (2000)، بعنوان "مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية". تناولت هذه الدراسة تأثير العوامل الداخلية للنظام السياسي الأردني على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية لاسيما وأنها قد ركزت الضوء على أهم الأجهزة في عملية صنع القرار الخارجي والمشكلات والمعوقات التي تواجه اتخاذ القرار من عقائد وأيديولوجيات لصانع القرار ومدى تأثير العوامل الخارجية وخاصة ارتباط الأردن بعلاقات مع الدول الكبرى وخاصة أمريكا وبريطانيا وحسب الفترات الزمنية، وخلصت الدراسة إلى أن مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية من خلال دراستها واجهت كثير من المصاعب والتحديات والتي أثرت على صانع القرار السياسي نتيجة أخذه بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات والمدخلات الداخلية والإقليمية والدولية، وكون الأردن من الدول المعتمدة على المنح والقروض الخارجية ومدى ضغوط الدول المانحة من أجل مصالحها كل ذلك دفع الأردن إلى انتهاج سياسة وسطية مرنة لضمان استمرار تدفق المساعدات.

- دراسة البدارين، (2002)، بعنوان "اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل: بين الخيار الإستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني". حاولت هذه الدراسة معرفة الأسلوب والخطط التي استخدمتها إسرائيل للوصول إلى الهدف المرغبي الذي يراد إنجازه، وهدفت هذه الدراسة إلى العمق في دراسة عملية التفاوض كأسلوب إسرائيلي لإنجاز هدف مرحلي في إطار إستراتيجية كبرى، وبرامجاتية واضحة اتبعتها الحركة الصهيونية سواء في مرحلة ما قبل الدولة، أو مرحلة ما بعد إنشاء الدولة، وبيان شرعية توقيع الأردن على الاتفاقية، وأين هي من الخيار العربي.

- دراسة سعيدين، (2006)، بعنوان "الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن". هدفت إلى تحليل الخطاب السياسي الإصلاحي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين، مركزةً على البيئة المحلية الداخلية للأردن، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن هذا الخطاب أدى إلى حراك إيجابي في مسيرة التنمية من كافة جوانبها، وحلل الباحث من خلال الدراسة أيضاً الظروف المختلفة التي كونت هذه الأفكار والرؤى والمبادئ التي انتهجها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين والتي بدورها كونت فكره الإصلاحي. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحليل البيئة الداخلية الأردنية المؤثرة على عملية صناعة القرار في السياسة الداخلية الأردنية اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

- دراسة المناصير وإبراهيم، (2006)، بعنوان "فكر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم"، تناول المؤلفان الحديث عن الرؤى والمبادئ والأفكار التي يبيدها الملك عبد الثاني ابن الحسين، مركزين على أهم الإنجازات التي تحققت في عهده من خلال ما يحمله من فكر. كما أن الدراسة بينت مواقف الملك تجاه العديد من قضايا السلام في المنطقة مع التركيز على القضية الفلسطينية، إلا أن هذه الدراسة لم تتوسع في ذلك، كما أنها لم تقدم تحليلاً لفكر الملك عبدالله الثاني.

- دراسة الفايز، (2007)، بعنوان "الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي 1990 - 2006". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي 1990 - 2006، حيث كانت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية تمثل نموذجاً واقعياً لهذه الدبلوماسية. وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن الدبلوماسية الأردنية قد استطاعت عبر سلسلة المحطات التفاوضية من إنجاز هذه المهمة، وإن اختلفت وجهات النظر عند تقييمها لمخرجات ونتائج المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية وذلك وفقاً للمنظور السياسي أو الأيديولوجي الذي يقيم به هذه العملية.

- دراسة بصبوص، (2009)، بعنوان "السلام والتنمية في فكر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين". حاولت هذه الدراسة البحث في الرؤى التي يحملها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حول السلام والتنمية، نظراً لافتقار منطقة الشرق الأوسط، حيث

ينشط الملك في جانب السلام والتنمية لها عبر سعيه لحل القضية الفلسطينية، وتفعيل المبادرة العربية للسلام، وخلق علاقات إيجابية بين دول المنطقة لذا فإن هذه الدراسة جاءت لبيان الظروف التي ساهمت في بلورة فكر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حول مفهومي السلام والتنمية وكيفية تحقيقهما ليس على صعيد داخلي أو إقليمي فحسب، بل على الصعيد العالم أجمع.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- سنتناول هذه الدراسة المحددات والعوامل التي تؤثر في صناعة القرار السياسي السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على متخذي القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.
- تحاول هذه الدراسة تحليل التطورات في العملية السلمية في فترة شهدت الكثير من الأحداث السياسية المهمة والتي كان لها أثر كبير على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاهها , في فترة شهد فيها الأردن كذلك سلسلة من الأحداث السياسية المهمة والتي شكلت عامل رئيسي في المواقف الأردنية من عملية السلام خصوصاً على المسار الفلسطيني الإسرائيلي.
- تكتسب أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي بحثت في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية في فترة شهدت تطورات أثرت بشكل مباشر على متخذ القرار لتبني مواقف وسياسات تتلائم مع تطورات البيئة الداخلية الأردنية.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، حيث تميزت المدارس الحديثة في دراسة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بتركيزها على الدوافع والأسباب الداعية إلى اتخاذ القرار بعد أن كانت في ظل الواقعية السياسية تعتمد على تفسير اتخاذ القرارات انطلاقاً من لمصلحة القومية، أي من خلال شرح المصلحة

الوطنية التي دفعت إلى اتخاذ القرار، وبالتالي الاستفادة من المنهج التاريخي. كذلك تم استخدام المنهج التحليلي لفهم وتحليل عناصر عملية اتخاذ القرار وأثرها في السياسة الخارجية الأردنية اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي الأردني

تعتبر عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي الاردني وما يحيط بها من بيئة ضرورة لمعرفة جوانب السياسة الخارجية الاردنية وكيفية صنعها. ونظرا لاهمية تلك العوامل سيتعرض البحث لتلك العملية من خلال بحثين هما: الاول سيتناول الاطار الايديولوجي والدستوري لتلك العملية في حين سيتناول الثاني بيئة صنع القرار الداخلية والخارجية .

المبحث الأول: النظام السياسي الاردني الاطار الدستوري لصانع القرار

قبل الحديث عن دور صانع القرار السياسي الخارجي الاردني، اود الاشارة الى بعض الملاحظات العلمية عن طبيعة النظام السياسي بشكل عام ووضعه الطبقي ومن ثم نذهب للبحث عن دور صانع القرار .

ان المقصود بالنظام السياسي هنا هو عبارة عن الهيكل العام الذي تتفاعل وتتحرك داخل مؤسساته مجموعة العلاقات الانسانية من رغبات وانفعالات وافكار وامكانات مادية ومعنوية ويحتوي على جميع المبادئ والعلاقات المتفاعلة مع البيئتين الداخلية والخارجية(صعب، 1973: 22). وانطلاقا من ان مجموعة المتغيرات الذاتية والموضوعية المتفاعلة والمتداخلة داخل النظام السياسي هي التي تمثل البيئة التي يتحرك في ضوئها صانع القرار (محمد، 1972 : 177). ومن الصعب تحديد مؤثرات النظام السياسي من خلال دراسة متغيراته الذاتية فقط لان كل نظام سياسي يتحرك في بيئة تتكون من مجموعة انظمة اخرى لها توجهاتها المختلفة وتلتقي او تختلف حسب تناقض المصالح او التقائها معها. اي ان النظام الدولي يتضمن دولا ذات اثر فاعل وتتمتع بقوة ولذلك نجده يحتوي على قوى عظمى واخرى كبرى وثالثة اقليمية وصغرى. في الوقت نفسه ومن الجانب الاخر، نجده يتضمن انظمة ديمقراطية واخرى مركزية. وهنا لابد من الاشارة الى ان للقيادة السياسية دورا بارزا وتأثيرا هاما في صناعة القرار واتخاذها سواء اكانت ديموقراطية او ديكتاتورية.

فالقائد الناجح في اي نظام سياسي يلعب دورا مؤثرا في اتخاذ القرار خاصة اذا توافرت به قدرات شخصية يتميز بها عن الاخرين سواء في مناقشة الموقف وادراك ابعاده او في اختيار البديل المناسب واتخاذ القرار مع تنفيذه. لكن لا بد من الاشارة الى وجود بعض العوامل المهمة التي تؤثر على دور صانع القرار في صناعة واتخاذ القرار السياسي الخارجي من اهمها اولا الصلاحيات الدستورية الممنوحة له وثانيا مدى اهتمامه الشخصي وتجربته السياسية في مجال السياسة الدولية اي المتغيرات الذاتية الخاصة بصانع القرار (الرمضاني، 1991 : 342).

ان اهتمام صناع القرار او رؤساء الدول في القرار السياسي الخارجي لا يكون بدرجات متساوية وانما وفقا لمستويات متعددة ومختلفة. فمنهم من يكون اهتمامه شديدا وتكون مشاركته بالقرار السياسي فاعلة ومنهم من لا يتعدى دوره الاطلاع الخفيف والاكتفاء بتفويض اشخاص للقيام باعمال السياسة الخارجية واتخاذ القرارات الخارجية لولهم(فضة، 1983 : 61). حيث تختلف عناصر اتخاذ القرار باختلاف اهمية القرار (الحديثي، هاني 1982: 40) ويعود ذلك الى تحديد المؤسسات التي تساهم في صناعة القرار خاصة في المواقف المهمة والحساسة. ومن الجدير بالملاحظة القول هنا ان لمجمل العوامل السابقة الذكر مضافا اليها خبرة صانع القرار والتمرس في مواجهة التحديات والازمات التي واجهت دولته وثقة شعبه به تجعله اكثر قدرة على فهم حركة الدول وصياغة سياسة خارجية واتخاذ قرارات فاعلة من جهة وتؤثر تلك العوامل على نوعية تلك القرارات السياسية من جهة ثانية(نهار، 1997 : 15).

-المتغيرات الذاتية بصانع القرار السياسي الاردني

يقصد بالمتغيرات الذاتية بصانع القرار السياسي الخارجي مجموعة العوامل التي تؤثر بتكوينه الشخصي والتي تحدد ايضا السلوك الذي يستخدمه تجاه المواقف المتعددة والمختلفة التي تواجه دولته ممثلة بفكره السياسي وثقافته والعادات والتقاليد التي يؤمن

بها ناهيك عن ارادته ورغبته بالمساهمة في اتخاذ القرار. وبناء عليه فان فهم العوامل المؤثرة في التكوين الشخصي لرجل الدولة صانع القرار فيها يساهم عادة في معرفة توجهاته المحتملة اتجاه المواقف الطارئة التي تواجه دولته. ولذلك فان صانع القرار في الاردن عندما يتعامل مع دول العالم بشكل متميز لانه يستند على خبرة ومبادئ تستمد من تكوينه الشخصي وخبرته الطويلة ومن روافدها الثقافية والانتماء للثورة العربية الكبرى.

التكوين الشخصي للملك:

يتأثر سلوك صانع القرار السياسي الخارجي الاردني بالعديد من المكونات البيئية المحيطة به خلال فترة نشاته وانتماه ومعتقداته الفكرية وتجاربه الشخصية والسياسية نتيجة للاحداث التي واجهت الاردن والمنطقة على حد سواء. لقد ولد الملك الراحل الحسين بن طلال في عمان بتاريخ 14 تشرين الثاني من عام 1935 من اسرة عربية عريقة تنتمي للسلالة الهاشمية التي منها الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم. تلقى تعليمه في الاردن ثم في الاسكندرية في جمهورية مصر العربية في كلية فكتوريا وفي بريطانيا في جامعة هارو والكلية الحربية ساندهيرست (وثائق ملف العالم العربي 1987).

رأس الدولة

عندما نحاول البحث عن المتغيرات الخاصة بمنح رأس الدولة الدور المؤثر في صناعة القرار السياسي الخارجي للأردن، نجد أن الكتاب والساسة يُجمعون على أن جلالة الملك حسين له دور فاعل ومؤثر في صناعة القرار الأردني ويعود لأسباب منها:

1 - الصلاحيات الدستورية الممنوحة له.

2 - ومكوناته الشخصية والفكرية والخبرة الطويلة في تسيير أمور السياسة في الأردن.

لقد حدد الدستور الأردني دور رأس الدولة وبكل وضوح ضمن نقاط منها المواد (25)، (26)، (32)، (33)، (34)، (35) و (40). فالمادة (25) تنص على ما يلي: "تتاط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب". أما المادة (26) فإنها تنص على: "تتاط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام الدستور". تنص المادة (32) على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية". أما المادة (33) فإنها تخوله حق إعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات. وتشمل المادتان (34) و (35) على حق رأس الدولة بإصدار الأوامر بإجراء انتخابات مجلس النواب ويدعو مجلس الأمة للاجتماع، ويفتتحه، يؤجله ويفضه وفق أحكام الدستور. وله حق حل مجلس النواب. والملك يعين رئيس مجلس الأعيان وأعضاء المجلس، ويعين رئيس الوزراء والوزراء، وله حق إقالتهم جميعاً. بالإضافة إلى ذلك فإن الملك معفى من كل تبعة ومسؤولية. الجدير بالملاحظة أن الملك لا يمارس هذه الصلاحيات الدستورية منفرداً وإنما بالاشتراك مع رئيس الوزراء والوزراء المختصين سندا للمادة (40) من الدستور الأردني (الموسوعة الأردنية ، 1989: 7).

إن الصلاحيات المنصوص عليها بالدستور الأردني الممنوحة لرأس الدولة واسعة وشاملة يملك بموجبها حق التصرف في المجالات التشريعية والتنفيذية (خير، 1990: 42) وهو بالإضافة لذلك معفى من كل تبعة ومسؤولية.

التكوين الشخصي للملك

يعتمد التكوين الشخصي للملك على مجموعة من العوامل من أهمها ما يلي:

أولاً: النشأة والانتماء.

ثانياً: المعتقدات الفكرية.

ثالثاً: التجارب.

رابعاً: رغبته في صناعة القرارات السياسية الخارجية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية حدثت أو واجهت الأردن وواجهته شخصياً.

فعندما نتحدث عن النقطة الأولى فإننا نجد أن الملك حسين وُلد في عمّان في 14 تشرين الثاني عام 1935م وتولى السلطة كثالث ملك للأردن، وهو من أسرة عربية عريقة تنتمي للسلالة الهاشمية التي كان منها الرسول العربي محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم). تلقى تعليمه في الأردن، ثم في الإسكندرية في كلية فكتوريا، وفي بريطانيا في جامعة هارو والكلية الحربية ساندهيرست.

إن انتماء الملك لأسرة عربية عريقة أكسبه ولاءً قومياً وجعل تصورات الفكرة ذات أفق قومي تحرري. وتوافقاً مع هذا التصور تكوّن له معتقدات منها ضرورة إبعاد الأمة العربية عن التدخل الأجنبي. فهو يقول في هذا الاتجاه: ما يلي:

"..... إن عالماً عربياً حراً هو وحده القادر على الدفاع عن نفسه، وأن يجعل هذا العالم آمناً فعلاً... ونحن نرفض أن نوع من التدخل في شئوننا" (الملك الحسين، 1975).

هذا ويقول عن مفهومه لانتمائه للأسرة الهاشمية: "نعم الهاشميون أحفاد الرسول، وهم لذلك يتمتعون بالتكريم والتعظيم في العالم الإسلامي قاطبة... لقد بدأت الثورة العربية في حزيران عام 1916م في ظل القيادة العليا للشريف حسين، وكان أبناؤه الثلاثة علي وعبد الله وفيصل قوادها" (الملك الحسين، 1975: 86).

مضافاً إلى ذلك فهو يعتقد أن تاريخ آل البيت سلسلة متصلة الحلقات من النضال في سبيل الله والكفاح من أجل العرب". بناءً على انتمائه القومي والإسلامي فإنه ينظر إلى ضرورة تحرير العرب من خلال تعميق جذور المبادئ القومية ويقول:

"... إننا نحن العرب - لنأسف لأن بعض الدول القوية في العالم الحر لم تكون أكثر صدقاً واستقامة معنا. وأن من واجبنا أن نؤصل ونعمق جذور مبادئنا وندافع عن حريتنا.

أما القوة التي ينبغي أن نعتمد عليها فهي قوة العالم العربي". (الملك الحسين، 1975)

وكذلك فإن الملك حسين كان يعتقد أن الواقع العربي مشوه من قبل كل من يشعر أن مصلحته مهددة من القومية العربية، بما في ذلك بعض العرب، حيث يقول في هذا الاتجاه ما يلي:

"... إن الطبيعة الحقيقية للقومية العربية مشوهة أحياناً من قبل العرب أنفسهم أو من قبل الذين تهدد مصالحهم هذه القومية..". والقومية العربية - في مفهومه - تعمل في اتجاه رغد العيش. وهي تقرب العرب عندما تسودهم التفرقة وتقودهم نحو مزيد من الترابط والالتحام على الرغم من التغيرات غير المتوقعة لحكامهم أو لأنظمتهم السياسية.."

أما بالنسبة للجانب الآخر الذي أثر في تكوين الملك حسين ومعتقداته الشخصية فهي خبراته العلمية والعملية المتعددة. فلقد اكتسب من دراسته الأكاديمية والعسكرية في سنٍّ مبكرة خبرة فكرية وقوة. إضافة للخبرات السابقة الذكر. توافقمع هذا التحليل يقول الملك عن تجربته في ساندهيرست وهارو ما يلي:

"كانت ساندهيرست بلا أدنى شك تجربة غير عادية لي لأسباب شتى، فقد ساهم هذا الفصل الدراسي القصير إلى حد كبير مساهمة فعّالة في تكويني الفكري وإعدادي الشخصي كرجل. لقد كانت هارو وساندهيرست تجربتين متباينتين تماماً، كنت في الأولى أُعتبر فتى، أما في الثانية فقد عوملت كرجل. "لقد عهد إليّ بمسؤوليات". ويضيف .. فنحن العرب من جنس يحب الاحتكاك بواقع الحياة القاسي، ويجب بذل الجهد واستنفاد ما في الوسع". هذا ويضيف: "لقد كنت دوماً أتولى أشق المسؤوليات والمهام وأتقلها عبئاً". (خطاب الملك الحسين، 1975).

أما في الجانب الثاني المتمثل بالوضع والأحداث الداخلية على مستوى الوطن والأمة العربية، فلقد اكتسبته تجاربه العملية والسياسية على مستوى الأردن وعلى مستوى

الأمة العربية أكسبته خبرة في مقاومة الأحداث واتخاذ القرارات السياسية وإدارة الأمور خاصة أثناء الأزمات - بشكل وأداء أفضل ورؤية أوضح من غيره. فهو يعتقد مثلاً أن ارتداد الرصاصة عن صدره بسبب وجود وسام، وتعرضه شخصياً للعديد من محاولات الاغتيال، وتعرض نظامه للعديد من المؤامرات، ساعد في إكسابه الشجاعة ونقاء النفس واحتقار الموت. ففي هذا الاتجاه كتب يقول: ". لقد تعلمت كيف أحتقر الموت ومعرفة معنى آلام النفس، وهذا شيء لا يعرفه سوى الذين لا يخافون الموت".

أضف إلى ذلك فإن احتكاكه بالقيادة في دول متعددة من دول العالم أمثال تشرشل، إيزنهاور، كندي، جونسون، ديغول، خروتشوف، نهرو، عبد الناصر، إيدن، ماكميلان، هيث، نيكسون وغيرهم، أكسبته ثراءً وغنى معنوياً كبيراً في القيادة، حيث يقول:

". إن اتصالي بكل فرد من هؤلاء قد زادني ثراءً وغنى معنوياً، لقد تعلمت من كل شخص منهم شيئاً ما، وهذا في نظري أمر جوهري، إنه شتان بين همرشولد وفيصل، بين أوثانت وبمبيدو، ومع ذلك فإن كلاً منهم قد سحرني وملأ عليّ نفسي" (الملك الحسين ، 1975 ، 16).

فلقد ساهمت العوامل المذكورة أعلاه مجتمعة في تكوين الملك حسين وبُنَيْتِهِ الفكرية كرجل دولة، مضافاً إليها بعض العوامل الذاتية كالشجاعة والذكاء وسرعة الأداء ودقته من خلال فهم الأحداث التي تواجه الأردن والتعامل معها.

وأهم العوامل التي ساهمت في دفع الملك حسين للمشاركة في عملة السلام تتمثل بما يلي:

أولاً: العوامل الداخلية التي واجهت الأردن خلال العقود الماضية من فترة حكمه.

ثانياً: فقدان الأردن للضفة الغربية واندحار الأردن عسكرياً مع باقي الأقطار العربية أمام التوسع الصهيوني في عام 1967م.

ثالثاً: التركيبة السكانية في الأردن، بعد نكسة حزيران عام 1967.

رابعاً: ضعف الاقتصاد الأردني الناتج عن عوامل متعددة.

خامساً: التهديد الخارجي المحيط بالأردن خاصة التهديد الصهيوني المستمر.

سادساً: تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية والهادفة لحفظ الأمن الوطني والقومي والاستمرارية بمحاولة حفظ التوازن بين الاتجاهات السكانية داخل الأردن ومحاولته المحافظة على التطور التنموي الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

وبعد أن تم استعراض أهم العوامل التي ساهمت في دفع رأس الدولة الأردني للمساهمة في صناعة القرار الخارجي الأردني فإن الموضوع التالي سيتعرض للهاكل المساعدة في اتخاذ القرار.

-الملك عبدالله الثاني بن الحسين:

ولد الملك عبدالله الثاني في عمان بتاريخ ثلاثين من كانون الثاني سنة ألف وتسعمائة واثنين وستين ميلادية (1962/1/30م)، وقد سمي باسم جدّه المؤسس الملك عبدالله بن الحسين بن علي رحمه الله، ويعتبر الملك عبدالله الثاني من الجيل الثالث والأربعين من النسب الهاشمي، وهو النجل الأكبر للملك الحسين رحمه الله (الشوابكة، 2003، 3).

لقد تلقى تعليمه الابتدائي في الكلية العلمية الإسلامية في عمان عام 1966، ثم غادر إلى مدرسة آدموند في سيري في بريطانيا بالإضافة إلى مدرسة إيجلبروك وأكاديمية دير فيلد في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقل إلى كلية بستمروك في أكسفورد وبعدها إلتحق بساند هيرتس الكلية العسكرية الملكية في بريطانيا عام 1980 ليتلقى العلوم العسكرية وبعد أن أنهى العلوم العسكرية تم ترفيعه إلى رتبة ملازم ثاني في القوات المسلحة الأردنية في عام 1981، عيّن بعدها قائد لسرية إستطلاع في الكتيبة 18/13 في قوات الهوسار (الخيالة) الملكية البريطانية، وقد بقي لمدة عام ضمن هذه

القوات المتواجدة في ألمانيا الغربية وبريطانيا. وفي عام 1982 التحق الملك عبد الله الثاني بجامعة أكسفورد لمدة عام حيث أنهى دراسته الخاصة في شؤون الشرق الأوسط. (من موقع الملك عبد الله الثاني، 2012/11/27، نقلاً عن الرابط التالي:)
<http://kingabdullah.jo/homepage.php>

وبعد عودة الملك عبد الله الثاني إلى الأردن التحق بالقوات المسلحة الأردنية برتبة ملازم أول وخدم كقائد فصيل ومساعد قائد سرية في اللواء المدرع الأربعين. وفي عام 1985 التحق بدروة تدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية كنتاكي في فورت يوكس. وفي عام 1986 عين قائد سرية في اللواء المدرع 40 في القوات المسلحة الأردنية برتبة نقيب، وقد خدم في سلاح الجو الملكي الأردني في جناح الطائرات العامودية المضادة للدبابات وأهل كطيار مقاتل على طائرات الكوبرا ومظلي.

وفي عام 1987 التحق الملك آنذاك بكلية الخدمة الخارجية في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة ضمن برنامج الزمالة للقياديين في منتصف مرحلة الحياة المهنية. وقد أنهى دراسته في الشؤون الخارجية وحصله على درجة الماجستير في شؤون الخدمة الخارجية. وفي عام 1990 حضر دورة الأركان في كلية الأركان الملكية البريطانية في كسميري في المملكة المتحدة. وقد بقي في القوات المسلحة الأردنية يخدم بها متدرجاً في الرتب العسكرية حيث رُفِعَ إلى رتبة عميد ليصبح مساعداً لقائد القوات الخاصة الملكية الأردنية، وفي عام 1994 أصبح قائداً لها ورقّي إلى رتبة لواء في عام 1998. وفي نفس العام حضر دورة في إدارة المصادر الدفاعية في مدرسة مونتسري البحرية وأصبح قائداً للعمليات الخاصة.

إن نشأة الملك عبدالله الثاني الى جانب والده الملك الحسين بن طلال، اكسبه السمات والصفات الجيدة، من تواضع وحكمة، وسعة الادراك والاطلاع على الشؤون السياسية وتأثر به فكريا، وهذا ما عبر عنه الملك عبدالله الثاني لبرنامج (لاري كنج لايف) الذي بثته سي.ان.ان يوم 4 حزيران 2000. حيث قال:

"تعلمت تجارب والدي الذي صقلته تجربة الحكم فأصبح يتفهم الأمور بصورة أفضل وتقبلها، بينما ما زلت أنا أريد إتّمام كل شيء، لقد كان والدي حياتي ومصدر إلهامي وكان مليكي أيضاً والذين كانوا يعرفون الملك ويعرفون الأردن، يدركون كونه قائداً مثالياً، كان مليكاً وأباً لنا جميعاً، وهو شخص أجلته طيلة حياتي" (خطاب الملك عبد الله الثاني: 2012، نقلاً عن الرابط التالي: (<http://kingabdullah.jo/homepage.php>).

ووفق السياسة الحكيمة فإن الملك قد استقى من والده السمات القائمة على التواضع والعدالة والنقى والخلق الهاشمي السمع، وتعلم منه أيضاً ثوابت المواقف والتعامل مع متغيراتها وفق السياسة وصنع القرار ومعاركة الحياة، واختطاط النهج القومي. (السعيدين، 2007: 20)

تسلم الملك عبد الله سلطاته الدستورية في السابع من شباط عام 1999 بعد وفاة والده الملك الحسين بن طلال وقد أقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بعد ثلاثة ساعات من وفاة الملك الحسين بن طلال (زهرة، 2009: 141)، وأصبح بذلك ملكاً للمملكة الأردنية الهاشمية.

وبذلك نجد ان الأردن قد دخل عهداً جديداً غاب فيه الملك الحسين بقدر الموت وفتح العالم عيونهم على قيادة شابة لهذا البلد لم يتجاوز عمره (37) عاماً.

لقد استمد الملك عبد الله الثاني نفوذه السياسي من مصادر عديدة منها مكانته في الدستور وطبيعة شخصيته ومكانته الدينية والتأييد الشعبي والعشائري له. وحالياً يقوم الملك بالتخطيط للسياسة الخارجية ومتابعة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية وزياراته المتكررة للدول والمحافل الدولية. (السعيدين، 2007: 25)

يتميز النظام الاردني الهاشمي عن باقي الأنظمة في المنطقة من حيث الجمع بين مصادر الشرعية بكل أنواعها، مما جعل منه أكثر الأنظمة شعبية واستقراراً في المنطقة، ومما زاد في تعميق وتكريس هذه الشرعية ارتكاز النظام في الأردن على مبادئ

ومرتكزات (الجلاينة ، 2000: 22-23) من اهمها مبدأ الدين باعتبار الدين عقيدة الأمة وهويتها الحضارية والفكرية انطلاقاً من أن الأسرة الهاشمية امتداداً للرسالة المحمدية عبر أربعة عشر قرناً من التاريخ. ومبدأ القومية القائم على أن الأردن جزء من أمته العربية المنطلق من مبادئ الثورة العربية الكبرى وأهدافها النبيلة في الوحدة والحياة الفضلى. واعتماد الديمقراطية كنهج حياة واتباع المنهج السلمي في حل القضايا والخلافات والصراعات مع الدول الأخرى، ورفض منهج استخدام القوة الدولية واتباع سياسة الاعتدال والوسطية والتسامح. والتركيز على تعميق مفاهيم الوحدة الوطنية باعتبارها أساساً للاستقرار والأمن وركيزة من ركائز النمو التقدم والازدهار، وعدم التدخل في شؤون الآخرين وعدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة.

مما سبق يمكن ان نستخلص ونتبين خصوصية القيادة الهاشمية في الأردن وتميزها عن كل القيادات في المنطقة العربية، وسر استقرار هذا الوطن وبقائه واحة للأمن والأمان، وطناً للجميع. رغم ذلك فلقد تعرض الملك لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية الضاغطة عليه التي دفعت به لاحتكار عملية اتخاذ القرار السياسي (حرتوقة ،1997: 54). ان العوامل الداخلية فترتبط بالحركة الوطنية الداخلية، التي ظهرت كقوة فاعلة مؤثرة في أواخر الخمسينات بشكل رئيسي، وقد كانت هذه القوى في مجموعها تتحرك في أنماط مضادة للنظام الأردني وشكلت تهديداً واضحاً للنظام والاستقرار في الاردن، مما أجبر الملك حسين على الإشراف المباشر على سير الأمور السياسية في هذا البلد.

اما العوامل الخارجية فتمثلت بالمد القومي والأحزاب السياسية والإعلام العربي المضاد، المنادي بإسقاط النظام الأردني. ناهيك عن التهديد الصهيوني المستمر للأمن الوطني الأردني(الخدوري، 1981: 148).

كل هذه العوامل ضيقت خيارات الملك وأجبرته على ضرورة التركيز على الأمن الداخلي والاستقرار والعمل على استمرار النظام السياسي الأردني.

-المدركات والعقيدة السياسية للملك عبد الله الثاني:

يقصد بالعقائد والمدرجات السياسية لصانع القرار الأردني والمتمثل بالملك عبد الله الثاني من خلال عقائده وتطوراته الشخصية (البيئة النفسية) ورؤيته للأمور بكافة جوانبها، والصورة التي ينطلق منها لتكوين رؤية معينة اتجاه قضية ما لاتخاذ قراره، أي الخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي وعلى أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية (السعيدين، 2006 : 43).

وينتسب الملك إلى الأسرة الهاشمية أعرق الأسر العربية امتداداً وتاريخاً وارتباطاً بالقومية العربية، فهو وريث الثورة العربية الكبرى، أول ثورة عربية قومية في العصور الحديثة، والأردن نتاج هذه الثورة وحامل رسالتها، يؤمن بها الملك الذي يعتبر نفسه امتداداً لهذا الإرث العظيم، إرث الدولة العربية الإسلامية التي بنت حضارة زاهدة امتدت من سواحل الصين الشرقية إلى السواحل الأطلسية لأوروبا، هذا الإرث أضفى على الأردن خصوصية فرضت على الملك عقائد أصلية ثابتة منها: الإيمان بالوحدة العربية كضرورة دينية قومية والأردن منطلق هذه الوحدة والداعي لها واعتبار الأردن نموذج للوحدة العربية على قرار المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في أول دولة إسلامية. وكذلك الدور التاريخي للأردن وشعبه الأصيل في حمل مبادئ الثورة العربية الكبرى، وموقعه ببعديه الديني والتاريخي إضافة إلى موقعه في قلب الوطن العربي يلقي عليه مسؤوليات قومية وطنية ودولية.

واعتبار أن الأردن خط الدفاع الأول عن كل أجزاء الوطن العربي ويعتبر كل قضية عربية قضية أردنية، ويؤكد الملك ذلك بقوله "ونعتبر أنفسنا خط الدفاع الأول والأخير لأمة العرب تجاه أعداء العرب، وقفنا ندافع عن أحوالنا ونعتبر كل قضية عربية قضيتنا. وأخيراً اعتماد التوازن للسياسة الخارجية الأردنية عربياً ودولياً مع الاهتمام بالتعاون العربي وتعزيز التضامن الإسلامي والمشاركة بفعاليات منظمة المؤتمر الإسلامي". (السعيدين، 2006 : 43).

- النهج السياسي للملك عبدالله الثاني:

ومن دراسة الواقع السياسي بكافة جوانبه لا بد من التوصل إلى النهج السياسي الذي التزم به الملك عبدالله الثاني، وعبر عن ذلك في سياساته وخطه المستقبلية، وعليه أخذت معالم النهج السياسي للملك عبدالله الثاني تتضح من خلال المحافظة على الجوهر العام للنهج السياسي الذي حدده ووضع أسسه والده الملك الحسين، وقد عبّر الملك عبدالله الثاني عن ذلك بقوله: "أعتقد أن أول شيء تعلمته من المغفور له كان عدم الاستسلام قط، والامتناع عن قول لا، كان يملك الشجاعة، وكان مثلاً لنا كلنا، وقد تعلمنا ذلك من خلال حياتنا، لا شيء يضايقتني أكثر من قول: لا يمكن القيام بهذا، إذ لا بد من وسيلة للقيام به، والمطلوب هو التصميم والشجاعة على القيام به" (الطار 2003 : 87).

ومن معالم النهج السياسي للملك عبدالله الثاني، الإسهام في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتنمية علاقات الأردن مع الدول الصديقة في كل المجالات، ومن هذا المنطلق جاء الخطاب السياسي للملك في هذا المجال نابغاً من الانفتاح على كافة الشعوب المحبة للسلام، بما يخدم قضايا الأمة العربية الإسلامية، ويحقق الأمن والاستقرار للشعب الأردني، ملتزماً بمبدأ الشرعية في تعامله وعلاقاته الدولية، مراعيًا موثيق أي نظام ومؤسسته وخصوصياته الحضارية والعقائدية والثقافية .

كذلك اتباع سياسة عدم الانحياز لأي من المعسكرات الدولية، في هذا المجال جاء الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني متمثلاً بموقفه المدافع عن المبادئ الإنسانية وعدم التبعية والانحياز لأي طرف كان، والحث على العمل من أجل اختصار المسافات وتقريب وجهات النظر بين دول العالم الثالث والعالم المصنع واحترام الوحدة الترابية للدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد متكافئ من خلاله فرص التنمية بين الدول، والدعوة من خلال عدم الانحياز إلى الحد من سباق التسلح النووي بصورة خاصة، ولفت نظر الدول والشعوب إلى تجنب الانزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية (المشري ، 2000 : 45).

إن العمل على استقلالية القرار السياسي وارتكازه على مصالح البلاد العليا، بعد تقديم معالم النهج السياسي للملك عبدالله الثاني، فقد جاءت منسجمة مع أسلوب والده الملك الباني، في إدارة وتصريف شؤون المملكة مما أصقل شخصيته وأخصب تفكيره وهياه لتولي أمانة المسؤولية بالحكمة والطموح التي أصبح يعرف بهما.

ونتيجة لخصوصية العلاقات الأردنية - الفلسطينية فقد تحمل الأردن كامل المسؤولية الوطنية والقومية إزاء هذه القضية والشعب الفلسطيني، ولذلك كان الموقف الأردني وما زال داعماً للسلطة الوطنية الفلسطينية لكسب التأييد الدولي من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة تضمن للشعب الفلسطيني استرداد كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف من أهداف الملك عبدالله الثاني، تأكيده على أن الأردن: "كان على الدوام وسيبقى جزءاً فاعلاً من أمتة العربية ورافداً أساسياً من روافد العمل العربي يسعى باستمرار لتحقيق الوفاق والاتفاق، وقيام علاقات من التعاون البناء بين جميع الدول الشقيقة، وتجاوز جميع أسباب الخلاف والاختلاف، انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير المشترك. "إننا نؤكد على أن علاقتنا مع جميع الأشقاء قائمة على المودة والثقة والتعاون والاحترام المتبادل وعلى الحكومة أن توالي التحاور مع جميع الدول العربية دون استثناء والارتقاء بتلك العلاقات إلى صفائها المعهود" (الخطاب السامي، 1994: 25).

إن هذه الدعوة من الملك للتضامن العربي وتوحيد الصف، تهدف في الأصل إلى إعادة اللحمة إلى الجسم العربي، ليساعد في بناء حضارته، وليمارس دوره في ظل التحولات الدولية الجديدة بخطى واثقة وحقيقية، ومن هذا المنطلق جاء الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني لتحقيق نوع من الانسجام والترابط في القرار السياسي العربي، وإنهاء كل حالات الضعف التي تعيشها الأمة العربية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الأمة العربية في جميع المجالات.

المبحث الثاني: الهياكل المساعدة في اتخاذ القرار

ينتمي الأردن إلى دول العالم الثالث من حيث الإمكانيات وطريقة الهياكل والمؤسسات المساعدة في اتخاذ القرار. حيث يلعب رئيس الدولة في هذه الطبيعة من

النظام الدولي، دوراً مهماً في القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية من جهة، وتعكس قراراته ميوله العقائدية وعلاقاته مع رؤساء الدول الأخرى، ويكون لقدرته على استيعاب المعلومات والاستفادة منها، وتأثير عوامل الإيحاء والإغراء، دوراً مهماً في قراراته من جهة ثانية. أما من الجهة الثالثة، فإنّ رئيس الدولة يلعب دوراً مهماً في اختيار القيادات المسؤولة والتي يكون لها دور مهم في صنع القرار أو تنفيذه (سعد الدين ، 1988: 22).

توافقاً مع ذلك يرى الكثير من الساسة في الأردن أنه عندما نحاول النظر والبحث عن دور المؤسسات المساعدة في هيكل صنع القرار السياسي الخارجي للأردن، فإنّ لرأس الدولة دوراً هاماً وفاعلاً في إعداد تلك المؤسسات أو تبنيها له، ويجب أن يتم النظر لهذا الدور على مدى فترتين:

فالأولى وهي الفترة التي سبقت العودة للأسلوب الديمقراطي في الأردن، حيث كان دور الهياكل المساعدة فيها محدداً ومحجماً ويقع فقط ضمن أربعة هياكل أو أركان على رأسها الملك. وإذا تفحصنا تلك الفترة نستطيع أن نستنتج أن تلك الأركان غير متساوية في القوة، بل تشهد مراحل تلك الفترة أنّ هناك شكلاً يمكن تسميته بالثلاثي الأضلاع، فإذا ضعف أحد تلك الأركان يكون لحساب أركان المربع الأخرى، وبهذا يقود رأس الدولة صياغة القرار وفق ثلاثة أركان أساسية مساعدة له هي: الديوان الملكي، رئيس الوزراء، قيادة الجيش والمخابرات العامة.

أما الفترة الثانية والتي شهدت انفراجاً في العمل الديمقراطي، فإنّ الإطار السابق قد اتسع وأصبحت مشاركة المؤسسات فاعلة إلى حد ما حيث أصبح لرأي السلطة التشريعية وبخاصة مجلس النواب دور أساسي فاعل، وهذا يعني أنّ الاتجاه قد بدأ يأخذ منحى القرار الجماعي. يمكن القول هنا أنّ هذا الموقف الجديد جعل حركة رأس الدولة في المناورة أثناء الفترة الديمقراطية أضيق من الفترة السابقة. هذا وفيما يلي سنبدأ باستعراض تلك المؤسسات: وهي الديوان الملكي ثم السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الديوان الملكي

يعتبر الديوان الملكي من أقرب هياكل صياغة القرار إلى صانع القرار الأردني، وأهميته تكمن في مجموعة من النقاط من أهمها ما يلي:

أولاً: قربه من رأس الدولة.

ثانياً: اهتمامه بتنظيم الأمور الداخلية للأردن.

ثالثاً: حلقة اتصال بين رأس الدولة وبين الوزراء.

رابعاً: يلعب دوراً استشارياً للملك ويعتمد على خبرة وشخصية رئيس الديوان والمستشارين السياسيين والعسكريين.

خامساً: ينظم علاقات المواطنين والمقابلات للملك لدراسة مشاكلهم.

وبمعنى آخر، يعتبر الديوان الجسر بين رأس لدولة والأمور السياسية الداخلية والخارجية للأردن.

هذا وبنفس الوقت فإن غالبية من تسلم هذا الموقع أي رئيس للديوان الملكي تسلم لاحقاً منصب رئيس وزراء للأردن. في الوقت نفسه فإن من يحتل موقع رئيس الديوان الملكي يكون من أقرب الشخصيات للملك ويتمتع بثقة ملكية عالية ويعتبر مساعداً هاماً للملك من حيث اطلاعه على المعلومات ونقله رسائل ملكية للدول الأخرى وغيرها.

رئيس الوزراء

يتحدد دور رئيس الوزراء في الأردن بعوامل الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، والتي لا يملك حق تجاوزها بسبب رقابة رئيس الدولة الناجمة عن حقه في إقالة الحكومة ورقابة مجلس الأمة.

أما بالنسبة لمدى مشاركة الحكومة لرأس الدولة في صياغة القرار، فإن لذلك مجموعة من العوامل تلعب بها دوراً من أهمها ما يلي:

أولاً: القدرة السياسية لرئيس الوزراء، ومدى الثقة المتبادلة بين رأس الدولة ورئيس وزرائه، والظروف الشعبية الموضوعية التي تؤثر على صياغة القرار.

ثانياً: الشخصية والبنية الثقافية لرئيس الوزراء ومدى اهتمامه بالسياسة الخارجية للدولة.

ثالثاً: نوعية المعلومات السياسية الخارجية التي يستطيع الإطلاع عليها بحكم وظيفته الرسمية، والتي تميّزه بأفضلية مضافة عن غيره. (الرمضاني، 1991، 342).

وزارة الخارجية

تقوم وزارة الخارجية في الأردن بأدوار محددة منها تجميع المعلومات من الخارج وتحليلها وتقديمها لرئيس الوزراء أو رئيس الديوان الملكي، ودور وزير الخارجية هو دور تنفيذي كإنجاز الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى، ونقل المعلومات، وأنباء الأحداث المتعلقة من وإلى الأردن. وبهذا يخلو دور وزارة الخارجية من عناصر المبادرة باتخاذ القرارات الخارجية المستقلة (سعيد، 1988: 165). والمعروف أن الأردن يحقق مصالحه الوطنية والقومية من خلال اعتماده على عامل الدبلوماسية، والذي يعتمد نجاحه على مساهمات رأس الدولة وعلاقاته الهادئة وشخصيته وخبرته الطويلة في التعامل مع دول العالم، فهو يعين السفراء، ويقبل اعتماد أوفداتهم، ويتلقى المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية، ويتدخل مباشرة في إبداء الرأي حول تلك الأمور.

السلطة التشريعية: مجلس الأمة

إن دور السلطة التشريعية في القرار السياسي الأردني، كغيره من الهياكل المتعددة لصناعة القرار محكوم بأحكام الدستور والصلاحيات المخولة لرأس الدولة. هذا وقد أشرنا سابقاً في هذا البحث أن رأس الدولة يستطيع حل البرلمان أو تأجيل انتخاب السلطة التشريعية أو الدعوة لعقدها... الخ. وبهذا يمكن القول أن للسلطة التشريعية في السياسة الخارجية دوراً محدداً ويمكن أن يزداد أو يتحدد وفقاً للظروف الديمقراطية التي يعيشها الأردن.

وعليه، إذا أردنا أن نقيم دور المؤسسة التشريعية فإنه لا بد من النظر إلى هذا الدور بعد قيام الديمقراطية في الأردن حيث بدأت بتشغيل التشريعات المعمول بها من قوانين ذات أشكال متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وبدأت السلطة التشريعية تتلمس طريقها للعمل ولأخذ مكانها الطبيعي في السياسة الأردنية، وسوف يتبين لنا دورها في أقسام هذه الدراسة اللاحقة.

في العالم لم تكن صادقة مع العرب وعلى العرب ان يدافعوا عن حريتهم معتمدين على قوتهم الذاتية(الملك: 1975: 92).

المبحث الثالث: بيئة صنع القرار: العوامل الداخلية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني

لا يعيش النظام السياسي الاردني في فراغ بل يتحرك في اطار بيئة داخلية واخرى خارجية تدفع اليه بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع واتخاذ القرار واتجاهاتها، كما تؤثر في ادوار الاطراف الفاعلة وفي تطور هذه الادوار من مرحلة الى اخرى ومن قرار الى آخر.

ونظرا للوجود الجغرافي الواسع للاردن في منطقة مليئة بالنزاعات والخلافات الحدودية كان لصنع واتخاذ القرار في هذا البلد اهمية خاصة سواء للوجود الاقليمي والدولي او للبيئتين الداخلية والخارجية تاثير على تلك العملية.

وبناءً على ذلك، فإن المطلوب من صانع القرار السياسي الخارجي فهم الموقف السياسي الذي يواجه دولته بكل أبعاده والعوامل المؤثرة فيه، والتحسب للمتغيرات والتطورات اللاحقة والنتيجة عن تفاعلات القرار أو القرارات المضادة. ونظراً لأهمية هذه العوامل على القرار السياسي فإن الصفحات التالية ستعرض للعوامل الداخلية بالدراسة والتحليل لبيان مدى تأثيرها على صانع القرار الأردني. وسنبداً أولاً بالتعرف على موقع الأردن وحجم مساحته.

أ- العامل الجغرافي

يلعب المتغير الجغرافي من حيث الموقع، وحجم المساحة، والموارد الاقتصادية الأولية، وتأثير الظروف المناخية، دوراً مهماً على صانع القرار السياسي بشكل إيجابي أو سلبي، أي أننا عندما نحاول التحدث عن الجغرافيا كعامل مؤثر في صناعة السياسة الخارجية للدول، فعلياً عندها أن نربط العلاقة التفاعلية بين العوامل المذكورة أعلاه من حيث حجم مساحة الدولة، والعوامل المضافة، مثل إمكاناتها المادية والمعنوية، ومقارنتها مجتمعة مع حجم التحديات التي تحيط بالدولة. وبهذا نجد أن صناع القرار السياسي يتأثرون سلباً وإيجاباً بالمتغير الجغرافي مع مقدرات دولهم الذاتية، والتي يلعب فيها هذا

المتغير دوراً مهماً إيجابياً، خاصة إذا كانت الدول تتمتع بموقع استراتيجي، وقدرات اقتصادية، وحدود محصنة، وقوى بشرية كبيرة، والعكس أيضاً صحيح.

لذلك فإن دراسة الموقع الجغرافي تأتي في مقدمة خصائص البيئة الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية وتتفاوت درجة التأثير تبعاً للقيمة الفعلية للموقع الجغرافي، والتي تتغير قيمتها نتيجة لتغير العوامل والظروف (الهزايمة، 1999: 51) ، وبمقدار القيمة الفعلية للموقع الجغرافي والتي على أساسها تتحدد قوة الدولة في سلوكها الخارجي وتوجهاتها، ولكن بشكل نسبي لأن معطيات الجغرافيا ومدى قوة تأثيرها على إدراك صانع القرار تتفاوت فيما بينها، مما يخلق حالة من القوة أو الضعف تنعكس على القرار الخارجي نفسه، لذلك فإن العامل الجغرافي يعد عاملاً محركاً لدور الإقليم في رسم سياسات الدول، من هنا تولد الاهتمام لدى السياسيين بعامل الموقع وأخذة بعين الاعتبار عند تخطيط سياسة بلادهم الخارجية عند التنفيذ. (مخادمة، 1999: 56).

توافقاً مع ذلك، فإن دراسة سريعة لموقع الأردن وإمكاناته نجد أن الأردن يقع في وسط الوطن العربي وفي قلب الصراع العربي -الاسرائيلي. والأهم من هذا وذاك قرابه من الحدود مع فلسطين المحتلة واحتلاله أكبر خط محاذٍ لفلسطين والبالغ حوالي (650 كم) (محافظة، 1999: 71). وهذا الموقع جعله يتعرض للتهديد المباشر من الكيان الصهيوني وتطلعاته التوسعية.

من الجانب الآخر، ولو تجاوزنا المنظور الفكري إلى الواقع العملي، فإننا نجد أن الأردن يقع في وسط دول قوية، وقوى كبيرة، من حيث العنصر العسكري والسكاني والاقتصادي التي تختلف معه إيديولوجياً. فكل دولة من تلك الدول العربية منها (سوريا، السعودية، العراق)، وغير العربية (الكيان الصهيوني)، لها تصوراتها الفكرية وسياساتها الخارجية وأهدافها التي قد لا تلتقي مع أهداف السياسة الخارجية للأردن

(مجلة المنتدى، 1990، 15). وهي حالة تجعل صانع القرار الأردني يعيش حالة هاجس أمني مستمر.

أما من حيث المساحة الجغرافية فالأردن يعتبر من الأقطار العربية الصغيرة الحجم، مقارنة بحجم أغلب الدول المجاورة له، حيث تبلغ مساحته حوالي (96.513) ألف كيلو متر مربع (سعيد، 1989، 12). أضف إلى ذلك فإن أغلبية مساحة الأردن الجغرافية صحراوية، وبعضها يعتمد على مياه الأمطار. فبهذا يمكن القول أن الضعف في الإمكانيات الأردنية الجغرافية، ينعكس سلباً على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني من جهة، وعلى المتغير الاقتصادي من جهة ثانية. لذا فإننا سنتعرض لهذا المتغير بالدراسة والتحليل، ليس على أسس فنية اقتصادية، وإنما بالقدر الذي يخدم هدف هذه الدراسة، وبيان مدى تأثيره على طبيعة القرار السياسي الخارجي للأردن.

لذلك فإن العامل الجغرافي يلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية للأردن من حيث العلاقات التجارية مع الأقطار المجاورة، كما أن لتجارة الترانزيت عبر الأردن إلى هذه الأقطار أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الأردني، وبالإضافة إلى أنه جعل الأردن في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، حيث شارك الأردن في جميع الحروب العربية ضد إسرائيل، وأثر ذلك أيضاً بتحمل الأردن الآثار الناتجة عن احتلال فلسطين وأن للقضية الفلسطينية تبعات وتحديات أثرت على الأردن بشكل لم تتعرض له أية دولة عربية أخرى، حتى أصبحت القضية الفلسطينية قضيته الداخلية والخارجية الأولى، وأصبح التعامل على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والعسكرية تعاملًا يوميًا لا يمكن فصله عن الشأن الأردني العام (الخطيب، 1999: 43).

وفي المجال العسكري كان للموقع الجغرافي أثره على الأردن حيث تعرض الأردن للاعتداءات المتكررة على مدنه من قبل الإسرائيليين وتعرض للغزو في عام 1968 (البراري، 2006: 20). من قبل الإسرائيليين حاولوا من خلاله القضاء على المقاومة الفلسطينية عندما كانت على الأرض الأردنية، بالإضافة إلى القصف المتكرر

للمنشآت الاقتصادية مما أثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في الأردن سلباً (محافظة، 1998: 73).

ب- المتغير الاقتصادي

يعتبر المتغير الاقتصادي من المتغيرات المهمة التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي في الدول سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ففوة تأثير العامل الاقتصادي تكمن في مدى توفر الإمكانيات الاقتصادية الوطنية من جهة، وطريقة استثمار تلك الإمكانيات وفقاً لخطط تنمية مدروسة، وبأيدي وكفاءات علمية متخصصة، وذات انتماء وطني أو قومي، من جهة ثانية. وهذا يتطلب وجود تعاون وتفاعل إيجابي بين عوامل الجغرافيا، والمناخ السياسي، والموارد، والسكان، والتخطيط العلمي المدروس. ويتم هذا من خلال فترة طويلة من الزمن، وينتج عن هذا التفاعل والتشابك تغيرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد الوطني أو القومي، وتؤثر هذه العملية على نمو الناتج الكلي للاقتصاد القومي.

فالمتغير الاقتصادي القوي يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في توفير الظروف المناسبة لإعداد وتجهيز قوات مسلحة من حيث النوع والكم. أي نوع التسليح، وكميته وإعداد أفرادها، وبشكل يتناسب مع المخاطر والتحديات التي تحيط بالدولة. في الوقت نفسه، يلعب الاقتصاد الجيد دوراً فاعلاً في توفير الخدمات الاجتماعية المتعددة الجوانب كالصحة، والتعليم، والمواصلات وغيرها. بمعنى آخر، يتأثر الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في سياستها وقراراتها الخارجية بنوعية إمكانياتها الاقتصادية من جهة، وبالكيفية التي يتم بها توظيف ما يتوفر في الدولة من إمكانيات وطنية بأعلى فاعلية ممكنة، وبغية تحقيق مصالحها الوطنية وبأقل الخسائر الممكنة (مقلد، 1987، 10).

إن الحديث المذكور أعلاه يقودنا إلى حقيقة مفادها أن الذي يعيننا من العامل الاقتصادي ليس التفاصيل الفنية الاقتصادية بحد ذاتها، وإنما ارتباط العامل الاقتصادي المباشر، أي إمكانيات الدولة الاقتصادية مع أهدافها السياسية القومية من جهة، وطبيعة المتغير الاقتصادي باعتباره هدفاً ووسيلة من جهة ثانية (المراشدة، 1990، 12). فمن

حيث كونه وسيلة، فإنّ قدرات الدولة الاقتصادية هي التي تحدد مستوى استقلال القرار السياسي وتحقيقه وفقاً لإستراتيجية الدولة الأمنية، ووفقاً لهدف سياستها الخارجية القومية أو الوطنية. أما من حيث كون العامل الاقتصادي غاية، فإن تحقيق حد أدنى من الاستقلال الاقتصادي يعتبر في حد ذاته هدفاً قومياً يفترض أن تسعى جميع الدول لتحقيقه مستخدمة كافة الإمكانيات والوسائل الممكنة. إن هذا الفهم للمتغير الاقتصادي وارتباطه بالسياسة والقرار السياسي الخارجي للدول، يقودنا للبحث عن وضع الأردن الاقتصادي وانعكاساته على القرار السياسي الخارجي للأردن.

وللتعرف على المتغير الاقتصادي الأردني نبدأ أولاً بدراسة السمات الرئيسية لهذا الاقتصاد، ومن ثم نأتي بعدها إلى المشاكل التي يعاني منها، وأثرها على القرار السياسي.

- السمات الأساسية للاقتصاد الأردني

عند دراستنا للاقتصاد الأردني عبر مراحل المتتالية فإنه بالإمكان النظر إليه على أنه اقتصاد نشأ، ومنذ تأسيس الدولية الأردنية، على المساعدات المالية المقدمة من بريطانيا، خاصة طيلة فترة الانتداب البريطاني على الأردن (بني حسن، 1989، 77). ففي تلك الفترة من تاريخ الأردن لم تكن بريطانيا راغبة في تطوير التنمية الاقتصادية للأردن لأنها كانت تفضل له أن يبقى بلداً متخلفاً وتحت سيطرتها. ولذا كانت تقدم مساعدة مالية سنوية للأردن لتلبية احتياجاته الأساسية والأمنية ولحماية النظام السياسي، وليقوم بخدمتها في الأردن وفي باقي دول المنطقة (بني حسن، 1989، 78). ففي الفترة ما بين 1921 و 1931 على سبيل المثال، قدّمت بريطانيا للأردن منحة مالية تقدر بحوالي (1.253.000) جنيه إسترليني (Shwadran، 187، 1959). ثم ازدادت هذه المساعدة لتصل في الفترة ما بين عام 1940-1941 إلى حوالي (8.921.400) جنيه إسترليني، وهي تشكل نسبة كبيرة من مجموع الدخل الأردني البالغ حوالي (1.198.669) جنيه، بما فيها المساعدات البريطانية لنفس الفترة. إن تلك المساعدات جاءت في فترة كان الاقتصادي الأردني يعيش حالة الضعف والتبعية للاقتصاد

البريطاني، والواردات الأردنية أكبر حجماً من صادراته. فمثلاً بلغت قيمة صادرات الأردن للفترة أعلاه حوالي (948.773) جنية، في حين شكّلت قيمة الواردات لنفس الفترة حوالي (2.372.750) جنية إسترليني، حيث بلغ العجز في ميزانية الدولة للعام 2012 مليار و 27 مليون و 490 ألف دينار وفقاً لقانون الموازنة العام لسنة 2012 الذي أقره مجلس النواب. وجاء العجز نتيجة الفارق بين الإيرادات العامة المتوقعة للسنة الحالية، وهي 5 مليار و 810 مليون دينار، والنفقات العامة المرتقبة والتي بلغت بدورها مجموعاً للنفقات التجارية والنفقات الرأس مالية المتوقعة وهي على النحو التالي : المفققات التجارية 5.839.000.000 دينار، النفقات الرأس مالية 998.490.300 دينار فيما توقع القانون مجموع الإيرادات العامة من مجموع الإيرادات المحلية والمنح الخارجية كما يلي : الإيرادات المحلية 4.940.000.000 دينار، المنح الخارجية 870.000.000 دينار. (شبكة قانون الأردن، 2012)

وبناءً على العجز في الميزان التجاري الأردني، ونظراً لتبعية الاقتصاد للدعم الخارجي، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وفي الأردن، نتيجة للظروف السياسية الناتجة عن القضية الفلسطينية، فقد كانت البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية في مجالات النقل والاتصالات والكهرباء والمياه والتعليم والمرافق الصحية في الأردن، قاصرة وضعيفة ومثيرة للقلق. ولتلافي حالة الضعف في الاقتصاد الأردني، وضعت الحكومة الأردنية خطاً تنموية تقع ضمن مراحل تبيّنها لنا الفقرات التالية (أمين مهنا، 1989، 144)

بدأ عام 2012 قاسياً واضح الملامح خصوصاً بالنسبة للحكومة والمؤسسات الرسمية التي تشكل مجملها حوالي 35 بالمئة من الاقتصاد الأردني.

أما أبرز وأخطر المصاعب فتنجسد في صعوبة حصول الحكومة على التمويل اللازم لتغطية عجزها المتفاقم خصوصاً بعد ما شهدته نهاية عام 2012 من تراجع كبير في شهية البنوك لإقراض الحكومة. فقد بدأ نهاية العام الماضي ظهور مؤشر خطير،

حيث فشلت الحكومة في تغطية بعض اصداراتها من السندات المحلية كنتيجة مباشرة لتراجع معدلات السيولة وتأثر التصنيف الائتماني سلباً لبعض المصارف المحلية نتيجة اسهابها في اقراض الحكومة خلال السنوات السابقة.

حيث بدأ البنك المركزي بدعم و توجيه من المحافظ الجديد باتخاذ مجموعة من التدابير غير التقليدية لإزالة المطبات التمويلية امام الحكومة ليحذو بذلك حذو غيره من البنوك المركزية المتقدمة عبر العالم. كما توج البنك المركزي هذه الخطوات بضخ ما لا يقل عن 800 مليون دينار من السيولة الجديدة في النظام المصرفي و توزيعها بشكل يكسر الاحتكار الازلي الذي تمتعت به المصارف الكبيرة من حيث حيازة السيولة. (الزغبي ، 2012)

ج - المتغير السكاني

يكاد يُجمع أساتذة الشؤون الدولية على اعتبار المتغير السكاني من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على تحقيق أو عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، وذلك من خلال دعم أو تحجيم القرار السياسي الخارجي للدولة. تلك الأهمية ترتبط في جوانب سكانية متعددة منها الوحدة الوطنية والعلاقة المتداخلة الدقيقة بين الكم والنوع السكاني، والانسجام بين فئات الشعب المختلفة.

إن التجانس السكاني والكم الكبير والنوعية الجيدة كلّها عوامل يمكن أن تساعد في خدمة التنمية الوطنية الشاملة، وفي رفق القوات المسلحة بعناصر قتالية وقوى بشرية ذات قدرة قتالية جيدة، قادرة على استيعاب التكنولوجيا المتطورة والمعقدة. وعلى العكس من ذلك، فعدم توفر كم سكاني كبير ونوع سكاني متطور يؤثر سلباً على صانع القرار السياسي الخارجي للدولة المعنية (الحديثي، 1989، 22).

يقول ابن خلدون: أن البلاد كثرة الاقوام والاعراق والملل قلة أن تستحكم لكثرة الاهداد والرغبات، يعني ان العامل السكاني يلعب دوراً مهماً في تحديد مكانة الدولة وحجمها حيث يوفر التعداد الضخم للسكان للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة

العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية وبتوافر القدرات الأخرى التي تمكن الاستفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان بحد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطاً بعوامل أخرى (سليم، 1989: 154) .

بناء على ذلك فإننا لو نظرنا إلى التركيبة السكانية في الأردن من حيث الكم والنوع والتماسك الاجتماعي نجده يتصف بصفات متعددة ذات أبعاد متباينة نبيها في الفقرات التالية.

-الكم والتوزيع السكاني

تشير الإحصائيات السكانية إلى أن عدد سكان الأردن في صفته الشرقية لعام 1985 يقدر بحوالي (2.650.000) مليون نسمة (عريبات، 1985، 175). وتشير المعطيات الديموغرافية إلى أن حجم سكان المملكة قد تضاعف بما مقداره 2.8 مرة بين عامي 1979 و2009، حيث بلغ في نهاية عام 2009 حوالي 5980000 نسمة. وازداد هذا العدد مع بداية القرن الجديد ليتجاوز الستة ملايين نسمة (دائرة الإحصاءات العامة 2012).

فالبُعد السكاني من حيث الكم له دوره في الموقع الجغرافي للأردن، حيث أن الأردن محاط بدول تتجاوزه جميعاً في حجم سكان كل منها، كحالة يمكن أن تؤثر في نتائجها على القرار السياسي الخارجي، وبالتالي على اتجاهات السياسة الخارجية للأردن.

إن الوضع السكاني في الأردن، وقلة موارد الدولة، قاد إلى تردي في الأوضاع الاجتماعية، وإلى تغيير مستمر في البنية الاجتماعية، مما نجم عنه مشكلات اجتماعية تنعكس سلباً على صانع القرار السياسي الخارجي في الأردن، خاصة عندما تقع تلك الحالة تحت رحمة الدعاية الخارجية المعادية للحركة التفاعلية داخل البنية الاجتماعية من جهة، وبينها وبين السلطة السياسية من جهة ثانية. (النهار، 1997).

لقد شكل النمو السكاني وتزايد الطلب على خدمات البنية للمجتمع الأردني أحد التحديات المهمة التي كان لها تأثير مباشر على صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية. وقد شكلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محور مهم في سياسة الملك الداخلية والخارجية وقد واجه الأردن العديد من الهجرات من دول الإقليم وخصوصاً فلسطين والعراق وكان آخرها الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، أما التركيب العمري لسكان الأردن فإن المجتمع الأردني يعتبر من المجتمعات الفتية لأن فئة الشباب تشكل أكثر من (60%) من المجتمع الأردني.

أما التركيب التعليمي فقد بدا اهتمام الأردن بالموارد البشرية على اعتبار أن الإنسان محور العملية التنموية، ويلاحظ انخفاض كبير بنسبة الأمية على اعتبار أن نصف السكان على مقاعد الدراسة في مراحلها المختلفة، ومن حيث التوزيع الجغرافي فإن السكان موزعون بشكل غير منتظم، حيث يتركز غالبية السكان في ثلاث مدن هي: عمان، الزرقاء، إربد(العزام، 1997: 52) ، يمكن الإشارة في ضوء ما سبق إلى تأثير تلك المعطيات على صانع القرار السياسي وتجعله أكثر عرضة للضغوط والتغيرات الدولية الخارجية على اتخاذ القرار السياسي.

ويشير التضخم في الأردن إلى أن متوسط أسعار المستهلك (التضخم) للثلاث الأول من العام 2013 قد ارتفع بمعدل 7.0% مقارنة بنفس الفترة من العام 2012، ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الإرتفاع، مجموعة النقل التي ارتفعت أسعارها بنسبة 18.6%، ومجموعة الوقود والانارة التي أرتفعت اسعارها إلى 25.2%، ومجموعة الخضراوات التي ارتفعت أسعارها بنسبة 15.5%، في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة التبغ والسجائر بنسبة 8.7% ومجموعة الحبوب ومنتجاتها إلى 1.3% ومجموعة العناية الطبية بنسبة 1.6% ومجموعة النفقات الأخرى بنسبة 1.0%.

كما أشار تقرير دائرة الاحصاءات العامة إلى ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بحوالي 6.0% لشهر نيسان من العام 2013 مقارنة بنفس الشهر من العام 2012.

ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الإرتفاع؛ مجموعة النقل بنسبة 15.5%، ومجموعة الوقود والانارة بنسبة 24.2، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 6.0%، ومجموعة الايجارات بنسبة 2.6%، ومجموعة الفواكة بنسبة 15.2. في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي امخفض سعرها مجموعة التبغ والسجائر بنسبة 9.4%، ومجموعة العناية الطبية بنسبة 3.1% ومجموعة الاتصالات بنسبة 0.3%.(دائرة الإحصاءات العامة، 2013)

- التنوع السكاني

يشارك المجتمع الأردني بخصائصه النوعية ومشاكله الاجتماعية بالأمراض نفسها التي تعاني منها المجتمعات النامية. فدراسة تلك المشاكل يمكن أن تتم وفق التركيبية الاجتماعية والانتماء والولاء والانسجام الوطني. فالمجتمع العربي في الأردن يتكون من خلايا اجتماعية عربية (مع بعض الاستثناء القليل) وتلتقي في أصل الانتماء العرقي القومي للأمة العربية. لكنها ربما تختلف في طريقة التعبير عنها أو تعزيزها نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية التي انقسم إليها أبناء هذا الوطن. أما من الناحية الدينية فإنّ المجتمع الأردني يغلب عليه الطابع الإسلامي، وذلك لانتماء غالبية أفراد المجتمع إلى الدين الإسلامي، مع وجود أقلية تدين بالمسيحية، ويمكن تقسم المجتمع الأردني من حيث النوع حيث يسهل هذا التقسيم بيان الأثر على صانعين القرار السياسي إلى المجاميع التالية: أولاً: الأردنيون ثانياً: الفلسطينيين، ثالثاً: الأقليات الأخرى. (المجالي، 2009: 66)

أولاً: الأردنيون من اصل شرق الاردن

تتصف الشرائح الاجتماعية الأردنية بالصفات العربية التي يغلب عليها طابع البداوة. هذا وقد انقسم أبناء الأردن وفقاً للتطورات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات إلى قسمين: تتم استيطان الأول منهما وهو الجزء الأكبر وبقي القسم الثاني بدواً رحلاً تبعاً للظروف الاقتصادية وللحالة الاجتماعية، وهم يشكلون حوالي 5% من مجموع السكان. إن هذه الشرائح لم تلق العناية الكافية من حيث التعليم، والمواصلات، والصحة والخدمات الاجتماعية اللازمة كحالة أبقّت عليهم دون المستوى المطلوب للمشاركة في القرار السياسي، وبالتالي أبقى عليهم كأداة تنفيذ للسياسة الخارجية أو حتى الداخلية فقط (مع بعض الاستثناء الفردي). أما الجزء الذي استوطن منهم، والمسمى بالفلاحين، فيشكلون حوالي 30% من مجموع السكان في الأردن، وقد توفرت لهم بعض الخدمات الاجتماعية بشكل أفضل من البدو الرحل، وكان ولائهم في الفترات السابقة لفترة الثمانينات لشيوخ القبائل، ويقود هذا الولاء للنظام السياسي في الأردن. (Chelkows، 1988، 9-92)

إن التخلف الاجتماعي مصحوباً بضعف الخدمات الاجتماعية اللازمة للتطور الاجتماعي وعدم وجود ديمقراطية في الأردن، كلّها عوامل ساهمت في حرمان بعض الشرائح الاجتماعية الأردنية من المساهمة الفاعلة في صناعة القرار السياسي الخارجي للأردن.

ثانياً: الاردنيون من اصل عرب فلسطين

شهد المجتمع العربي في الأردن وذلك منذ نشأة المشكلة الفلسطينية وحتى وقتنا الحاضر هجرات سكانية قادمة من فلسطين إلى الساحة الأردنية. فمثلاً عندما فشل الحكام العرب في منع الحركة الصهيونية من إقامة دولة صهيونية في فلسطين العربية في عام 1948 فإن هذه الحالة أضافت عدداً سكانياً جديداً للأردن يقدر بحوالي (400.000) نسمة في الضفة الغربية مضافاً إليهم حوالي (475.000) نسمة كمهجرين أو نازحين للأردن (Garfink، 1984، 21). صحيح أن هذا العدد ازداد في الفترات

المتعاقبة وإن هذا الحكم السكاني يشترك مع عرب الأردن في أصل الانتماء العرقي أو القومي، لكن وكحقيقة واقعة فإنه يتصف بصفات تختلف باختلاف الظروف من حيث الثقافة والتعليم والمشاركة في العمل السياسي، وغيرها.

ثالثاً: الأقليات العرقية والدينية

إن المجتمع العربي في الأردن يتصف بالتجانس السكاني من حيث الانتماء القومي أو الديني لأنه إذا استثنينا حوالي (20.000) عشرين ألفاً إلى حوالي (25.000) خمسة وعشرين ألف شركسي وشيشاني (Fisher، 1972)، وحوالي 3-5% من مجموع السكان من الطائفة المسيحية، فإن المجتمع يبقى من المجتمعات العربية المتسمة بالطابع القومي العربي والإسلامي. إن هذه الصفات تعتبر نقطة قوة لصانع القرار السياسي الأردني من حيث التجانس القومي، وتُبعد الأردن عن الصراعات الداخلية ذات الطابع العرقي أو الديني، أضف إلى ذلك فإن أبناء الطوائف أو القوميات يحتلون في كثيراً من الأحيان مواقع متقدمة في السلطة السياسية، وتعتبر أداة داعمة للقرار، ولا تشكل أي تحجيم أو تحديد للقرار السياسي الخارجي الأردني. علاوة على هذا، فإن هناك بعض الطوائف الصغيرة التي لا تؤثر في نمط الحياة السياسية والاجتماعية في الأردن مثل الطائفة البهائية والسامرية بنسبة حوالي 6.0% (أبو شيخة والعساف، 1985، 46).

وهنا نقول أنه على الرغم من عدم وجود فوارق رئيسية بين تلك الطوائف إلا أن هناك تشريعات سياسية وإدارية وتعليمية لا تزال نقطة ضعف مهمة تبين الفوارق ويمكن أن تؤثر على درجة الولاء للوطن وإن تكن بدرجات متفاوتة (السماك، 1984، 84).

من دراستنا للمتغير الاجتماعي نجد أن المجتمع الأردني من حيث النوع والكم يتصف بالضعف نتيجة لعدد سكانه مقارنة بأعداد سكان الدول المجاورة، ورغم التجانس السكاني في الأردن من حيث العرق والقومية (مع بعض الاستثناءات) إلا أن هناك فوارق بين الحضر والبدو، وفوارق بين الاتجاهات والانتماءات السياسية للتركيبة

السكانية. إن تلك الحالات يمكن أن تقود إلى مخاطر متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر تعدد الولاء، والذي يقود إلى أعمال وممارسات سياسية مختلفة وبروز ظواهر اجتماعية وسياسية وإدارية ذات طابع سلبي، كالثقلية والنفاق الاجتماعي وتحديد وظائف لشرائح خاصة، كل هذا يقود إلى تباعد سياسي، الأمر الذي يجعل صاحب القرار السياسي يتأثر برؤى تلك الشرائح.

يتبين لنا أن الأردن وكغيره من دول العالم الثالث يعاني من سوء توزيع الثروة السكانية وتكديسها في بعض المناطق دون الأخرى مع انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي والقومي، ومواجهته المستمرة للتحديات الخارجية، والعجز في ميزانه التجاري كحالة تنعكس سلباً على المتغير الاجتماعي وتؤثر بالمحصلة على صانع القرار السياسي وتحد من حريته في تحقيق أهدافه الوطنية أو القومية.

د - المتغير العسكري

تلعب القوات المسلحة أدواراً مختلفة في السياسة الخارجية للدول سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي كأداة فاعلة في السياسة الخارجية من خلال المشاركة في التخطيط والتنفيذ أو من خلال استخدامها كأداة تنفيذ فقط وبعيدة عن المشاركة في التخطيط. وتوافقاً مع هذا الحديث فن جاك وديز (Jack Woodis) يعتقد أنه عندما نحاول معرفة دور القوات المسلحة في النظام السياسي فعلياً أن نعرف طبيعة السلطة السياسية في البلد المعني دراسته (عبدالله، 1982، 18). أضف إلى ذلك، فإن قوة أو ضعف القوات المسلحة في دعم أو تحجيم القرار السياسي ي الدول يعتمد على المتغيرات الأخرى المساعدة مثل المتغير الاقتصادي والسكاني.

لذلك توظف الدولة إمكاناتها المادية والفنية في مجال السياسة الخارجية من خلال إمكانات محددة، ومن أهمها القدرة العسكرية ويقصد بذلك الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح، قد يصل إلى حد الحرب الشاملة بما في ذلك إعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها، ويرى كثير من المحللين أن امتلاك الدولة للقدرة العسكرية يمثل عاملاً قد يغري الدولة باللجوء إلى استخدامها أو التهديد باستخدامها، بالإضافة إلى

أنه يمثل رادعاً قوياً للدول الأخرى، ويعتبر من العوامل المهمة لانتصار الدولة في حالة المواجهة العسكرية. ويؤكد علماء الأنثروبولوجيا من واقع دراستهم للمجتمعات القديمة أن مجرد توافر الآلة العسكرية يؤدي بالمجتمع تدريجياً ينمي الميل نحو استخدامها في التعامل مع الآخرين. (سليم، 1989: 171-172).

فللتعرف على المزيد من دور المؤسسة العسكرية الأردنية وتأثيرها على طبيعة القرار الأردني سواء في صناعة القرار أو في تنفيذ السياسة الأردنية الخارجية، هناك ضرورة للبحث في هذه المؤسسة من خلال إلقاء نظرة سريعة على مرحلة تأسيس الجيش وتعريبه ثم الانتقال إلى مرحلة توسع الجيش وإلى بيان دوره في القرار الخارجي أو مدى تأثيره عليه.

- مراحل تطور القوات المسلحة الأردنية

عند الحديث عن تاريخ تأسيس الجيش العربي في الأردن، فإنه كغيره من جيوش العالم له ظروف مترابطة مع ظروف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وظروف تأسيس الدولة نفسها. أي يتعلق بالظرف التاريخي والمجتمعي لنشوء الدولة الأردنية. ففي الفترة الأولى من إقامة الدولة الأردنية كانت السمة الأساسية التي ترافق نشوء الدولة تتمثل بفقدان المن والاسقرار نتيجة لضعف الحكومة وعدم وجود جيش ولكثرة الاضطرابات التي رافقت أحداث المنطقة. فالحاجة للجيش لحفظ المن والنظام كانت ملحة، ولذا بوشر بتشكيل نواة للجيش في الأردن في عام 1921 من أبناء عرب الأردن مما أكسبه اسم الجيش العربي (حداد ، 1984 ، 55).

ففي مرحلة التأسيس كان الجيش العربي في الأردن مكوناً من حرس الأمير عبد الله وقوة الشرطة المتمركزة في الريف وقوامها حوالي أربعمئة رجل موزعين على المناطق الإدارية الرئيسية الثلاث في الكرك والبلقاء وعجلون، ومن كتيبة من احتياطي الجندرية لمساعدة القوات الثابتة، وكان قوامها حوالي (150) رجلاً والتي أصبحت نواة لقوات الجيش العربي فيما بعد. مضافاً إليها كتيبة جيش نظامية وقوة هجانة من مائة رجل أصبحت حرس الأمير الخاص (مهنا، 1989، 74).

لقد بدأت محاولات لتوسيع أعداد القوات المسلحة الأردنية إلا أنّ الظروف الاقتصادية والسياسية كانت تحد من ذلك. لقد كانت الدولة الأردنية - وكما أسلفنا بالمتغير الاقتصادي - تعيش على المعونة الاقتصادية البريطانية لها، ولذلك عندما طلب الأمير بد الله زيادة المعونة الاقتصادية لتوسيع المؤسسة العسكرية وافق الإنكليز على ذلك شريطة أن يقود القوات الأردنية ضباط إنكليز منهم بيك ثم كلوب باشا، وفي الوقت نفسه يتولى بين جميع الأمور المالية المتعلقة بقوات الأمن بدلاً من المسؤولين العرب. لقد لعبت القوة العسكرية الأردنية بقيادة بيك الإنكليزي دوراً هاماً في تعزيز السلطة المركزية وقمع الثورات العشائرية من سنة 1921 حتى سنة 1924 في جميع أنحاء شرق الأردن مثل ثورة الكرك والطيفة في الجنوب، وثورة الكورة في الشمال، وثورة العدوان في البلقاء والغارات الوهابية في شبه الجزيرة العربية وحماية الحدود الأردنية.

وبناء على أهمية القوات المسلحة فمنذ اللحظة الأولى لتسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية أولى القوات المسلحة جل اهتمامه ورعايته بمعرفته الدقيقة بواقعها وبمتطلباتها فقد أولاهما كل الرعاية والاهتمام لتواكب العصر تسليحاً وتدريباً (المناصير وإبراهيم، 2003: 67)، فسعى الملك جاهداً لتطوير وتحديث القوات المسلحة ولتواكب روح العصر والتطور مثلما يسعى إلى تحسين أوضاع منتسبيها العاملين والمتقاعدين، حيث أصبحت القوات المسلحة الأردنية مثلاً وأ نموذجاً في الأداء والتدريب والتسليح، تتميز بقدرتها وكفاءتها القتالية العالية، بفضل ما أولاهما القائد الأعلى من اهتمام كبير، بحيث هيا لها كل المتطلبات التي تمكنها من تنفيذ مهامها وواجباتها داخل الوطن وخارجه (السعيد، 2007: 599).

والأردن كغيره من الدول خصص نسبة كبيرة من موارده للإنفاق العسكرية على الرغم من محدوديتها، وبالنظر إلى الحاجة للتنمية الاقتصادية تم تقليص هذه النفقات، ولكن العبء الكبري التي تعترض تطور القوة العسكرية الأردنية هي اعتماده على المساعدات العسكرية الخارجية، ورغبة تلك الدول في ذلك يعتمد على التطورات الإقليمية ومدى قناعة تلك الدول في دعم الجيش الأردني، ويرى البعض أن الأردن بدأ

بنتويح مصادر السلاح وأن كان ذلك بصورة بسيطة، لأن معظم الدعم العسكري يأتي على شكل مساعدات عسكرية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفي ظل المتغيرات والعوامل التي أفرزت النظام العالمي الجديد استطاع الأردن أن يحافظ على وجوده واستقراره الداخلي بعدم الانحياز لأي طرف وخصوصاً بعد حرب الخليج الثالثة (2003) حيث حرص الأردن على أن لا ينحاز عسكرياً لأي طرف رغبة منه في الإبقاء على البدائل والخيارات مفتوحة أمامه لتحقيق التوازن أمام التهديد الإسرائيلي الذي شعر به الأردن، وأدرك أن أي تفاعل بين العراق وإسرائيل سيدفع الأردن ثمنه في وجوده كله. (تليان، 2000: 149)

من هنا شكلت القدرة العسكرية الأردنية عامل ضغط على صانع القرار السياسي باتجاه أن الأردن لا يستطيع مقاومة أي عدوان خارجي خصوصاً إذا كانت إسرائيل القائمة به، مما دفع بالقيادة إلى التصرف بالحكمة المطلوبة في ظل انهيار مقومات معاهدة الدفاع العربي المشترك. (حسان، 2000: 112-113).

إن التوسع في المؤسسة العسكرية الأردنية رغم إيجابيته من حيث الكم والنوع إلا أنه كان محدداً بعوامل يجب الاهتمام بها لأنه يصعب تجاوزها من أهمها العامل الأول الاقتصادي والثاني مصادر التسليح. فالمتغير الاقتصادي وكما بيّننا في الموضوع الذي تعرض للاقتصاد الأردني أفاد بضعف هذا العامل وعدم قدرته على الإيفاء بمتطلبات بناء جيش قوي قادر على المبادأة والتعرض ومنع العدوان والتهديدات الخارجية التي تواجه الأردن، وبحكم موقعه الجغرافي الوسط المحصور بين دول تفوقه عدداً وتسليحاً. أما من الجانب الآخر فإن الأردن يعتمد في تسليحه على استيراد السلاح من المصادر الأجنبية مما يحد من حرية سلوكه، فلتحقيق هامش من المناورة والاستقلالية لجأ الأردن لتعدد مصادر السلاح من دول متعددة وبقدر ما يسعفه العامل الاقتصادي الأردني.

وأخيراً يمكن القول أن المتغير العسكري عامل دعم لصانع القرار إلا أن محدوديته في ضوء الإمكانيات المتاحة للأردن والتهديدات التي تحيط به تضعف من

إمكانية اعتماد صانع القرار الأردني كلياً على هذا العامل في تنفيذ السياسة الخارجية الأردنية.

فبعد أن تمت مناقشة العوامل الداخلية التي تؤثر على صناعة القرار الخارجي الأردني فإن للعوامل الخارجية دور هام ومؤثر على طبيعة القرار وهي العوامل التي سيتعامل معها الموضوع التالي من هذا البحث.

المبحث الرابع: تفاعلات الأردن مع التحديات الداخلية قبل السلام

حاول الأردن التغلب على نقاط الضعف الداخلية التي تجابهه بوسائل وبخطوات متعددة الجوانب. لقد تحرك ضمن أولويات سياسته الخارجية والأمنية والقومية محاولاً تجاوز ضغوط البيئة الداخلية والخارجية والأمنية والقومية محاولاً تجاوز ضغوط البيئة الداخلية والخارجية التي تواجهه ، ففي مجال تطوير الإقتصاد أقدم الأردن مثلاً على وضع خطط تنموية - كما اسلفنا- ضمن أربع مراحل ، وخلال تلك المراحل واجه الأردن مصاعب اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة نتيجة التطورات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية .

صحيح أن الأردن حقق بعض النمو الإقتصادي خلال المراحل التنموية الثلاث الأولى التي خطت لها الحكومة الأردنية ، إلا أن الدراسات تشير إلى أن الإقتصاد الأردني شهد في الفترة الرابعة من خطته التنموية عجزاً في الموازنة ارتفعت قيمته المادية من (544) مليون دينار إلى حوالي (780) مليون دينار(خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986-1990 ،وزارة التخطيط ، ، وعريبات، 1985، ص 185) وبالإضافة إلى ذلك وفي تلك الفترة المذكورة ، أدى التزايد السريع في كمية الواردات ونفقات الدفاع والأمن إلى استمرار العجز في الميزان التجاري الأردني والذي أصبح سمة ملازمة للإقتصاد الأردني ومثل خلافاً رئيسياً في تركيبته الهيكلية. (المومني، 1989، ص 93-95).

فللتخلص من العجز الإقتصادي ولتغطية التشوّهات التي أمت بالإقتصاد الأردني اتخذت الحكومة الأردنية خطوات اقتصادية وسياسية للفترات ما بين (1981-1988) و(1989-1996) ومن تلك الخطوات مثلاً:-استخدام أسلوب تعويم سعر الصرف للدينار الأردني من قبل الحكومة الأردنية، ومنع استيراد مجموعة من السلع الإستهلاكية الكمالية ، علاوة على مجموعة من السياسات المالية والنقدية الإنكماشية في سياق ما يسمى الجهود المحلية . وكذلك استعانت الحكومة الاردنية للغرض نفسه بالإقتراض من

نادي لندن ونادي باريس وحصلت على تأييد من الصندوق بسلامة الأوضاع الإقتصادية في الأردن.

واستهدفت الخطة من الفترة 2003-2012 إلى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وذلك من خلال تنفيذ استثمارات نوعية وكمية في مجالات التنمية المحلية، واستحداث برامج تهدف إلى تمكين المواطنين وتوفير الفرص المناسبة وخصوصاً فئتي الشباب والنساء، إلى جانب تشجيع وتعزيز الاستثمار الخاص. هذا بالإضافة إلى أن الخطة تستهدف عجزاً مالياً لا يتجاوز (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، ومديونية خارجية لا تتجاوز ما نسبته (60%) من الناتج المحلي الإجمالي وستمرت هذه الخطط حتى نهاية عام 2012. (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2004-2006)

وتتميز هذه الخطة عن غيرها من الخطط التنموية السابقة بأنها جاءت استجابة لتوجيهات صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم، بضرورة أن يكون لكل وزارة ودائرة حكومية رؤية تنموية وخطة عمل واضحة، كما جاءت استجابة للتحديات التي تواجه المسيرة التنموية، مستفيدة مما تحقق من إنجازات، متضمنة برنامجاً تنفيذياً يشتمل على السياسات والبرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها خلال السنوات الثلاثة القادمة، وتقوم على تقديرات موضوعية للتكاليف المالية لهذه البرامج والمشاريع وخطة التمويل الخاصة بها من أجل التنفيذ السريع والسليم الذي يقوم على خطط عمل وبرامج زمنية واضحة للتنفيذ.

كما تؤكد هذه الخطة على أهمية المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتخفيض أعباء الدين وذلك من خلال ترتيب أولويات المشاريع التنموية الممولة من الخزينة أو المنح أو القروض بصورة علمية وموضوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار النفقات الجارية المستقبلية التي ستترتب على الاستثمارات العامة التي سيتم تنفيذها في ظل قيود الموازنة والتمويل المتاح من المصادر المحلية والخارجية. (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2004-2006)

وتتكون هذه الخطة من ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الإطار الكلي للخطة الذي يشتمل على المنهجية التي استند إليها هذا الإطار، والأهداف والسياسات الخاصة بكل من القطاع الحقيقي والقطاع النقدي والموازنة العامة والدين العام وميزان المدفوعات والقطاع الاجتماعي.

كما تناول الفصل الثاني من الخطة المحاور الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ويشمل الرؤية التنموية وخطة العمل لكل قطاع من القطاعات الرئيسية التي تم تصنيفها في أربعة محاور رئيسية هي تنمية الموارد البشرية، والخدمات الحكومية الأساسية، وتنمية المحافظات ومكافحة الفقر والبطالة، والإطار المؤسسي والتنظيمي والسياسات. كما أشتمل هذا الفصل على خطة التمويل لمشاريع وبرامج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006.

أما الفصل الثالث فيبين ملامح خطة التمويل للخطة من حيث الاحتياجات التمويلية والتمويل المتاح والفجوة التمويلية، مع استعراض عام للمشاريع والبرامج الممولة بالكامل والتمويل جزئياً وتلك التي تحتاج إلى تمويل.

ومن أكثر التحديات تأثيراً على السياسة الخارجية الأردنية المشكلات والتحديات والصعوبات والعقبات التي تركت أثراً كبيراً على السياسة الأردنية ومن أهمها:

أما على المستوى الديمقراطي فقد تبنت الدولة الأردنية منذ عام 1989 المضي في إعادة المسيرة الديمقراطية والمشاركة السياسية، واعدت الحياة البرلمانية والحزبية بعد انقطاع طويل، وتدرجت في بناء التشريعات القانونية الناظمة للتأسيس لتلك العملية(المجالي، 2009: 41)، بدأ من تجميد الاحكام العرفية ثم الغاؤها، واصدار قانون الاحزاب السياسي 32 لعام 1992، والانتخاب بالاضافة إلى قانون المطبوعات والنشر 10 لسنة 1992، وقانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، فشكلت هذه القوانين نقطة الانطلاق لمرحلة جديدة من مراحل تطور الدولة الأردنية ونهجها الديمقراطي.

الدول تراجع تجاربها الديمقراطية من حين إلى آخر ، وذلك نتيجة للمتغيرات المختلفة التي تطرأ على النظام ، ولذا تم اعادة النظر في القوانين الناظمة للعمليات الديمقراطية بما يتلائم مع جملة المصالح الوطنية العليا ، وعلى رأسها الحفاظ على الأمن والاستقرار و اشاعة التقدم وتطوير الممارسة الديمقراطية ، وتوسيع قاعدة المشاركة واحداث الرضا النفسي من خلال التمثيل العادل لكافة الشرائح ، مما يدفع بزيادة الشرعية للنظام وقبوله.(المعشر، 2003: 87)

وتستند معادلة المراجعة المستمرة إلى التجربة والثغرات والأخطاء التي تشوب التطبيق ، ومن هنا في الحالة الأردنية تم اعادة النظر في القوانين ومنها قانون الانتخاب(قانون الأحزاب رقم 19، 2007) والحزاب السياسية لأهميتها القصوى في رفد المسار الديمقراطي وتعزيزه، والتكيف مع الظروف السياسية الراهنة. إن قوانين الانتخاب تلعب دوراً مهماً في دفع العملية الديمقراطية ، فهي تحتوي في جوهرها على المبادئ الأساسية للحرية والعدالة والمساواة والتمثيل والمشاركة ، ويتطلب ذلك وجود قيم ديمقراطية سليمة وانتشار نهج الثقافة الديمقراطية والتي تحتاج لتوفر الوعي والتعليم والانتماء للدولة ، وترسيخ مفهوم المواطنة و الانتماءات الضيقة أيا كان شكلها ، ووجود طبقة متوسطة تحافظ على الاستقرار، وتوفر مؤسسات المجتمع مدني فاعلة ومستقلة عن السلطة السياسية .

ويضاف إلى كل ذلك توافر مستوى معيشي جيد ، ففي المشهد السياسي الأردني، ما زالت الكثير من هذه الشروط غير متوافرة أو ضعيفة، بيد أن الحالة الأردنية خاضعة للظروف السياسية الإقليمية، فاستمرار الصراع العربي الاسرائيلي وعدم حل هذا الصراع ما زال مؤثراً تائثيراً كبيراً على الأوضاع السياسية، ويضاف إلى ذلك استمرار أو عدم استقرار السياسي في الحالة العراقية وتأثيرها على الحالة الأردنية.

وبشكل عام فإن الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط سيكون عاملاً مهماً في تطوير وتعميق المسارات الديمقراطية في دولها، ومن نافل القول أن الاصلاح السياسي يتطلب وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية إلى جانب ضرورة تكيف الانظمة

السياسية مع المتغيرات الحاصلة، ناهيك عن ضرورة أداء المؤسسات بمختلف أنواعها.
(المعشر، 2003: 89)

في 9 نيسان 1990م قام الاردن بتشكيل اللجنة الوطنية لصيانة الميثاق الوطني ،
وقد ضمّت اللجنة 60 عضواً من كافة الأطياف والتيارات السياسية والفكرية والثقافية
والمهنية في المجتمع الأردني، وتولّت اللجنة صياغة الميثاق الوطني إذ تم اقراره في
مؤتمر رسمي وشعبي في 9 حزيران عام 1991، فالميثاق الوطني:

"هو وثيقة سياسية من أجل توضيح الطريق للمسيرة السياسية وارساء قواعد
العمل الوطني العام وتحديد مناهجه، وإيجاد نواظم عامة لممارسة التعددية السياسية
والأسس الديمقراطية من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي". (كلمة الحسين بن طلال،
1990) والميثاق ليس بديلاً للدستور وإنما تفعيل ثوابته ودوافعه .

إن المتغيرات التي مرّ بها الأردن، واستئناف الحياة الديمقراطية دعت إلى تحقيق
وفاق وطني يقوم على الحد الأدنى والاسس المشتركة من خلال حوار وطني جاد وبناء
يتحقق من خلاله الاطار الفكري والسياسي شامل بين مؤسسا تلاحكم والمجتمع المدني
بكافة مستوياته.

رغم محاولة الاردن استئناف الحياة الديمقراطية الا ان بعض التيارات السياسية
الاردنية والظروف المحيطة بالاردن ضغطت ولا تزال تشكل هاجس امني لهذا البلد
ومنها الحركات الاسلامية.

المبحث الخامس: البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية

التحديات الخارجية

عند البحث في العوامل الخارجية التي تؤثر على طبيعة القرار السياسي للأردن فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار موقع الدولة وإمكاناتها الداخلية ومدى تأثرها بتلك العوامل. إن موقع الأردن يتأثر بالنظم الإقليمية والنظم الدولية خاصة لقربه من الأزمات التي تحتويها الأنظمة وهذا بدوره يتأثر بمدى قدرة العوامل الداخلية على الاستجابة والفعل ورد الفعل تجاه تلك الأزمات وقوة التحديات التي تجابهه فالنسبة لموقع الأردن فإنه يتأثر بطبيعة النظم الفرعية العربية والإقليمية نظراً لصغر حجمه، وقله أو ضعف إمكاناته الداخلية وقربه من الصراع العربي - الإسرائيلي وأزمات المنطقة أيضاً. (المعشر، 2003: 102)

والجدير بالملاحظة والاهتمام هناك أن هذه النظم متفرعة عن نظام أعم وأشمل هو النظام الدولي وما ينتج عن حركته وتغييراته المستمرة من ضغوط أو إرهاقات تعاني منها الدول ذات الإمكانيات البسيطة أو الصغيرة. فمثلاً لقد تأثرت العلاقات الأردنية - الفلسطينية تأثراً سلبياً لحركة التفاعلات الإقليمية والدولية، وتأثرت العلاقة من خلال الانحيازات السياسية لبعض أطراف العلاقة مع أيديولوجيات أو توجهات متعددة، ومن هنا تبين لنا أن النظام الإقليمي الذي يشمل دولاً عربية وغير عربية له انعكاسات متعددة على طبيعة القرار السياسي الأردني، فالأردن معني مباشرة بما يحتويه هذا النظام من أزمات في جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وإن انتماء الأردن للأمة العربية وموقعه الجغرافي القريب من الأزمات التي يعاني منها النظام العربي جعله يعيش هموم الأمة ومشاكلها، وينغمس فيها ويعاني من الضغوطات المرافقة لها والمترتبة عليها. (المعشر، 2003: 103)

أولاً: يتمثل التحدي الرئيسي الذي يشمله النظام الفرعي الإقليمي ويشكل تهديداً للأردن ومستقبله السياسي بالتحدي الصهيوني، وحتى بعد توقيع الاتفاقية السلمية مع الأردن ومع القيادة الفلسطينية، فمثلاً في المرحلة التي سبقت اشتراك الأردن بعملية

السلام في الشرق الأوسط طرحت الدولة الصهيونية في مراحل متعددة مشروع أو فكرة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، ثم بدأت تتحدث عن اعتبار الأردن جزءاً متمماً لدولة إسرائيل عندما تنتهي الدولة الصهيونية من احتلال كافة أراضي فلسطين، ولإنجاح هذه الفكرة عملت إسرائيل على احتلال الضفة الغربية ودفعت بأعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين للأردن، محاولة تفريغ الضفة وقطاع غزة من سكانها العرب.

فالمتتبع لأهداف الحركة الصهيونية والإسرائيلية والتصريحات التي تصدر عن قيادتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة والسلوك السياسي والعسكري لها، يدرك مدى الخطورة التي تشكلها الدولة الإسرائيلية في الأردن، كما أن موقع الأردن تأثر بالجوانب الإقليمية على المستوى القومي، لقد أدت الامتدادات السكانية الأردنية مع العرب إلى وجود انتماءات فكرية متعددة وذات طابع متعدد الاتجاهات، فانقسام الدول العربية إلى تيارات سياسية متباينة، بل ومتناقضة في أيديولوجيتها السياسية حالة ألفت بظلالها على التجمعات والتشعبات السكانية في الساحة الأردنية، ولقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالجانب الأمني في الأردن خاصة عندما حدثت بعض الاضطرابات السياسية في هذا البلد عام 1989.

أما بالنسبة للتحدي الثاني: فيتمثل بتأثير السياسة الكونية للقوى العظمى والكبرى تجاه الوطن العربي وتجاه المناطق الهامة في العالم، فقبل عملية السلامة ارتبطت المنطقة العربية بشكل عام والصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص في ميزان العلاقات الدولية الأمريكية - السوفيتية، لقد دعمت كل قوة منهما جانباً من أطراف الصراع في الشرق الأوسط، في حين دعمت القوى الأخرى الطرف الآخر من أطراف معادلة الصراع وبأشكال وأنواع متعددة من أنواع الدعم مثل الدعم السياسي والاقتصادي أو العسكري، ولكن خروج الاتحاد السوفيتي من الساحة الدولية وتوقف الحرب الباردة بين القوى العظمى أدى إلى نتائج متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر هيمنة الولايات المتحدة على عملية الصراع والسلام في الشرق الأوسط وكذلك تبني الولايات المتحدة الدعم الكامل للكيان الصهيوني في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك حاولت الولايات المتحدة ولا تزال تحاول تصفية بقايا الدول في

العالم الثالث خاصة التي لا ترتبط معها أو لا تخدم سياستها الكونية وسياستها المخطط لها في أقاليم العالم المختلفة والمتعددة، وبهذا أدرك الأردن وضعه الإقليمي الرفض للدخول في دوامة الحلول الأمريكية لمشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي وأدرك أن عدم دخوله في المفاوضات السلمية المطروحة في المنطقة العربية من قبل الولايات المتحدة يمكن أن يفقده سيادته واستقلاله ويضع نفسه ضمن الأطروحات الإسرائيلية التي تتادي به وطناً بديلاً للفلسطينيين. واستجابة لضغوط البيئة الداخلية والخارجية دخل الأردن من الأشقاء العرب المعينين بالصراع العربي - الإسرائيلي مرحلة صراع السلام مع إسرائيل، ونظراً لأهمية هذه المرحلة في تاريخ وحاضر الأردن ومستقبله فإن المبحث الرابع سيحاول بيان تعامل الأردن مع عملية السلام.

البيئة الخارجية الدولية

شكّلت أحداث 11 أيلول 2001 نقطة تحول على صعيد العلاقات الدولية وعلاقات الولايات المتحدة مع كثير من الأطراف الإقليمية، فقد كانت الأحداث بمثابة جرس إنذار للوضع الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية استهدافها على أراضيها.

كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية أكثر هذه العلاقات تأثراً ذلك أن منفذي الهجمات من سكان هذه المنطقة مما ترك انطباعاً أن هناك استهداف للولايات المتحدة الأمريكية وقيمها من قبل فئة تحمل فكراً مغايراً من شعوب المنطقة. (علي، 1979: 107)

لقد انعكست أحداث 11 أيلول على مجمل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وكانت هذه الدول من أكثر المتأثرين بتبعات أحداث 11 أيلول سواء فيما يتعلق بالحملة الأمريكية على الإرهاب والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص مثل مطالبات الإصلاح السياسي والتعليمي ومراقبة المؤسسات التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمول الإرهاب وانتهاء باحتلال

إحدى الدول العربية على يد القوات الأمريكية تحت هذه الذرائع، من المؤكد أن التفجيرات التي هزت واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من أيلول عام 2001 وتداعياتها قد أفرزت، وستفرز، العديد من التأثيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية على الوطن العربي، وخاصة أن دولاً عربية عديدة أصبحت مستهدفة بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب، سواء أخذت هذه الحرب شكل عمليات عسكرية أو أشكالاً أخرى، (عبد المعطي، 2005: 135) فعلى الصعيد الاقتصادي تأثرت الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من جراء الأحداث، فأسعار النفط تراجعت لبعض الوقت، مما أدى إلى تراجع مداخيل الدول النفطية. كما أن الإصلاحات أصابت قطاعات السياحة والطيران المدني والتأمين في العديد من الدول.

أما على الصعيد الأمني، فتتمثل أبرز التأثيرات القائمة والمحتملة، لأحداث أيلول 2001، فيما يلي: أن إسرائيل استغلت، ولا تزال تستغل، أحداث أيلول فراحت تصعد من عدوانها ضد الفلسطينيين، ووصل الأمر إلى حد شن حرب شاملة ضد الشعب الفلسطيني منذ أواخر آذار 2002، وهي الحرب التي أدت إلى تدمير البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وقتل واعتقال المئات في صفوف الفلسطينيين، بل ارتكاب مجازر وجرائم حرب أيضاً ضدهم، وبخاصة في مخيم جنين، فضلاً عن حصار الرئيس عرفات في مدينة رام الله، ومحاصرته أكثر من شهر في ما تبقى من المقر (غرفتان)، وقد تم ذلك بضوء أخضر أمريكي. (التل، 1994)

تتشابك تعقيدات الداخل الأردني مع جملة من الحسابات الإقليمية والدولية، ففوق الأردن إقليمياً وسط دول كبيرة وقوية عسكرياً واقتصادياً وبشرياً، ومختلفة أيديولوجياً، أدى بصانع القرار السياسي الأردني أن يعيش حالة هاجس أمني مستمر، فسوريا والعراق والسعودية وإسرائيل دول تحيط بالأردن، ولكل واحدة منها ميزة عسكرية أو اقتصادية أو بشرية، تجعلها في وضع تتميز به عنه، لأن الأردن يفتقر إلى النفط والمواد الطبيعية، والمياه، والطاقة، وتحمل الأعباء التي نجمت عن هجرات الفلسطينيين إليه

نتيجة الصراع العربي - الإسرائيلي، مما جعله يعتمد على المساعدات الخارجية لتمويل الموازنة العامة للدولة.

إن الحراك الشعبي الأردني لم يتكون تحت تأثير ثورتي تونس ومصر، بل هو سابق لهما، ولعل نقطة بدايته تمثلت في حركة عمال ميناء العقبة أواخر 2009، وهي الحركة التي عبرت عن مواجهة اجتماعية وطنية حادة، وكانت ذروة تصعيد عمالي من نوع جديد، بدأتها سابقاً لجنة عمال المياومة في القطاع العام، والتي أسهمت جدياً في إعادة أسلوب الاعتصام إلى الحياة السياسية والاجتماعية الأردنية، لكن العام 2010 كان بامتياز عام ولادة ديناميكيات الحراك الشعبي، ففي ربيع ذلك العام انطلقت حركة معلمي القطاع العام.

إن الذين راهنوا على نسخة أردنية من هذه الثورة العربية أو تلك، باعوا بالفشل، فالحالة الأردنية أصالتها النابعة من التداخل بين الفئات الاجتماعية المؤهلة لإحداث التغيير وبين أجهزة الدولة، ويتضح أن قوى المعارضة الجديدة الأكثر تأثيراً هي جميعاً من قوى القطاع العام، عمالاً ومعلمين ومتقاعدين وناشطين المطعمين بعناصر معدودة من العناصر اليسارية والقومية المستقلة.

إن تقييم حالة الأردن السياسية من خلال مراقبة ورصد نمطية السلوكيات لجميع الأطراف تشير إلى أن الحكومة وصناع القرار في مؤسسات الدولة وصلوا إلى نتيجة مفادها أن الثورة في انحسار وأن ما يمكن أن يحدث في الأردن لن يكون بشدة أو بقوة ما كانت تتوقعه، وعليه فإن الاستراتيجيات التي تقوم بها حتى الآن، هي سياسات احتوائية من دون اللجوء كثيراً إلى استخدام القوة .

الحراك الشعبي الاردني السلمي هو ميزة تفرد بها الاردن بمكوناته جميعها الدولة والنظام والشعب بالتزامن مع حالات الفوضى والمواجهات الدموية التي تجري في محيطنا العربي ولذا فهو ضرورة وطنية في هذه المرحلة عليه ان يحافظ على تطوير ادواته وعلى الدولة ان تعمل على دعم مثل هذا التطوير للبقاء على سلمية ووطنية الحراك.

كان العامل الأقتصادي المؤثر الأكبر وذلك نتيجة أرتفاع البطالة بين الشباب وأزدياد الفقر وغياب العدالة الأجتماعية ومعاناة الطبقة الوسطى ومن الأسباب التي ساهمت في ذلك غياب التخطيط الأقتصادي الذي ينسجم مع طبيعة الشعب الأردني عبر الحكومات المتعاقبة وغياب المراقبة الحقيقية من خلال المجالس النيابية.

ان ما يميز الأردن عن غيره في موضوع الإصلاح هو الانسجام والتناغم بين الشعب والقيادة التي أدركت وقبل الربيع العربي على ضرورة البدء في الإصلاح لإصلاح أخطاء حدثت في السابق تقتضي المصلحة العليا تصويبها وإعادة التوازن السياسي والاقتصادي في المجتمع والبدء في مرحلة جديدة تأخذ في الأعتبار المشاركة الحقيقية في أخاذ القرار والشفافية والنزاهة وحل مشاكل الشباب وإعادة التوازن في المجتمع.

الفصل الثالث

القرار السياسي الأردني تجاه عملية السلام

لقد برزت أحداث وتطورات سياسية متعددة في نهاية الثمانينات وبداية النصف الأول من التسعينات من القرن العشرين، وتركت آثاراً هامة على مجمل حركة وتفاعلات الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل خاص وعلى المنطقة العربية بشكل عام، لقد شهدت تلك المرحلة فك الارتباط بين الضفة الغربية والشرقية لنهر الاردن التي خسرها الاردن في حرب حزيران من عام 1967 وكذلك بداية لإنشاء تجمعات عربية - عربية وبداية لانفراجات دولية بين القوى العظمى، وحدثت في تلك الفترة حرب الخليج الثانية والتي قادت إلى زيادة تصدع الصف العربي وانهياره. لقد أدركت القيادة الأردنية وضع الأردن في المتغيرات الدولية والإقليمية، قبل الحديث عن القرار تجاه السلام لابد من التطرق لبعض الظروف التي دفعت بالاردن للمشاركة بعملية السلام.

ان خسارة الاردن للضفة الغربية ادى الى تقليص مساحته وبالتالي اصبح يعتمد على العراق كعمق استراتيجي له بالاضافة الى ذلك تراجع معدل الاقتصادي الاردني نظرا لطبيعة الضفة الغربية الزراعية وتجددت التبعية الاقتصادية لاسواق الغذاء العالمي . كذلك شهدت المرحلة مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة تمثيلها للشعب العربي الفلسطيني مطالبة بفك الارتباط بين الضفتين مما دفع ذلك بالاردن لاتخاذ قرار فك الارتباط القانوني للضفة الغربية عام 1988 .

مما تقدم يتبين أن الأردن كان يعيش حالة الضغط الداخلي والخارجي في المرحلة التي سبقت مؤتمر مدريد لما سمي بالسلام وليس أمامه خيار سوى خيار السلام والذهاب إلى مدريد عام 1991. وتأكيد لذلك يقوم الملك حسين في هذا الاتجاه ما يلي: (أبو جابر، 1994: 34-35)

"إن الحلقة محكمة حولنا والضغط مستمرة ... ولكن سأكون صريحاً معكم إننا نمر بمرحلة نجابه فيها من الضغوط ما لم نجابه في حياتنا ونعاني كثير".

ويضيف الملك: "سنشارك في مؤتمر السلام لحماية لأنفسنا وإنقاذاً لوطننا وأبنائنا وتحقيقاً لانخراطنا في حياة طبيعية عادية ووفقاً لاستنزاف قدراتنا وقوانا وعوناً للشعب الفلسطيني الذي تحمل حتى الآن ما تعجز الكتب عن وصفه والإحاطة به".

إن السلام الذي ينشده الأردن يجب أن يستند على قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338)، والهدف منه الوصول إلى سلام حقيقي عادل ودائم وشامل، أنه سلام ينبغي أن يركز كذلك على عدد من القضايا الإقليمية، مثل الحد من التسلح وتحقيق الأمن الإقليمي والتعاون التنموي وإعادة الأرض العربية المحتلة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وغيره.

ومن خلال هذا البحث يمكن أن نستنتج أن القيادة الأردنية أدركت الضغوط الداخلية والخارجية التي تحيط بالأردن ومدى انعكاساتها على المصلحة الأردنية وعلى تطورات عملية الصراع العربي - الإسرائيلي، ولذلك استجابت لضغط البيئة وقبلت بالمشاركة في عملية السلام التي حدثت بين العرب وإسرائيل في مدريد عام 1991م.

لقد جاء قرار الأردن بالمشاركة في عملية السلام العربية - الإسرائيلية في مدريد عام 1991 بعد قرارات ومداولات داخلية. مثلاً في 31 تموز من عام 1988 اتخذ الأردن قراراً بفك الارتباط القانوني والإداري بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية، وقد اعتبر هذا القرار استراتيجياً لصالح القضية الفلسطينية والأردنية لإبراز الهوية الفلسطينية ومحاولة لإيجاد دولة فلسطينية.

أما بالنسبة للمداولات الأردنية حول الدخول في السلام مع إسرائيل فلقد انقسمت التيارات السياسية في هذا البلد بين مؤيد ومعارض، فقد كانت بعض التيارات السياسية الأردنية ترى عدم جدوى دخول الأردن بمحادثات سلام مع إسرائيل وسط حالة من الترددي في الصف العربي وضعف الإمكانيات الأردنية، بينما يرى البعض الآخر أن

الأردن يمر بظروف داخلية وتحيط به ظروف إقليمية دولية صعبة ولذلك ولتلاقي خطورة الظروف التي يمر بها فإن عليه الذهاب مع باقي الأشقاء العرب إلى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. وبالمقابل فإن التيارات الإسلامية في الأردن كانت ترفض أو تعترض على السلام مع إسرائيل كمبدأ ومتجاهلة الظروف المحيطة بالأردن. (أبو جابر، 1994: 60)

ولكن ولتلافي الاعتراض وتباين الآراء حول السلام داخل المجتمع الأردني دعا الملك الراحل الحسين رحمه الله إلى مؤتمر وطني يضم القوى الوطنية الأردنية في أكتوبر من عام 1991 وأوضح لتلك القوى الظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي يمر بها الأردن وتحيط به. لقد اختار الأردن السلام كخيار استراتيجي ينسجم مع الخيارات العربية الأخرى التي قبلها العرب بعد حرب عام 1967.

فالموقف العربي أجمع على السلام وقبل بحل النزاع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بالطرق السلمية، وقد تبلور هذا الموقف بشكل متدرج ابتداءً من قبول مصر والأردن لقرار مجلس الأمن رقم (242) وانتهاءً بمبادرة السلام الفلسطينية عام 1988، والتي حظيت بتأييد عربي وعالمي وتبعها حوار رسمي بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، إن اختيار الأردن للسلام لم يكن يستهدف مكسباً ذاتياً أو منفعة خاصة فقط، بل من أجل مصلحة شعوب المنطقة ولتجاوز الآثار السلبية التي خلفها الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي هذا الاتجاه يقول الملك حسين ما يلي:- (أبو جابر، 1994: 70-76)

"إن الأردن اختار السلام من أجل مصلحة شعوب هذه المنطقة ومستقبل أجيالها وسيسعى لتجاوز الآثار السلبية التي خلفها الصراع في هذه المنطقة والتي عانت منها شعوبها لأكثر من خمسين عاماً".

ويضيف قائلاً:

"إن اختيارنا لطريق السلام لم يكن يستهدف مكسباً ذاتياً أو منفعة خاصة وإنما كان سعياً من أجل مصلحة شعوب هذه المنطقة ومستقبل أجيالها".

إن كلام الملك حسين أعلاه يبين أن الأسس الثابتة التي انطلق منها الأردن نحو عملية السلام هي الأسس ذاتها التي انطلقت منها أو ارتكزت عليها كافة الأطراف العربية التي رأت في مؤتمر مدريد منطلقاً لتحقيق السلام على كافة المسارات حتى يتحقق السلام الشامل للجميع في المنطقة وبعد دخول الأردن مرحلة صراع السلام مع إسرائيل فإننا ستحاول بيان المصالح الأردنية وعملية السلام.

المبحث الأول: المصالح الوطنية والقومية للأردن:

تلعب المتغيرات الداخلية والخارجية والإقليمية والدولية دوراً في تغيير السلوك السياسي للدول وبتجاهات متباينة. إن التغيير في السلوك السياسي لا يأتي دائماً كنتيجة لتغيير حدث ما في شخصية صانع القرار أو في دوافعه النفسية خاصة تجاه قضية معينة وبهذا فإن تغيير السلوك السياسي للدولة يمكن أن يخضع لانتقادات وتفسيرات من قبل بعض الباحثين خاصة من قبل من لم يكن متعمقاً بدراسة العوامل المؤثرة على صانع القرار في الدولة المعنية بالدراسة أو ممن لم يطلع على التعقيدات التي تجابه صانع القرار فيها.

ومن هنا يمكن القول أنه عند معالجة أحداث معقدة واختيارات مبهمة بصورة خاصة فإن البعض قد يتحول عن موقفه تحولاً مفاجئاً دون أن يعي ذلك تغييراً في الجوانب الأساسية لمنهجه السياسي.

وقد جاءت المشاركة الأردنية في هذا المؤتمر بعد أن كان هناك إجماع عربي على التحرك نحو السلام رغم حالة الإنشقاق الناجمة عن حرب الخليج الثانية ، وبعد الضغوطات التي تعرض لها الأردن على مختلف الأصعدة، وقد أشار الملك حسين إلى بعض هذه الضغوطات في خطابه اذي ألقه أمام المؤتمر الوطني الأردني في 1 تشرين الأول 1991 عندما قال :- إن الأردن سيشارك في مؤتمر السلام " حماية لأنفسنا وإيقاظاً لوطننا ". (حباشنة،2001: 50)

وفي المناقشات الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي، يوجد في كثير من الأحيان عدد من المصالح الوطنية المتميزة والمتنافسة والتي تزيد من ارتباط المصالح بالقرار السياسي أو بالسياسة بشكلها ومضمونها، ولذلك كان الأردن يربط المصالح الأردنية بالمصالح العربية بوجه عام وبالمصالح الفلسطينية بوجه خاص وذلك خلال فترة الصراع مروراً ببدء عملية السلام عام 1990، وتأكيداً لذلك عبر الملك حسين عن عمق الترابط بين الأردن والقضية الفلسطينية من جهة وعن التعاون العربي - العربي من جهة قائلاً ما يلي:- (حباشنة،2001: 50)

إن الأردن باعتباره خط الدفاع الأول أمام الخطر الصهيوني، ويضم نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، لهو أكثر من غيره شعوراً وتحسناً بقضية فلسطين، التي نعتبرها الأولى وشغلنا الشاغل، وأن سياستنا نحوها هي سياسة ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، وهي السعي للعمل بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة على إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها الشرعيين.

وعلى الرغم من التوجه القومي للسياسة الأردنية، إلا أن الأردن وعلى امتداد سنوات طويلة وكان يعيش مع الهاجس الأمني الناتج عن النتائج عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة بسبب الصراع العربي الاسرائيلي والحرب على العراق 2003 والثورات العربية 2011-2013 وخصوصاً الثورة السورية مستغلة ضعف الإمكانيات الأردنية وطبيعة التركيبة السكانية للأردن وامتداداتها العربية، ويمكن القول هنا أن تلك العوامل كلها أو بعضها ربما ساهمت ودفعت بالأردن لاختيار طرق السلام مع إسرائيل.

ففي فترة العقود التي سبقت مرحلة السلام، كانت سياسة الأردن تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي تقترب أو تبتعد عن الصراع توخياً للمصلحة الوطنية الأردنية، باعتبارها هدفاً يتبناه الأردن محاولاً إبعاد نفسه عن التدخل العربي والإسرائيلي بالشأن الأردني، خاصة في ظل ضعف عوامله الداخلية المشار إليها سابقاً في هذا البحث. ربما كانت مصلحة الأردن في تلك المراحل تقتضي السير في عملية الصراع تحت تأثير المعتقدات الفكرية التي يتبناها الأردن من جانب، أو تحت تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على المصالح الأردنية من الجانب الآخر أو ربما تحت تأثير الجهتين كليهما على هذا البلد العربي الصغير.

أما الحالة الثانية التي هيمنت على السياسة الأردنية في مرحلة ما قبل السلام مع إسرائيل فكانت تكمن بالالتزام الأردن الخاص تجاه القضية الفلسطينية. فلقد أعلنت القيادة الأردنية عن حماسها للقضية الفلسطينية ووقوفها معها، وأعلنت كذلك عن التأييد للحق الفلسطينية في العودة إلى فلسطين وقيام دولة فلسطين على جزء من الأرض الفلسطينية،

ولكن الدعم الأردني للقضية الفلسطينية كان ولا يزال محكوماً بظروفه وإمكاناته المحدودة، وتوافقاً مع هذا التوجه قال الملك حسين عن القضية الفلسطينية ما يلي:
(International Crisis Group, 2005)

ستظل هذه القضية في المكان الأول من اهتمامنا، حتى يعود الحق إلى نصابه، ويتحرر الوطن العزيز من مغتصبيه، وإننا لنؤمن أنه لا حل لهذه القضية إلا بما يحقق الأمان القومي ... ويضيف قائلاً إن الأردن لهو أكثر من غيره شعوراً.. وتحسناً بقضية فلسطين، التي نعتبرها قضيتنا الأولى وشغلنا الشاغل.

لقد كان الالتزام الأردني بالقضية الفلسطينية والتأييد لها لا يزال متأصلاً في إحساس الأردن القومي تجاه شعب عربي تم تشريده من أرضه وكذلك نتيجة للارتباط الوثيق بين الشعبين العربيين الأردني والفلسطيني.

وخلاصة القول، يمكن أن يتبين للقارئ أنه كان ولا يزال للمصالح الوطنية والقومية أثر بالغ في رسم السياسة الأردنية تجاه عملية الصراع العربي - الإسرائيلي أو السلام معها. ويمكن القول أيضاً أن الأردن ربما اعتقد بأن السبيل الذي يمكن أن يخلصه من عملية التهديد المحتمل للمصالح الأردنية في المنطقة يتمثل بالمشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي سياسة كانت تحظى بتأييد بعض القطاعات السياسية المتنفذة بالأردن وتأييد عربي ودولي (والجدير بالملاحظة هنا أن بعض الأشقاء العرب مثل مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية سبقتا الأردن في هذا المضمار)، وكان الاعتقاد السائد والمعلن للأردن أنه إذا تحقق السلام بين العرب وإسرائيل فإن ذلك يمكن أن يقود إلى الاستقرار والأمن الإقليمي ويمكن أن يدفع بالعلاقات الأردنية - الإسرائيلية من جهة، والأردنية - الدولية من الجهة الثانية إلى التحسن مما يعود بالفائدة على المصالح الأردنية، ولكن بيان هذا الاعتقاد سيتم التعرف عليه من خلال دراسة المحددات الإسرائيلية، ولذلك سوف نلقي بعض الضوء فيما يلي على المحددات الإسرائيلية.

مدرجات صانع القرار

لم يحدث اي تغيير على شكل الوجدتين القراريتين الصانعتين للقرار السياسي الخارجي الاردني في القرار السياسي الخارجي تجاه السلام في الشرق الاوسط الا ان صانع القرار والوحدات المساندة له اصبح لديهما حساسية اكثر من الفترات الماضية خاصة بعد فك الارتباط القانوني بين الضفتين وبعد تدمير القوة العراقية التي كانت تمثل العمق الاستراتيجي للاردن والقوة المساندة له في حالة نشوب حرب مع اسرائيل.

كان العامل الأمني سبباً هاماً من الأسباب التي دفعت باتجاه توقيع معاهدة السلام فقد كان الخوف من (مؤامرة الوطن البديل) التي يطرحها الجانب الإسرائيلي بشكل دائم، واستطاع الأردن أن ينتزع التزاماً إسرائيلياً بسلامته الإقليمية والإحتفاظ على استقراره السياسي. كما أقرت إسرائيل بالسيادة الأردنية على منطقتي الباقورة والغور بعد أن كانتا تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عام 1967 من هنا فقد تعززت معتقدات صانع القرار المتعلقة باستعادة الأراضي الأردنية وإنفاذ الأردن وإلى الأبد من الأطماع التوسعية الإسرائيلية ، ووضع نهاية فعلية لحلم " إسرائيل الكبرى " . وفي حديثه عن الأمور التي سيحصل عليها الأردن من معاهدة السلام ، ومن بينها موضوع الأراضي الأردنية المحتله يقول الملك حسين: "بالنسبة لموضوع الأراضي فقد حصلنا على (100%) من مطالبنا " ومما يدل على رضا الملك حسين عن المعاهدة والمكاسب التي حققتها للأردن ، وفي إشارة منه إلى مدى التطابق بين نتائج قرار توقيع المعاهدة مع تصوراته الذاتية ومعتقداته، قوله : " أنا شخصياً ملتزم بكل حرف فيها وبكل جملة فيها وبكل ما جاء فيها " . (حديث الملك حسين،1994)

من المعلوم ان توفر القوة تمثل حالة ضرورية للمفاوض لانه لا يستطيع تحقيق اهداف دولته بدون امتلاك عنصر القوة لان من لا يمتلك القوة سيضطر لتقديم التنازلات. لذلك بعد خسارة القوة العراقية ادرك صانع القرار السياسي الاردني ان عليه الدخول مع باقي الاشقاء العرب المفاوضات السلمية مع اسرائيل ليتخلص من حالة اللاحرب واللاسلام التي كانت تسود في المنطقة العربية.

لقد ادرك الملك حسين انذاك ان الاردن سيمر في ظروف صعبة ومعقدة اذا لم يدخل في مفاوضات السلام التي عقدت في مدريد عام 1991 خاصة ان الاردن لم يساند دول التحالف الامريكى- الغربي ضد العراق ولمعارضته تدويل الازمة بين الاشقاء العرب العراق والكويت ناهيك عن موقفه المحايد في مؤتمر القمة العربي الذي سبق الحرب الامريكية على العراق. لقد ادرك الاردن انذاك ان عدم ذهابه الى مؤتمر مدريد للسلام سيزيد الامور تعقيدا ضده وربما لن يجد امامه خيارات سياسية مريحة تحقق اهداف الاردن الوطنية.

في الوقت نفسه ادرك صانع القرار السياسي الخارجي في الاردن صعوبة القضاء على اسرائيل وتدميرها خاصة بعد قيام الولايات المتحدة ودول التحالف الغربية وبعض الانظمة العربية بتدمير القوة العربية في العراق وقبلها اخراج وتحييد القوة العربية المصرية على اثر اتفاقيات كامب ديفد في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

المبحث الثاني: تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية واثرها في القرار السياسي الاردني

ان الاطلاع على الظروف الداخلية للاردن يجد انها لا تستطيع باية حالة من الاحوال مساندة صانع القرار السياسي لاتخاذ موقف مضاد

لقد اثر موقع الاردن الجغرافي الضاغط الواقع بين الصراع العربي- الاسرائيلي والصراع العراقي-الامريكي سلبا على صانع القرار السياسي الاردني ودفعت به للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام. لكنه في الوقت نفسه واجه بعض التحديات الداخلية والخارجية التي اعاققت تقدمه في المساهمة في انجاح عملية لسلام منها مايلي:

اولا :على المستوى الداخلي

- الحركات الإسلامية الأردنية في زمن الملك عبد الله الثاني

شهد عام 1999، رحيل الملك حسين وخلفه في تولى السلطة نجله الأكبر الملك عبد الله الثاني وسط إجراءات داخلية دستورية سهلة ، لكنها جاءت في الوقت نفسه ضمن ظروف إقليمية صعبة لها انعكاساتها السلبية على العمل السياسي في الأردن. فمثلا، شهد عام 2000 انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة، وشهدت تلك الفترة كذلك تحضيرات أمريكية للحرب ضد العراق، مما دفع بالأردن لاتخاذ قرار أجل بموجبه موعد إجراء الانتخابات النيابية من عام 2001 إلى عام 2003.

لقد جرت الانتخابات النيابية في عام 2003 وكانت الأولى التي تجري في عهد الملك عبد الله الثاني، وفي ظل تغيير عدد المقاعد النيابية من 80 إلى 110 مقعد، مع وجود كوتا خاصة تضمن ستة مقاعد للنساء، واتسمت بعودة مشاركة التيارات الإسلامية وباقي الأحزاب السياسية الأردنية فيها، وحصلت التيارات الإسلامية على 18 مقعد فقط في تلك الانتخابات (New York Times 2006) .

أما بالنسبة لنتائج الحركات الإسلامية في الانتخابات النيابية الأردنية التي جرت في عام 2007، فلم تحصل تلك الحركات إلا على سبعة مقاعد فقط، وهذا العدد تراجع عن عدد المقاعد الذي حصلت عليها تلك الحركات في الانتخابات السابقة، Nahar, (Ghazi Saleh:2009).

ثانياً: التحديات الخارجية لصناع القرار السياسي الأردني

- ظهور ونجاح حركة حماس:

ومع تطور الأحداث وبعد غياب الملك حسين عن الساحة الأردنية، واكتشاف مخزن أسلحة لحركة حماس تديره بعض عناصرها في الساحة الأردنية بهدف ضرب وتفجير أماكن مدنية ومؤسسات الدولة الأردنية، وزيادة سعي حماس لزيادة نفوذها في الأردن، ومحاولتها احراز مكاسب من خلال بعض الحركات الإسلامية وجماعة الأخوان المسلمين في الأردن، كلها عوامل ساهمت باعلان الحكومة الأردنية عن إغلاق مكاتب حركة حماس في هذا البلد، وتفسير قياداتها من عمان، (Brown, Nathan J:2006). لقد كثر الحديث الصحفي عن الأسباب الحقيقية وراء هذه القطيعة بين الأشقاء، حيث أتهم أحمد يوسف المستشار السياسي لإسماعيل هنية أطراف معينة بافتعال مشكل تسبب في قطع التواصل بين الجانبين الأردني وحماس، مؤكداً دور الأردن الأساسي في تحقيق الوفاق الفلسطيني/الفلسطيني، وعلاقته مع الأمريكيين، مما يؤهله للعب دور مهم في رفع الحصار وإنهاء العزلة المفروضة على الفلسطينيين (دغلس، 2008)

عندما فازت حركة حماس في عام 2006 في الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشكلت حكومة برئاسة إسماعيل هنية، رحب الأردن بهذا الفوز، ولكن يبدو أن هذا الوضع أثار اهتمام الحركات الإسلامية الأردنية وشجعها للبحث عن طرق للوصول من خلالها للسلطة السياسية والتشريعية، وهي حركات منظمة لها قاعدة اجتماعية وامتدادات جغرافية وإمكانات مالية تساهم في تحقيق طموحاتها للوصول لما تريد. وفي معقل حديثها عن مقاومة الفساد الإداري في الدعاية السياسية، ودعم الجمعيات

الخيرية، والمدارس، تبنت حركة حماس الطريقة الانتخابية الاستراتيجيه والتكتيكية لجماعات الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية في الأردن. وعلى عكس حماس لا يوجد للإخوان المسلمين والحركات الإسلامية الأردنية تنظيمات وأجنحة عسكرية، بل كانت تركز على أحزاب مدنية وجماعات المصالح التي تستند بطريقة ما على التوجه الديمقراطي في الأردن. (Al-Yawm, Al-Arab:2000)

على الرغم من السماح للأحزاب الإسلامية وتياراتها السياسية بالعمل طيلة القرن الماضي تقريبا إلا أنها لم تحقق النصر الذي حققته حركة حماس في عام 2006، ولا أعتقد أنها سوف تصل بالمدى المنظور لهذا الوضع رغم توفر كل الظروف المناسبة لها في الماضي القريب. لقد دخل الحركات الإسلامية الأردنية أشخاص في قيادة وعضوية الحركة أثرت وتؤثر سلبا بطرق عديدة على تطور مسارها نحو الفوز، ولا تزال تطرح الشعارات ذاتها كتطبيق قوانين الشريعة، وتطرح شعارات الإسلام هو الحل بعمومية المفهوم وشموليته دون تفسيره للآخرين، وتطالب بتجميد اتفاقيات وادي عربة التي وقعتها الحكومة الأردنية وإسرائيل في التسعينيات من القرن الماضي، وتنادي بعدم تطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني (الحياة:2006). وبعضهم يطالب بتغيير قانون الانتخابات النيابية، ويرى بأن السياسة الأردنية الداخلية والخارجية تسلك طرقا خاطئة والحركة جاهزة كبديل من أجل تصحيح المسار والإصلاح السياسي في البلاد.

وأخيرا يرى بعض الكتاب أن حماس منحت الحركات الإسلامية الأردنية وحزب الإخوان المسلمين حماس والأمل فقط في الوصول إلى السلطة بعيدا عن معرفتها وإدراكها لإستراتيجية الدولة الأردنية في تعاملها مع الأحزاب السياسية الأردنية (Cambanis, Thanassis, 2006). فلم تستفد الحركات الإسلامية الأردنية كثيرا خلال الخبرات التي اكتسبتها من ممارساتها السياسية السابقة في الأردن، حيث وصلت إلى طريق مسدود في محاولاتها للتصدي للقرارات الحكومية والهيمنة القائمة، وفي سعيها لبناء هيمنة مضادة على حد سواء.

- المحددات الإسرائيلية

لقد واجه السلوك السياسي الأردني تجاه عملية السلام مع إسرائيل محددات السياسة الإسرائيلية التي تقع ضمن ثلاث مستويات وتكمن في: الوضع العقدي الإسرائيلي، والوضع الاقتصادي، والعوامل السياسية الإقليمية والدولية. فالمعتقدات الإسرائيلية تشتمل على مجموعة التصورات والأفكار والقيم والتوجهات التي تؤمن بها القيادة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي عن الذات اليهودية وعن المحيط الخارجي الإقليمي والدولي، وإن تلك المعتقدات تحكم وتتحكم بسلوك قادة إسرائيل وتسيطر على خطابهم السياسي، كما تسيطر على أغلب أفراد شعبهم ومؤسساتهم والممارسة السياسية لهم. فالمعتقدات الإسرائيلية تركز على مكونات رئيسية لهذا الاعتقاد وتشمل فكري الهجرة والاستيطان وضرورة العودة إلى أرض الميعاد والإقامة فيها. ويمكن إيضاحها على النحو كما يلي:

تقوم فكرة الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين على اعتبارها جزءاً من مملكة داود "أرض الأجداد" مع ارتباطها بفكرة الأمن الإسرائيلي، وهذه المعتقدات دفعت باليهود إلى احتلال أرض فلسطين وإحلال اليهود محل العرب، وطبقاً للعقيدة الصهيونية تعتبر الأراضي العربية المحتلة أراضي "محررة" وهي جزء من أرض إسرائيل ولا يجوز للإسرائيليين التنازل عنها. وهذه الفكرة تم الإعلان عنها في إسرائيل وفي مناسبات عدة، وكذلك تستند الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة في إسرائيل في وضع برامجها السياسية - أمثال حزب الليكود وغيره - على هذه المعتقدات. إن الفكر الصهيوني لا يقبل سياسة السلام لأنه مبني على ثقافة العنف واستخدام القوة (بني ملحم 2010).

أولاً: ثقافة العنف:

احتلت ثقافة العنف في الفكر الصهيوني والتطبيق مكانة عالية ومرتبة متساوية مع الأجزاء الأخرى المكونة للعقيدة الصهيونية. إن ثقافة العنف في الفكر الصهيوني تمثل اعتقاداً، ووسيلة لاثبات الوجود الصهيوني والدفاع عنه. فلقد ظهر هذا المفهوم جلياً في كتابات وخطب العديد من مفكري وقادة الحركة الصهيونية مثل، مخيا جوزيف

بيريشفسكي والعايزر بن هاير وفلاديمير جابوتسكي وهرتزل وبن غوريون ومناحيم بيغن مرورا الى شارون وغيرهم (الجابر، عادل 1988 :158 :160). ان هؤلاء القادة هم مجموعة من كل ، تبين لنا احاديثهم المتعددة توجهات قادة الحركة نحوتبني مفهوم العنف في الفكر الصهيوني وفي السلوك بغية تحقيق الاهداف الصهيونية في احتلال فلسطين .

ان التربية المبنية على العنف في الفكر الصهيوني ،تمثل في نظر قادة الحركة الصهيونية الطريق الافضل لخلق جيل يهودي قادر على تحقيق اهداف حركتهم . فاذا كان العنف هو الثقافة والطريق التي يولد وينشأ ويسير فيها اليهودي الجديد في ظل فهم واهداف الحركة الصهيونية ،فانه ايضا يمثل الطريق نفسه الذي ولد فيه المجتمع الصهيوني الجديد الذي احتل فلسطين بالقوة العسكرية .وتاكيدا لذلك قال بن غوريون ما يلي :

" واذا كان العنف هي البوتقة التي يولد من خلالها اليهودي الجديد فهو ايضا البوتقة التي يولد فيها المجتمع الصهيوني الجديد .فالجيش الاسرائيلي لايقوم بالدفاع عن اسرائيل فحسب ،بل انه المكان الذي تولد فيه الحضارة الاسرائيلية ذاتها ،ان الجيش مدرسة للشباب الناشئ ، دار حضانة لتفرد الامة لحضارتها وشجاعته ، وهنا في الجيش يجب ان يجند معلمونا بكل ما اوتينا من قوة" (Ben Gurion, 1965 :144).

ثانياً: ثقافة القوة في الفكر الصهيوني:

فلو تتبعنا المنطلقات النظرية والسلوك السياسي للحركة الصهيونية نجدها قد استلهمت تطبيقاتها لسياسة بناء القوة واستخدامها لها تجاه العرب من نظريات القوة الموجودة في العلاقات الدولية (محمد، جاري 1988) او جاءت متوافقة معها .اي يمكن القول هنا بان مساراتها هي ذات المسارات والاسس والمبادئ التي استلهمها اصحاب نظرية القوة وخاصة ما يتعلق منها بمقومات القوة وعناصرها الأساسية ممثلة بالأرض والشعب والعقيدة .

وبالإضافة الى ذلك ، استندت الحركة الصهيونية في تحركها على مبادئ ، خاصة ما يتعلق منها بفكرة استلاب الأرض والتوسع الأرضي والنقاوة العرقية والشعب المختار وعدم الإعتراف بالحدود واعتماد القوة العسكرية اساس في التعامل مع الفلسطينيين ودول المنطقة العربية. انها مبادئ عكست لنا طبيعة الجوانب الفكرية للحركة الصهيونية في مجال تاكيدها على سياسة بناء القوة كاسلوب لا بديل عنه لتحقيق الدولة الصهيونية في فلسطين والتفوق المطلق في المنطقة العربية. ولتأكيد ذلك او نفيه فإننا سنلقي الضوء على فكرة الارض والشعب في الرؤية الصهيونية وبالقدر الذي يخدم اهداف هذا البحث .

ثالثاً: محاولة التغلغل في اقتصاديات المنطقة العربية:

يعتبر مبدأ التغلغل الاقتصادي في المنطقة العربية، من الوسائل الهامة التي ارتكزت عليها الحركة الصهيونية في سياسة بناء القوة واستخدامها ضد العرب . ربما ادرك قادة الحركة الصهيونية ومنذ البداية ان الاستعمار الاقتصادي يمثل الشرط الاساسي المساند للاعتراف السياسي في الدولة العبرية . ان الادعاء التاريخي لهم في فلسطين وحده لا يكفي لسيطرتهم على ارض فلسطين والبقاء فيها. ولذلك ، وضعوا في استراتيجيتهم الاستعمارية تصور طويل الامد مبني على استغلال الاقتصاد بشكل يخدم مصالحهم في المنطقة العربية.

ففي بداية انشاء الدولة الاسرائيلية عام 1948 وحتى حرب عام 1967 ، واجه المخطط الاقتصادي الصهيوني حالة من الرفض العربي و المقاطعة العربية المعنونة للمخططات الصهيونية. ولكنه في الوقت نفسه، عاش على المساعدات الاجنبية وخاصة الامريكية منها. فلقد استطاعت قوى الضغط الصهيونية وحركتها المستمرة في امريكا ان توفر دعم مالي سنوي لاسرائيل تدرج من حوالي 60 مليون عام 1952 الى ان وصل- وكما سنوضحه لاحقا- الى ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار (360: Bill, 1990). لقد استثمرت الحركة الصهيونية اموالها ضمن خطط اقتصادية هدفت من خلالها

تطوير قدراتها الاقتصادية, وفي الوقت نفسه محاولة السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني.

اما بالنسبة لسياسة الجسور المفتوحة, فلقد حاولت اسرائيل من خلالها توجيه تجارة الضفة الغربية نحو الاردن وباقي الاسواق العربية الاخرى. وهي بهذا السلوك تصل الى هدفين اقتصادي وسياسي في آن واحد. فلقد حولت من خلاله تصريح بضانها المصدر للضفة الغربية ودفعها للاسواق العربية , وفي الجانب السياسي , محاولتها استدراج المواطنين العرب للتعامل مع المنتجات الاسرائيلية وتقبلها. وهذه السلوكيات تأتي منسجمة مع الاهداف الصهيونية الداعية لتقبل الامر الواقع والتعايش القائم على اساس السلام الاقتصادي الذي تعلن عنه.

رابعاً: العوامل الخارجية المؤثرة في القوة الاسرائيلية:

لعبت ولا تزال العوامل الخارجية دوراً أساسياً في تنمية سياسة بناء القوة في اسرائيل. لقد كان ذلك جلياً وواضحاً في الدور الذي انعكست فيه المساعدات الخارجية على الكيان الصهيوني سواء من حيث الاعتراف به وتثبيته او من خلال ممارسته لدوره العدوانى واستخدامه للعنف والقوة ضد العرب, او من خلال هذه العوامل مجتمعة معا. فلقد استفادت الحركة الصهيونية من تنافس القوى العظمى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على المنطقة العربية وبنيت علاقات خاصة ومتميزة مع الاولى منهما وحصلت منها على الاعتراف بوجودها في فلسطين في ايار من عام 1948 (Tivanan, 1987: 217).

عندما تدخلت الولايات المتحدة في المنطقة العربية معلنة تبنيتها لسياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية, سخرت الحركة الصهيونية وسائلها المتعددة لبناء علاقات امريكية-اسرائيلية متميزة. لقد استخدمت اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها واهدافها المرسومة لاحتلال الاراضي العربية والسيطرة عليها . ومن هنا بدأت السياسة الامريكية تجاه اسرائيل متأثرة بضغوط وعوامل داخلية في السلطة التشريعية الامريكية وفي المؤسسات الحكومية وصناعة

القرار فيها واخرى خارجية او استراتيجية,تعود لتصور بعض الرسميين الامريكيين على ان اسرائيل تحيل موقعا استراتيجيا هاما يخدم المصالح الامريكية في هذا الجزء من العالم. وبالْحَقِيقَة, استطاعت الحركة الصهيونية من بناء علاقات مع الولايات المتحدة متميزة الى درجة ان اصبح فيها الانسان في هذه المنطقة لا يستطيع الفصل بين سياسة الدولتين (ElKhawas. M, 1984).

ولتسهيل الاطلاع على كمية المساعدات التي حصلت عليها الحركة الصهيونية من الولايات المتحدة الامريكية, ونظرا لاهميتها , فانه يمكننا تصنيفها الى مساعدات اقتصادية, ومساعدات عسكرية و مساعدات دبلوماسية او سياسية.

ففي مجال المساعدات الاقتصادية, حاولت قوى الضغط المتعددة في الولايات المتحدة, الصهيونية منها واصدقائها والمتعاطفين معها ,مساندة الكيان الصهيوني من خلال التغلغل بصناعة القرار الامريكي. وفي الحقيقة, لقد استطاعت تلك الحركات التأثير على مؤسسات صناعة القرار الامريكي, وحصلت على التأييد الامريكي الداعم للكيان الصهيوني في المجالات المتعددة ومنها الدعم الاقتصادي والعسكري اللازم لانشاء دولة اسرائيل وبقائها في فلسطين,ومساندتها في العدوان على الاراضي العربية والشعب العربي.

يستطيع المتتبع لنوع وكمية المساعدات الامريكية للكيان الصهيوني ان يجد ان تلك المساعدات, قد تطورت ضمن فترات زمنية متعددة ومتتالية وحسب الظروف والمتغيرات الاقليمية و استمرار قوة التأثير الصهيوني في مؤسسات صنع القرار الامريكي.

ففي الفترة ما بين عام 1952 الى عام 1965مثلا ,كان متوسط الدعم المالي الامريكي لاسرائيل يمثل حوالي 60 مليون دولار في السنة, ثم ازداد في الفترة اللاحقة, اي في النصف الاول من السبعينيات, ليصل الى حوالي 230 مليون دولار, ثم في النصف الثاني من السبعينات ليصل الى حوالي (32, 2) مليارين واثنين وثلاثين مليون دولار سنويا (Bill, 1990: 360-362). فالجدير بالملاحظة هنا, ان هذا الدعم,

شهد زيادة سنوية في الظروف العادية وفي فترة الثمانينات تقدر بحوالي 3 ثلاثة مليار دولار سنويا (Neff, 1988: 6-7). بل اكثر من ذلك , فلقد اقدمت الولايات المتحدة على جدولة ما سميت بديون اسرائيل والبالغة حوالي 10 عشرة مليار دولار, وقدمت مساعدات اقتصادية طارئة لها في زمن رونالد ريغن قدرت بحوالي مليار ونصف بالاضافة للثلاث مليارات سالفة الذكر اعلاه (Tivanan, 1987: 217).

اضف الى ذلك , فان الدعم الامريكي لاسرائيل لم يتوقف عند هذا الحد فقط. فاسرائيل تتلقى مساعداتها السنوية وبشكل منتظم مع بداية العام المالي السنوي, مضافا اليها, مساعدات مالية اخرى وتقدر بحوالي 500 مليون دولار على شكل هبات سنوية, مع مساعدة مالية سنوية لكل فرد فيها تقدر بحوالي 1500 دولار امريكي (Bill, 1990: 364).

على كل حال , يضيف بعض الكتاب لما تقدم ان المساعدات الرسمية الامريكية لاسرائيل في فترة السبعينيات مثلت حوالي 30 بالمئة من مجمل المساعدات الامريكية لحوالي 70 دولة في العالم الثالث, وازدادت هذه النسبة لتشكّل حوالي 37 بالمئة في الثمانينيات, ومن ثم تدرجت لتصل الى حوالي 43 بالمئة من مجمل المساعدات الامريكية للعالم في نهاية الفترة المذكورة اعلاه (Gazit, 1987: 98).

اما في مجال المساعدات العسكرية والامنية, قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل مساعدات عسكرية ومالية متدرجة خاصة لتطوير قدراتها العسكرية والامنية. ففي عام 1962 مثلا تلقت اسرائيل مساعدات عسكرية امريكية لها قدرت بحوالي 250 مليون دولار امريكي. والجدير بالملاحظة هنا ان هذا الرقم لم يقف عند هذا الحد. فبعد ثماني سنوات من التاريخ المذكور اعلاه, ازداد هذا الرقم ليصل في زمن كل من الرئيس نيكسون وفورد الى حوالي 7 و6 بليون دولار سنويا, ومن ثم تدرج الرقم ليصل في زمن الرئيس جيمي كارتر الى حوالي 4 و7 بليون دولار, ووصل الى ضعف هذا الرقم في زمن ادارة رونالد ريغن (Hiro Dilip 1982 : 225).

بل اكثر من ذلك , فلقد اخذت المساعدات العسكرية الامريكية الى اسرائيل شكلا اخر من اشكال المساعدات. حيث تلقى الكيان الصهيوني احدث الاسلحة الامريكية المتطورة تكنولوجيا ,مضافة الى التكنولوجيا المتطورة والخاصة بالصناعات الحربية والمصانع وقطع الغيار اللازمة لالته العسكرية.ناهيك عن بناء شبكة علمية معلوماتية بين اجهزة امن الدولتين .اي بين جهاز المخابرات الامريكي وجهاز الموساد الصهيوني.وبالاضافة الى ذلك , لم تكثف الادارات الامريكية بتقديم المساعدات المالية والعسكرية للكيان الصهيوني والتي تعتبر اضخم مساعدات تقدمها دولة لدولة اخرى في العالم ,بل ابرمت معه اتفاقيات ومعاهدات تضمن الولايات المتحدة بموجبها تحقيق الامن والدفاع عن هذا الكيان(Safran , 1978 :557).

كانت الإدارة الأمريكية قد قدمت لإسرائيل ضمن مشروع تطوير الصواريخ دعماً بقيمة 121 مليون دولار قبل عامين، وقلّصت هذا الدعم إلى 106 مليون دولار في العام الماضي، وسيتقلص في العام المقبل إلى 99 مليون دولار.

ولكن التقليلات الواردة في الميزانية الأمريكية تم تلافي آثارها على إسرائيل العام الماضي بإقرار الكونغرس دعماً لإسرائيل في هذا المشروع بقيمة 235 مليون دولار. ولكن إسرائيل، التي طالما استفادت من سخاء المساعدات الأمريكية، تشعر حالياً بقلق، لأن المساعدات تتقلص فيما الحاجات تتزايد، خصوصاً في مواجهة الخطر الصاروخي البعيد والقريب على حد سواء.

في تلميح واضح عن أثر الأزمة المالية أعلن المسؤول عن ميزانية البنتاغون روبرت هيل أن «من الجائز أن تضطر دول شرق أوسطية أن تزيد حصتها، أو أن علينا أن نقلص نشاطاتنا لتحسين منظومات دفاعها» من دون ذكر إسرائيل. غير أن تل أبيب تأمل أن تتعرقل التقليلات بشأنها في ظل المعركة الانتخابية، حيث يتبارى الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومنافسوه الجمهوريون على كسب ود إسرائيل والظهور بمظهر المدافع الأكبر عن مصالحها. وفي هذا الإطار أعلن مدير الائتلاف الجمهوري اليهودي مات بروكس أن "الإدارة حاولت الزعم أنها الأفضل لأمن إسرائيل، فإن تقليص

ميزانية حيوية للصواريخ الدفاعية فيما ليس هناك خطر أكبر من خطر الصواريخ الإيرانية، أمر مفرط في خطورته.. وهو أيضاً قرار متسرع ومقلق".

وعلى الرغم من أن أوباما يشدد طوال الوقت على صلابة التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل وحقيقة أن في عهده وصلت المساعدات العسكرية لها إلى مستويات غير مسبوقة. إلا أن أوباما ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلاده أصبح مجبراً حتى على تقليص المساعدات لإسرائيل، ولو بشكل طفيف في نطاق خضوعه لمطالب تقليص ميزانية الدفاع والدعم الخارجي، ومثل هذا القرار سوف يلحق الضرر بمشاريع تطوير الصواريخ.

خامساً: الطبيعة السياسية والاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي:

ان تحليل طبيعة الفكر الصهيوني المتحكم في اواصر المجتمع الاسرائيلي الذي نشأ في فلسطين المحتلة تبين استناد عمل الحركة الصهيونية في السيطرة على الانسان، وعلى القوة العسكرية و القوة الاقتصادية وامتلاكها لارضية الثقافة الدينية . لذلك فانه يمكننا الذهاب الى القول بان المجتمع الاسرائيلي تتحكم به ثلاثة قوى شكلت القوة الاساسية والقيادية في هذا المجتمع. فمن الجهة الاولى،توجد هناك المجموعة القيادية الدينية التي تمنح للقوى الاخرى العسكرية والاقتصادية شرعية السيطرة والتحكم في زمام الامور التي تديرها مادامت هناك ترابط بين الارض والاهداف الصهيونية المرسومة و سماوية معطيات الديانة اليهودية.

اما الجهة الثانية،فانها تتمثل بالمجموعة السياسية والاقتصادية باحزابها المتعددة والمتباينة التي اوكلت اليها وظيفة قولبة الافراد في اطار التضامنية المجتمعية الاسرائيلية، والابتعاد عن التصارع والاختلافات بسبب الانتماء المطني المتحكم في العلاقات الداخلية لهذا الاطار يضعف من قوة بنائه.وتوافقا مع هذا التوجه،بنت الاحزاب الاسرائيلية افكارها ضمن قواعد الايديولوجية الصهيونية التي تركز مبادئها على ارض فلسطين واعتبارها وطنا قوميا لهم.واخيرا هناك مجموعة القوة العسكرية المالكة للقوة

العسكرية المتطورة والضاربة، والتي اوكل اليها وظيفة قولبة الاحزاب والضباط والافراد بقالب الانضباطية العسكرية (بني ملحم :2010).

فعلى الرغم من سيطرت القيادة الصهيونية بواسطة جهاتها الثلاثة المذكورة اعلاه على مجريات الامور في دولة اسرائيل، الا انها تميزت سلوكيتها بانفتاحها على القاعدة الشعبية وحاولت كبح جماح الاختلافات بين المجموعات التي يتالف منها المجتمع الاسرائيلي.ناهيك عن احلالها لمبدا الموازنة الاجتماعية بين المجموعات الاجتماعية المتعددة وذلك من اجل ايجاد التجانس السكاني وضمان الانسجام داخل المجتمع الاسرائيلي.لقد استخدمت قيادة الحركة الصهيونية هذا الاسلوب مع قاعدتها الشعبية لضمان تثبيت سيطرتها عليها،وتبعيتها لها بشكل كلي.وللغرض نفسه، استغلت الحركة الصهيونية العوامل النفسية والثقافية المؤثرة في شخصية افراد الشعب الاسرائيلي حيث تقوم باشعارهم بشكل دائم بالخوف من الوقوع تحت سيطرة العرب عليهم(بني ملحم :2010).

فمن نافلة القول هنا ان نشير الى ان تلك الاساليب التي استخدمتها الحركة الصهيونية في تعاملها مع قاعدتها الشعبية، ادت الى تقوية روح التضامن بين ابناء شعبها من جانب، والى ضمان تبعيتها لها من الجانب الاخر. فتبعية القاعدة للقيادة هنا، جاءت ايضا نتيجة لطبيعة المجتمع الاسرائيلي الاستيطانية ولطبيعة ديانته القائمة على المرجعية الدينية ايضا. ففي الجانب الاول، غالبا ما تدفع طبيعة وظروف الشخص المهاجر الى تبني القيم والافكار المعروضة عليه من قبل المنظم واستعداده لتقبلها والعمل بموجبها.انه يقوم بذلك، ربما لانه ترك موطنه الاصلي بحثا عن مكان اخر يعتقد بانه يمكن ان يوفر له الامن والاستقرار ويحقق له اشباعا نفسيا يتمثل باعادة التقدير الذاتي للنفس.

ان تلك الفوائد والاحاسيس بالامن يمكن لها ان تدفع بالمواطن اليهودي الجديد في فلسطين للانسجام مع الاهداف التي رسمتها القيادة الصهيونية له ولغيره. وكذلك، يمكن لها ان تمنعه من رفض اجراءات سلطوية لايستسيغها هو نفسه او التمرد عليها او حتى

الاهتمام والتفكير فيها . ومن هنا يمكننا القول ان الحركة الصهيونية استطاعت ان تغرس لدى الفرد الاسرائيلي حالة من عدم الاكتراث للالم الذي يمكن ان يلحقه بالعرب عند ممارسته للعدوان ضدهم. انها حالة نفسية ربما تولدت لدى الشعب الاسرائيلي , كانعكاس للتربية الفكرية الناتجة عن الحركة الصهيونية والتي ركزت على تدعيم مشاعر كراهية الاسرائيلي للفلسطينيين والعرب. وما نراه اليوم من تصرفات الاسرائيليين ضد الفلسطينيين , وما تعمله القوات الصهيونية في لبنان شعبا وارضاً ومؤسسات يمثل محصلة لتلك الكراهية للعرب , ولا يمكن اعتبارها كانعكاس لحالة دفاعه عن نفسه كما يعلن ويدعي, لان شرعية الدفاع عن النفس تفترض احقية الفرد في موضوع محدد له ركائزه المادية والمعنوية والبيئية. ولكن شرعية دفاع الصهاينة المزعوم تقوم على احتلال الارض العربية وتملكها بالقوة وتدمير من فيها اذا اقتضى الامر ذلك.

كذلك تأتي حركة السلام في الشرق الأوسط مع الوضع الاقتصادي الإسرائيلي الصعب. يرافقه زيادة في نسبة البطالة في الدولة العبرية بنسبة أكبر من (14%) ويرافقه حالة التضخم التي بلغت نسبتها في إسرائيل أكثر من (25%). وبالإضافة إلى ذلك فإن وضع الاقتصاد الإسرائيلي الصعب والذي رافقه زيادة هجرة اليهود إليها وقلّة المياه ووجود القوى العاملة الفلسطينية، كلها عوامل جعلت إسرائيل تتمسك بالأراضي العربية المحتلة والاستمرار باحتلالها. وهذا تعقيد آخر ضد السلام.

إن السلام الإسرائيلي جاء في ظروف ومتغيرات إقليمية ودولية متعددة، وكانت تلك الظروف تصب في صالح الكيان الصهيوني، ومن تلك العوامل مثلا، حرب الخليج العربي الثانية التي أدت إلى تمزق الصف العربي مع ضعف الموقف العربي نفسه المساند للقضية الفلسطينية وتراجع الاتحاد السوفيتي وتفككه ومساندة أمريكا الدائمة لإسرائيل، وهذه كلها عوامل ساعدت على زيادة التعنت الإسرائيلي ضد السلام في الشرق الأوسط. إن أزمة وحرب الخليج العربي عام 1990-1991 أعقبها اختلال في ميزان القوى الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل، وإن هذا الوضع عزز من التشدد الإسرائيلي في عملية التسوية والسلام خاصة.

الفصل الرابع

مواقف الأردن من قضايا الحل النهائي

الفصل الرابع

مواقف الأردن من قضايا الحل النهائي

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات سياسية واقتصادية مهمة في ظل النظام الدولي الجديد أثرت على مختلف العمليات السياسية داخل النظام كنتيجة مباشرة للضغوطات الدولية وتأثيرات الهيمنة الأمريكية على المنطقة، نظراً لما تحظى به المنطقة من أهمية إستراتيجية في السياسة الدولية. فالتغيير الذي حصل بظهور النظام العالمي الجديد هو تغيير جذري وتاريخي وسيترك آثاره ونتائجه على العالم لفترة طويلة، وربما تكون هذه الآثار والنتائج في بدايتها الآن وكغيره من الأحداث التاريخية فإن ظهور هذا النظام لم يكن ليتحقق لو لم تنهياً له - إضافة إلى التغييرات في الدول الاشتراكية السابقة- ظروف خاصة بالقطب الآخر، أي أن التغيير في طرف رافقه ظروف موازية في الطرف الآخر، وهذا جوهر القضية فبإنهاء النظام الاشتراكي اختفى نظام ليولد بعده نظام جديد قد يحمل في داخله ملامح المرحلة السابقة (قطيشتات، 2008: 128).

إن الموقف الأردني واضح وصريح باتجاه خارطة الطريق حيث يشجع الجهود المبذولة عبر اللجنة الدولية الرباعية لرسم خارطة الطريق، واضحة تؤدي بالنتيجة إلى تنفيذ تصور الرئيس الأمريكي، كما يؤيد الملك تطور خارطة الطريق ويأمل أن تصبح هذه الخارطة بعد أن يتم تبنيها وإعلانها من قبل اللجنة الرباعية جزءاً لا يتجزأ من الشريعة الدولية، وبالتالي تحظى بإلزامية لأطراف عملية السلام كافة، فقال وزير الخارجية مروان المعشر آنذاك في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية " إن الأردن الذي نادى باستمرار بضرورة الإعلان عن خارطة الطريق والشروع الفوري بتنفيذها دون إجراء أي تعديلات فإنه يؤكد على ضرورة البدء بتطبيق الخارطة تطبيقاً أمنياً فور الإعلان عنها، وذلك وفق المرجعيات والأسس التي قامت عليها عملية السلام وخارطة الطريق بما فيها المبادرة العربية"، ويشدد الأردن على وجوب تعاطي مع خارطة الطريق كحزمة متكاملة تقبل برمتها أو ترفض برمتها، كما أن الملك يشعر بالارتياح لكون خارطة الطريق قد أصبحت تتجاوز المسار التفاوضي الإسرائيلي- الفلسطيني

وتهدف إلى تحقيق تسوية شاملة على المسارين التفاوضيين السوري- الإسرائيلي واللبناني- الإسرائيلي- أيضاً- بحلول عام 2005 ولقد عمل الملك عبدالله الثاني على أن يتم تضمين خطة السلام العربية في خارطة الطريق بحيث تصبح إحدى المرجعيات المعتمدة لعملية السلام لدى استئنافها أسوة بقرارات مجلس الأمن الدولي والمرجعيات المعتمدة سابقاً لعملية السلام. (خطاب الملك عبد الله الثاني، 2007)

المبحث الاول: المراحل التي مرتّ بها عملية السلام في الشرق الاوسط

تم توقيع معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية في 26 تشرين الأول عام 1994 في منطقة وادي عربة، بعد سلسلة من المفاوضات استمرت لمدة ثلاث سنوات، تمخضت عن إبرام إتفاقان أردنيان- إسرائيليان، هما جدول الأعمال في 14 أيلول 1993 وإعلان واشنطن في 25 تموز 1994، حيث جعل هذان الإتفاقان توقيع المعاهدة ليس بالأمر المفاجيء. وتم التوقيع في إحتفال رسمي على المعبر الجنوبي شمال العقبة بحضور جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال وسمو الأمير الحسن والرئيس الأمريكي بيل كلنتون والرئيس الإسرائيلي عايزر وايزمن وعدد من المدعويين من كبار المسؤولين في الدول العربية والأجنبية. وقد وقع المعاهدة عن المملكة الأردنية الهاشمية رئيس الوزراء / وزير الخارجية الدكتور عبد السلام المجالي ، وعن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء إسحق رابين .(اللجنة الاعلامية الأردنية، 1994: 7)

وتضمنت المعاهدة مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق تعالج قضايا الحدود والأراضي والمياه والجريمة والأمن والمخدرات والبيئة والترتيبات الإجرائية المؤقتة . وقد تناولت المعاهدة موضوع السيادة الأردنية على الأراضي الأردنية المحتلة وآلية توزيع المياه من نهري اليرموك والأردن . كما عالجت المعاهدة موضوع الأمن بحيث يعمل كل من الطرفين على حل خلافاتهما بالطرق السلمية، وشملت مواد المعاهدة وملاحقها أيضاً شؤوناً حياتية أخرى تنظم العلاقات بين الجانبين في مجالات الإقتصاد ، العلوم، الثقافة، حرية الملاحة الجوية، الإتصالات الهاتفية والبريدية، النقل والمواصلات، السياحة، الطاقة، البيئة، الصحة، الزراعة والمشاريع المشتركة لتنمية وادي الأردن ومنطقة العقبة وإيلات .

ويمكننا فيما يلي أن نلخص أهم الأسباب التي كانت وراء إتخاذ قرار توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل:(قطيشات، 2008: 133).

أولاً: التطلع إلى إستعادة الأراضي الأردنية المحتلة وإستعادة الأردن لحصته العادلة من المياه.

ثانياً: وضع حد لطموحات توسعية كانت تستهدف وجود الأردن وكيانه.

ثالثاً: فك الحصار عن الأردن وإستعادة دوره الريادي في المنطقة والخروج من العزلة التي كانت تضغط عليه من كل جانب .

رابعاً: ربط الولايات المتحدة بين شطب الديون المترتبة على الأردن وتقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية وبين إحراز التقدم على المسار الأردني - الإسرائيلي وصولاً إلى معاهدة صلح بين الطرفين .

أصبح المناخ الدولي مهيناً للبدء في مساع جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت، وبدا ذلك واضحاً من خلال إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر دولي للسلام، حيث بدا وزير خارجيتها السيد جيمس بيكر جولات مكوكية للمنطقة والدول المعنية بالعملية السلمية بلغ عددها خمس جولات.

فجاءت المفاوضات العربية - الإسرائيلية ذات متغيرات هامة في النظام الدولي والإقليمي والتي نتجت عن حرب الخليج الثانية وانهيار المعسكر الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي وضعف دوره، وهذا انعكس على دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية لتصبح المهيمن على الأحداث الدولية وخصوصاً على صعيد النزاع العربي - الإسرائيلي. فقد رغبت الإدارة الأمريكية في تصفية نزاع كان من الممكن أن يؤثر على النظام الدولي الجديد، الذي تعمل من خلاله على تحقيق مصالحها المتمثلة في السيطرة على سباق التسلح غير التقليدي في الشرق الأوسط، واحتكار الأسواق التجارية، وضمان السيطرة على الممرات المائية الإستراتيجية وكذلك الجوية، ومحاولة جعل إسرائيل قوة اقتصادية مسيطرة على سوق كبير بالإضافة لتفوقها العسكري واقتصادها الذي يؤهلها لذلك، والحيلولة دون وجود دور للنفوذ الأوروبي داخل المنطقة وكذلك توفير ظروف ملائمة ومستقرة للوصول لامتدادات النفط للغرب دون تهديد وخصوصاً لمصالح الولايات المتحدة.

ولقد كانت العقبة الرئيسية أمام الإدارة الأمريكية الواجب تجاوزها لإنجاح فكرة عقد مؤتمر سلام تحضره جميع الأطراف في قضية التمثيل الفلسطيني التي لم يكن لها حل إلا من خلال وفد أردني - فلسطيني مشترك (المدفعي، 1993: 85-90)، وهذا ما أجبر السيد جيمس بيكر على زيارة الأردن في (14/تشرين الأول/1991) وإجراء مباحثاته مع القيادة الأردنية أسفرت عن إعلان وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الصحفي الذي عُقد بعد مباحثاته التي أجراها في الأردن: "أنه لا يعتقد أن هناك شخصاً أكثر شجاعة ومرونة ودعماً للسلام من الملك حسين".

وكان هذا اعترافاً من الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الحيوي للأردن في العملية السلمية. ويؤكد على ذلك الدكتور فايز الطراونة رئيس الوفد الأردني المفاوض بين عامي (1993 و 1994) بقوله: "لقد كانت جل محادثات جيمس بيكر مع إسرائيل ومصر وسوريا للترتيب لمحادثات سلام ولكنها اصطدمت في إسرائيل مع اسحق شامير ورئيس وزرائها آنذاك برفض حكومته التفاوض بشكل مباشر مع الجانب الفلسطيني كوفد مستقل تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. وحاول جيمس بيكر الذي لم يكن أبداً منحازاً لإسرائيل وهو يعتبر من أكثر وزراء الخارجية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حيادية إقناع اسحق شامير في التعامل مع الفلسطينيين كحقيقة واقعة بعد قرار الأردن فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988 والذي وضع الإدارة الأمريكية في عهد ريغن والحكومية الإسرائيلية في عهد شامير أمام خيار لا مفر منه ألا وهو التحدث مباشرة مع الفلسطينيين ومن يختاره الشعب الفلسطيني ممثلاً عنه وكان في ذلك الوقت منظمة التحرير الفلسطينية ولكن جيمس بيكر لم يستطع أن يأخذ من اسحق شامير لا حق ولا باطل" (المصالحة، 2005: 97).

طالبت إسرائيل ومنذ بداية المفاوضات بالنسبة لمطالب الأردن وإسرائيل في العملية التفاوضية فقد ركزت على إجراء المفاوضات مع الأطراف العربية في النزاع بشكل مباشر أي ما يخص النزاع مع الأردن يكون هناك مفاوضات مباشرة مع وفد أردني يقابل وفد إسرائيلي منفصل عن مفاوضات إسرائيل مع سوريا وكذلك منفصل عن

المفاوضات مع لبنان، والمفاوضات المباشرة يعني اعتراف واضح وصريح بإسرائيل، بالإضافة لذلك عدم التركيز على موضوع الأرض قبل توقيع معاهدة السلام معها وهذا يعني بالدرجة الأولى لإسرائيل موضوع غاية بالأهمية وهو موضوع التطبيع ضمن معادلة السلام مقابل السلام (رياض، 1987: 94-95).

يمثل السلام مع الأردن أهمية كبير لإسرائيل لأسباب ديموغرافية واقتصادية وجغرافية حيث أن احتلال الأردن لا يفرق الدول العربية عن بعضها البعض، بل يقضي على آمال الوحدة العربية، كما أنه يعتبر ممر استراتيجي وتجاري لدول الخليج وكذلك لدول عربية أخرى مثل العراق، بالإضافة لذلك فإن تغير حالة موقف الأردن من السلام يشكل تهديد على أمن إسرائيل، والأهم من كل ذلك أن عقد معاهدة سلام مع الأردن يضعف الموقف التفاوضي للأطراف العربية الأخرى.

كان الأردن أول المستجيبين لفكرة المفاوضات العربية - الإسرائيلية لعلها تحقق له على الأقل بعض الانفراج الأمني والسياسي والاقتصادي فالموقف الأردني يقوم على أساس الالتزام بالقرارات الدولية ومن ثم بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أحياناً إلا أن الخلاف يثور حول مسألتين:

الأولى: التهديدات بالتلميح أو التصريح التي تصدر عن منظمات وجمعيات وبرلمانيين في إسرائيل للدعوة لحل المسألة الفلسطينية على حساب الأردن.

الثانية: الممارسات الإسرائيلية في القدس ومحاولاتها طمس المعالم العربية والإسلامية للمدينة، وخرق الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول القدس.

إن المفارقات اللافتة ذات المغزى تشير إلى التحرك الأمريكي الجديد، قال فيه: "إن على إسرائيل أن تنسى مقبولة إسرائيل الكبرى"، وقد رده أكثر من مرة عام 1991، كما أنه قام بزيارات متعددة لعدد من الدول العربية المعنية، في تلك الفترة لكنه استثنى الأردن منها لأن الأردن كان - في نظر الأمريكيين - حليفاً للعراق عدوهم، فأوقفوا عليه جزاء عدم التعامل، لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، ففي جولاته التالية قام

بيكر بزيارة الأردن وأجرى محادثات تناولت الأفكار الأمريكية الجديدة، وقد انتشرت في عمان آنذاك معلومات تشير بل تؤكد أن لقاء تم لكن جلالة الملك حسين، قرر أخيراً أن يكون السلام هو الحل الذي لا حياد عنه، ولذلك أخذت هوة سوء التفاهم مع الغرب وأمريكا تضيق يوماً بعد يوم مفسحة المجال لعودة العلاقات الطبيعية معهما .

نجح جميس بيكر في وضع معادل دقيقة وذكية جعلت من الممكن جمع أطراف النزاع جميعاً إلى طاولة المفاوضات، فقد كان العرب - من جهتهم - يطالبون بمؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي طمعاً في أن تقف روسيا والصين، وإلى حد ما فرنسا إلى جانبهم.

وكان الإسرائيليون يرفضون مثل هذا المؤتمر، خشية أن الكفة قد تميل لصالح العرب بما يمكن أن يحصلوا عليه من تأييد دولي، ويطالبون بمفاوضات مباشرة وثنائية مع كل دولة عربية على حدة، وكان العرب يرفضون هذا الاقتراح الإسرائيلي بحجة أنه لا يحقق التوازن الضروري المطلوب.

وهكذا تمكن بيكر أن يخترق بنكاء وحنكة، هذه المشكلة، عندما طرحت بلاده مدريد لاستضافة مؤتمر دولي للسلام يحقق مطلب العرب بحضور الدول الكبرى، ويحقق في الوقت نفسه الخطوة الأولى لإرضاء إسرائيل، حيث يقترح إقامة مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، إضافة إلى المحادثات المتعددة الأطراف التي كان من المقرر أن تقوم لاحقاً، فتشارك فيها جميع الدول الغربية المعنية بأزمة القضية الفلسطينية.

وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر عام 1991 وجهت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دعوات إلى العرب وإسرائيل لحضور مؤتمر السلام الذي حدد موعد انعقاده في 30 تشرين الأول عام 1991 في مدريد(زرنوقة، 1998: 117).

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (إتفاقية أوسلو 1993)

بعد حرب الخليج الثانية وقبول العرب بمبدأ الأرض مقابل السلام في محادثات مدريد التي بدأت في أواخر تشرين الأول 1991 م نتج عنها اتفاقيات ثنائية على المسارين الفلسطيني والأردني، في حين تعثرت على المسار السوري اللبناني، عقد أول إنفاق رسمي على المسار الفلسطيني سراً في أوسلو (النرويج) وتم توقيعه رسمياً في واشنطن يوم 13 أيلول 1993م. (براري، 2009: 131-133)

المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام

شارك الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط صادقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الفدرالية بوصفهما شاهديتين، وتم التوصل من خلالها إلى اتفاقين اثنين:

أ. الأول: إقرار متبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه في أوسلو يوم العاشر من أيلول 1993م.

ب. الثاني: يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسمياً في واشنطن يوم 13 أيلول 1993م، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، وأن تبحث القضايا العالقة بما لا يزيد على ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

اتفاقية طابا (أوسلو/2) 1995

استمر مسار التفاوض وأنتج اتفاقية مرحلية حول الضفة والقطاع، وجرت مباحثاتها في طابا ووقعت رسمياً في واشنطن يوم 28 أيلول واشتهرت (بأوسلو/2)، وسبقتها وأعقبها أحداث دامية تركت أثراً عليها، فقد سبقتها مجزرة الحرم الإبراهيمي وعدة قنابل بشرية هزت العمق الإسرائيلي، وأعقبها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين (وليام، 1994: 99).

قسمت هذه الاتفاقية المناطق الفلسطينية إلى أقسام مختلفة تحدد مناطق حكم السلطة والمناطق الخاضعة لإسرائيل وغير ذلك، على أن تتسحب إسرائيل من ست مدن عربية رئيسية و 400 قرية بداية العام 1996م، وانتخاب 82 عضواً للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية، وكان من المفترض أن يكون هذا الاتفاق هو المرحلة الثانية التي سنتلوها مفاوضات الوضع النهائي (وليام، 1994: 99).

اتفاق (واي ريفر/1) 1998

أرسى نتنياهو معادلة جديدة للمفاوضات "الأمن مقابل السلام" بدلا من "الأرض مقابل السلام" وظهرت نتائج هذه المعادلة في اتفاق (واي ريفر/1)، وتصاعدت وتيرة الصراع بين المقاومة الفلسطينية وخاصة الإسلامية منها وإسرائيل، حيث تسبب اغتيال أحد قادة حماس (يحيى عياش) يوم 5 كانون الثاني 1996م برد عنيف بعدة عمليات فدائية في إسرائيل، فعقد على أثرها قمة صانعي السلام يوم 13 آذار من العام نفسه في شرم الشيخ لدعم المسار التفاوضي ومحاربة الإرهاب (وليام، 1994: 65)، أصبح الإرهاب من أبرز القضايا المطروحة للتداول في أي اتفاق، واستؤنفت المفاوضات بعقد اتفاق مكمل لاتفاق سابق حول الخليل والوجود الدولي المؤقت فيها يوم 9 أيار 1996م، قبل أن تتوقف باستلام بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل يوم الأول من حزيران 1996م، ثم استؤنفت باتفاق بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل يوم 17 كانون الثاني 1997م، كما نص على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية أيضاً لمراجعة الأمن وتنسيقه ومحاربة الإرهاب، أن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من حزيران 1999م (وليام، 1994: 205).

اتفاق (واي ريفر/2) 1999

لم تلتزم حكومة نتنياهو بما ورد باتفاقية (واي ريفر/1) حيث اتخذ مواقف سياسية أدت إلى تراجع في المسار التفاوضي الفلسطينية الإسرائيلي، واستلم حزب ليكود بزعامة أيهود باراك واستأنف عملية السلام على الأساس نفسه الذي عقد عليه

(واي ريفر/1) فكانت مفاوضات شرم الشيخ (مصر) يوم 4 أيلول 1999م وسميت (واي ريفر/2) (وليام، 1994: 130)، وتم توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية أمريكية وأردنية، وهي تعديل وتوضيح لبعض النقاط في (واي ريفر/1) وتنفيذ لها، خصوصاً ما يخص إعادة الانتشار، وإطلاق السجناء والممر الآمن وميناء غزة والترتيبات الأمنية وسواها.

تعددت التفاهات بعد اتفاق (واي ريفر/2) وتوجت بمحاولة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق الحل النهائي في كامب ديفد يوم 11 تموز 2000م، وفشلت المفاوضات للاختلافات العميقة بين الطرفين، وخصوصاً حول مدينة القدس ومقدساتها وعودة اللاجئين وسواها من المسائل العالقة، وتعثرت عملية السلام منذ ذلك الوقت وجرت محاولات لإحياء مسار التفاوض في 2001م، من لجنة دولية تشكلت برئاسة السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل، وتوصلت إلى عدة مقترحات تتمحور حول إيقاف الاستيطان الإسرائيلي وإيقاف العنف من الجانبين، وهو ما لم يتم.

خارطة الطريق كمرجعية وإطار عمل لعملية السلام في الشرق الأوسط:

ثم كانت خارطة الطريق (خطة السلام في الشرق الأوسط) التي أعدتها في العام 2002 م للجنة الرباعية، التي تضم كلاً من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وتقوم الخطة في جوهرها على التزام المجتمع الدولي المتمثل في الرباعية بإقامة دولتين إسرائيلية تنعم بالأمن، وفلسطينية ديمقراطية قادرة على الحياة، على أن تتم التسوية النهائية بحلول عام 2005 م وفي أعقاب إعلان الولايات المتحدة بالنسبة للملاحظات الإسرائيلية المتعلقة بخارطة الطريق وتعهد الولايات المتحدة بالتعامل مع المخاوف الإسرائيلية بشكل كامل وجدي، أصدر رئيس الوزراء شارون في 23 من أيار 2003 بياناً أعلن فيه عن قبول إسرائيل بخارطة الطريق، صادقت حكومة إسرائيل على القبول بخارطة الطريق في 25 أيار من العام نفسه، وعقدت في العقبة في 4 حزيران 2003 قمة استضافها الملك عبد الله الثاني ملك الأردن بحضور كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء شارون ورئيس الوزراء الفلسطيني عباس (المصالحة، 2000: 110).

إنتهت الهدنة التي أعلنتها حركات فتح وحماس والجهاد الإسلامي في 29 من حزيران 2003 بعملية فدائية في القدس وأدى إلى قتل 22 شخصاً وإصابة أكثر من 130 شخصاً بجروح، وفي أعقاب هذا الاعتداء، اتخذ المجلس الوزاري الإسرائيلي في 1 أيلول 2003، سلسلة قرارات منها شن حرب ضد حماس وعناصر إرهابية أخرى وتجميد العملية السياسية مع السلطة الفلسطينية.

وصادق مجلس الوزراء الإسرائيلي في 6 حزيران 2004م على خطة الانفصال الفلسطيني في قطاع غزة وشمال السامرة، وصادقت الكنيست على الخطة في 25 من تشرين الأول 2004، وعقدت في شرم الشيخ في 8 شباط 2005 قمة شارك فيها كل من رئيس الوزراء أريئيل شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والرئيس المصري حسني مبارك والملك عبد الله ملك الأردن، وتقرر خلال القمة أو يوقف

الفلسطينيون جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين وأن تتوقف إسرائيل عن نشاطاتها العسكرية ضد الفلسطينيين كلهم.

بدأت إسرائيل في 15 آب 2005م بتطبيق الانفصال عن قطاع غزة وأربعة تجمعات سكنية في شمال السامرة، واستكملت عملية الانفصال عن قطاع غزة في 22 من آب وفي شمال السامرة في 23 آب 2005، في 12 أيلول 2005 استكملت قوات جيش الدفاع عملية إنسحابها من قطاع غزة، ووقع قائد المنطقة الجنوبية في جيش الدفاع الإسرائيلي الميجر جنرال دان هارثيل أمراً يعلن عن انتهاء الحكم العسكري في قطاع غزة بعد 38 عاماً، وغادرت إسرائيل قطاع غزة في آب 2005 لمنح فرصة للسلام بعد الانتخابات في السلطة الفلسطينية التي تمخضت عن تشكيل حكومة برئاسة حماس (كانون الثاني 2006) وتبنت إسرائيل إستراتيجية مزدوجة تجاه الفلسطينيين، تمارس بموجبها الضغوط على حماس والجهات المتطرفة.

فتحت سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، وتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة المعتدلة فيما بعد برئاسة السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض الباب أمام استئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين بهدف تحقيق هدف قيام دولتين للشعبين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان، وانعقد في أنابولس في 27 تشرين 2007 مؤتمر دولي يهدف إلى استئناف العملية، ثم عادت وتوقعت المحادثات بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل (المصالحة، 2000: 115).

لقد صدر القرار في مرحلة مهمة شهدت تراجعاً كبيراً في المسارات التفاوضية وتعكس حالة التآزم التي وصلت إليها المنطقة مما استدعى إصدار قرار من مجلس الأمن يحاول تصويب مسار العملية السلمية ودفعها للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، وقد استند هذا القرار إلى مجموعة القرارات الدولية التي صدرت سابقاً لتأكيد التزام الشرعية الدولية لدفع المسار الفلسطيني الإسرائيلي من خلال الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المجموعة الدولية ممثلة بالمجموعة الرباعية، وقد حاول مبعوث الرئيس

الأمريكي الحالي اوباما، جورج ميتشل تحريك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلا أن جهوده كانت تواجه بالرفض الإسرائيلي لوقف الاستيطان والدخول في مفاوضات الحل النهائي ولا تزال هذه الجهود تبذل ولكن دون الوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات، تتطوي على احتمال تشكيل نظام أمن إقليمي، متعدد الأقطاب، ومتوافق مع طبيعة التغيرات التي يعرفها النظام الدولي، تحده الدول الإقليمية الرئيسية: المملكة العربية السعودية، مصر، تركيا، إيران، وإسرائيل فيما لو اقتنعت أنها لا يمكن أن تكون القطب الأوحيد المهيمن في مثل هذا النظام، وأعادت الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها(المصالحة، 2000: 116).

لقد أدى تعثر السياسة الأمريكية إلى فشل تحقيق الهدف الرئيسي للاستراتيجية الأمريكية، ويبقى إخفاق الإدارة الأمريكية في العراق هو الأكثر تجسيدا لهذا الفشل الاستراتيجي. ومن جهة أخرى، فإن انهيار الشرق الأوسط القديم يسبب فراغا استراتيجيا كبيرا يثير شهية أطراف محلية وأجنبية عديدة، ويعطي للقوى المختلفة الشعور بهامش أكبر للحركة المستقلة، ويدفعها إلى التطلع إلى سياسات بديلة، والبحث عن استقطابات لم يكن من الممكن تصورها من قبل. وهكذا تنزع كل قوة إقليمية إلى "مراجعة حساباتها الوطنية والإقليمية، والتفكير في إعادة تحديد أهدافها وسياساتها، في سياق الاستعداد للمشاركة في بناء نظام شرق أوسطي جديد، يقوم ككل نظام، على توازن القوى واتساق الرؤى الكبرى، وتوفير الموارد، وتحديد الغايات، وبلورة الأهداف وتعيين الوسائل". كانت القضية الفلسطينية محور السياسة الخارجية الأردنية وخير دليل على ذلك الملك عبد الله بن الحسين في رحلاته للدول الغربية يحاول دائما التأثير عليهم من أجل حل القضية الفلسطينية والتحدث عن ضرورة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ويدافع عن القضية الفلسطينية باستمرار. ورغم التحدث عن محاور أساسية مثل التطوير والتنمية إلا أن القضية الفلسطينية هي الأهم.

ولا شك بأنّ العراق يشكل واحداً من أبرز دوائر التغيّر الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتبارى مراكز القرار والرأي في بلورة خطط للخروج منه، وكان أشهرها ما عرف بتقرير بيكر – هاملتون. كما جاء الإعلان عن تقرير مجلس أجهزة المخابرات الأمريكية بعنوان " القدرات والنوايا النووية "، الخاص بتقدير المدى الذي ذهبت إليه إيران في بناء قدراتها النووية، ليخطف أنظار المحللين حيث ظهر كما لو كان قد أنهى الأزمة النووية بين إيران والمجتمع الدولي، وعند الحد الأدنى فإنّ التقرير أوقف مساعي التصعيد العسكري الأمريكي في مواجهة إيران وأسفر عن تراجع أولوية الضربة العسكرية في الوقت الراهن.

يمر الأردن بمرحلة تحول استراتيجي على مختلف الصعد، يعتقد عدد من المحللين أنها ربما تنقله إلى صورة وواقع وتحالفات وتركيبية سياسية جديدة، وتشير مصادر المعلومات إلى أن أحلام المشروع الصهيوني في الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن لم تتبخر كما خيل إلى البعض بعد توقيع اتفاقية وادي عربة عام 1994، كما يظهر أن عدداً من التحولات الجارية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ما فتئت تشكل عوامل تغيير قوية في البنية الاجتماعية والسياسية في البلاد.

إن هذه العوامل الاستراتيجية المؤثرة تتكاتف مع الإجراءات الاقتصادية التي تشهدها المملكة منذ أكثر من عامين، والمتعلقة بتزايد الأسعار بشكل غير مسبوق، والتي بدأت تفرغ جيوب المواطنين، وتقلص الطبقة المتوسطة، وتحول الكثير من أسرها وأعضائها إلى مجموعات ما تحت خط الفقر، وفي نفس الوقت نمت قدرات طبقة الأثرياء أو أصحاب الرأسمالية المتحالفين مع أرباب المال العربي والدولي، تحت مسميات الشريك الاقتصادي الاستراتيجي وتحرير الاقتصاد والخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق وما شابه من برامج ونظريات وتوجهات، إضافة إلى التجاوب مع شروط البنك الدولي وتعليمات منظمة التجارة العالمية (المصالحة، 2000: 93)

كما يضاف إلى العوامل المؤثرة السابقة فقدان الفرص المتاحة في المنطقة ومن أهمها حرمان الأردن من الاستفادة من التصدير إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (الذي قد

يصل إلى 1,5 مليار دولار سنوياً (الحمد، 2008) من قبل إسرائيل وبسبب الموقف السياسي الذي تقفه المملكة إلى جانب السلطة الفلسطينية، وهو أمر يثير الكثير من القلق لدى القيادات المجتمعية والسياسية مخافة تقاوم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها على الاستقرار والنسيج الاجتماعي، وتعمل الدولة الأردنية بكل جهودها لاحتواء هذه التداعيات، ولكن المتاح لديها من موارد سياسية واقتصادية في هذا المضمار لا زال متواضعا، خصوصا وأنها لم تتحول بعد نحو الحوار الوطني الواسع والمفتوح مع القوى السياسية والاجتماعية الأبرز في المجتمع وعلى الأخص الحركة الإسلامية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والقيادات الاجتماعية ورجال الأعمال والمتقنين ومراكز البحوث الوطنية لتقديم الحلول والتصورات الخلاقة للخروج من هذه المآزق، وعدم الوصول إلى مشاكل اجتماعية، والمحافظة بالتالي على الاستقرار والتكامل والتعاون بين مكونات المجتمع والدولة المتعددة، في حل المعضلات التي تسببها التحولات الإقليمية والعالمية، ناهيك عن التفكير الجاد بإعادة النظر بعدد من السياسات والتحالفات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لصالح حماية الدولة والمجتمع، وتطوير دور المملكة، وتقوية إمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في توفير فرص أفضل للرفاه الاجتماعي.

يبدو واضحا أن الأردن يراجع سياساته الإقليمية منذ عام 1999 فهو لا يريد دوراً إقليمياً في فلسطين ولا العراق، ولا يريد أيضاً أن يغير مواقفه إلى العكس تماماً، ولكنه يحاول أن يتخذ علاقات جوار وتضامن دون انخراط في السياسات والمواقف المحلية والإقليمية (المصالحة، 2000: 150)

هذا ما يفسر الموقف الأردني تجاه عمل وحضور حركة حماس والمعارضتين العراقية والسورية في عمان، إذ أوضح المسؤولون أثناء أزمة حماس أن الأردن يحترم حركة حماس ويقدرها، كما أعلنوا من قبل أن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية قرار سيادي ولا رجعة عنه، وأن الأردن ليس متمسكا بالولاية على الأماكن المقدسة في القدس وفلسطين ولا يمانع في نقلها إلى الدولة الفلسطينية، وأعلن المسؤولون الأردنيون

أكثر من مرة رفضهم لدور أمني أردني في فلسطين أو القيام بأي دور بديل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

هذا التخلي عن الدور التاريخي للأردن الذي كان مشاركاً رئيسياً في القضية الفلسطينية وفي الحرب العراقية الإيرانية وفي حرب الخليج الثانية وفي الصراع الكويتي العراقي عام 1961 (مع الكويت ضد العراق)، والبحث عن موقف وسطي لا يتخلى عن الدور القومي ولا يتورط في الصراعات المحلية والإقليمية، يبدو غير مستوعب أو يكاد ترفضه معظم الأطراف والجهات السياسية والشعبية والإعلامية التي ترى الأمور والمواقف في نمطين لا ثالث لهما.

ثمة انقلاب استراتيجي بالنسبة لدور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين، في الشرق الأوسط، كما بالنسبة لعلاقات القوى، وشكل الصراع على هذه المنطقة الاستراتيجية للعالم. اللافت أن القوة التي دشنت هذا الانقلاب، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بإسقاطها نظام طالبان في أفغانستان (2002) وبعده نظام صدام حسين في العراق (2003)، لم تستطع التحكم بالتداعيات الناجمة عن هذين الحدثين في المنطقة، من باكستان إلى لبنان، ولا تجيرهما لحسابها تماماً، بسبب انتهاجها سياسات عنجهية، وعدم مراعاتها لمجتمعات هذه المنطقة ونمط ثقافتها، وطريقة رؤيتها لذاتها ولمصالحها، وبسبب اعتمادها القوة كوسيلة لإحداث تغييرات في واقع هذه المنطقة، دون التبصر بالانعكاسات السلبية والعكسية التي يمكن أن تتجم عنها .

التطور الأبرز في هذه التداعيات يتمثل بصعود نفوذ إيران في العراق، وفي منطقة الشرق الأوسط، واختلاف مصالحها مع الولايات المتحدة في المنطقة بشكل غير مسبوق، إذا استثنينا مرحلة وجود الاتحاد السوفييتي (السابق)، إبان علاقات الحرب الباردة وعالم القطبين. أما التطورات والتحويلات التي جاءت كانعكاس للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، فتتمثل، بانكسار الكيان العراقي، ووقوعه في دائرة الفوضى والعنف الأعمى، والخراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعمق الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيه، ثم في تفشي النزعات الطائفية والانقسامات المذهبية (بين السنة

والشيعة) في عموم منطقة الشرق الأوسط؛ مما يهدد الاستقرار في هذه المنطقة، ووحدها المجتمعية وكياناتها السياسية. كما في تنامي دور الفاعلين للدوليين، لاسيما المحسوبين على تيار الإسلام السياسي، في تقرير الشأن الداخلي في بعض البلدان العربية، وبالخصوص في لبنان (حزب الله)، وحركة حماس (فلسطين)، والقوى السياسية الشيعية (العراق)؛ وهي بالإجمال قوى محسوبة على إيران، ومدعومة منها (المصالحة، 2000: 116)

ساهمت الأحداث التي مرت بها المنطقة في القرن الحادي والعشرين باحترق دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني على الصعيد الإقليمي والدول مما جعلها تسخر كافة إمكاناتها لمحاربة الإرهاب داخليا وخارجيا ومحاربة الفكر التكفيري لخلق بيئة آمنة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

عانى الأردن بشكل خاص من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية من الأحداث التي مرت بها المنطقة بسبب اعتدال موقفه السياسي تجاه مكافحة الإرهاب وضربت فنادق عمان في عام 2005م نتيجة لمواقفه المتوازنة تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

واجهت منطقة الشرق الأوسط مجموعة من الأحداث السياسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم الشرق الأوسط والشرق الأوسط الجديد كنتيجة للسياسة الأمريكية في المنطقة وذلك كبديل للنظام الإقليمي العربي لتعكس حالة الضعف التي تواجهها المنطقة العربية وإدخال إسرائيل كأحد الدول المحورية في المنطقة، وقد برز ذلك بشكل واضح من خلال .

يترتب على التطورات في الأحداث الجارية في فلسطين انعكاسات هامة على الأردن تتمثل أهمها في التأثير على قيمة الدينار في حال إصدار عملة فلسطينية، حيث يتم تداول حوالي 700 مليون دينار أردني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن العملة الفلسطينية الكبيرة داخل السوق الأردني وارتباطاتها لدى مناطق السلطة الفلسطينية، مما سيؤدي إلى تحويلات كبيرة من العملة الأردنية والعملات الصعبة إلى

مناطق السلطة، بالإضافة إلى احتمالات لجوء الأطراف المتصارعة على السلطة إلى تصفية حساباتها إلى الأراضي الأردنية، وزيادة عدد الفلسطينيين الراغبين من سكان المناطق الفلسطينية في التوجه والإقامة في الأردن بأية وسيلة، واحتمالات انبثاق تنظيمات إرهابية فلسطينية مختلفة، الأمر الذي يشكل عبئاً أمنياً جديداً على الأردن خاصة ما يتعلق بأمن الحدود (المصالحة، 2000: 118).

الأوضاع في العراق ما زالت بعيدة عن الاستقرار، كما أن الحكومة العراقية عاجزة عن تحقيق متطلبات الحد الأدنى من الأمن، والوصول إلى مستوى معيشي مناسب للمواطن العراقي، وحماية نفسها، لا يوجد في العراق قدرات ونوايا يمكن أن تشكل تهديداً للأمن الوطني الأردني خلال الخمس سنوات القادمة.

توجد للعوامل المشكلة لبيئة الأردن الداخلية أثرها القوي للعلاقة التفاعلية بين الأردن والمحيط العربي وما نجم عن ذلك من تأثير في السياسة الأردنية وسلوكها الواضح ببعدها القومي فمن ناحية دفعته لأن يكون أكثر تأثراً بمختلف التغيرات التي تطرأ على المحيط والمنطقة لاعتبارات التداخل والاعتمادية والموقع الجغرافي الذي حتم أن يكون ارتباطه بالنظام العربي وتداعياته أمراً بديهياً، ومن ناحية أخرى كانت طبيعة علاقة الأردن وقيادته بالمشروع النهضوي العربي الحديث المتمثل بالثورة العربية والتمسك بمبادئها والالتزام بها على الرغم من التغيرات الدولية والإقليمية وخاصة في الإقليم العربي.

المبحث الثاني: التحولات الدولية والإقليمية المؤثرة على مواقف الأردن من عملية السلام

يقصد بالتوازن الدولي بشكل عام توازن القوى (Balance of Power) القائم بين الدول الرئيسية الكبرى في النظام الدولي وما يتبع ذلك من سلم واستقرار، ويعرف مبدأ توازن القوى بأنه الأداة أو (الميكانيزم) التي تستطيع الدول بواسطتها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الدولي على مبدأ التعددية (Multi-State System)، وأن تحمي استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كياناتها القومي من جانب قوى دولية أخرى متفوقة عليها، وهي تتبع في سبيل ذلك عدة وسائل يأتي في مقدمتها سياسات التحالف التي تعكس - إلى حد ما - الصورة الحقيقية لتوزيعات القوة وتقسيماتها الدولية.

أولاً: مفهوم الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير

يستعمل اصطلاح الشرق الأوسط للدلالة على مجموعة من الأقاليم والأقطار التي تقع في المناطق المتصلة والمرتبطة بين قارتي آسيا وأفريقيا والتي لم تحدد تحديداً جغرافياً ثابتاً، والاصطلاح نفسه هو من مبتدعات وابتكارات المؤلفين الغربيين، وقد اختلفت الآراء حول تحديده وذلك وفق مقتضيات السياسة العالمية ومصالح الدول الكبيرة وظروف الحرب (حتي، 1999: 165).

وهناك رأي آخر يحدده تحديداً مغايراً للتحديد الأول فيدخل ضمن نطاق الشرق الأوسط، شبه الجزيرة العربية والشام والعراق وتركيا وأفغانستان ويستثنى مصر والسودان، إلا أن معظم الباحثين بشؤون هذه المنطقة وخصوصاً السياسيين منهم خرجوا باصطلاح ثالث هو أكثر واقعية فقالوا: "أننا لا نستطيع إدخال الحبشة والصومال في نطاق الشرق الأوسط، واستثنوا منه تركيا كما يرى في الرأي الأول واستبعدوا كذلك إدخال أفغانستان وأخرجوا مصر والسودان منه كما في الرأي الأول. وعلى ذلك فقد جاء اصطلاحهم الذي نؤيده يشمل المنطقة العربية بمفهومها الواسع التي تضم في إطارها كلا من الدول العربية مثل العراق سوريا ولبنان والأردن، وفلسطين المحتلة، السعودية،

اليمن، ويضاف إلى ذلك إيران وتركيا ومصر (رشيد، 1995، جريدة الدستور،
1995/5/23).

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وساهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003 الحرية، والمعرفة، وتمكين النساء- في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية . على هذا فإن التوازن الدولي لا يشكل غاية مستهدفة بحد ذاتها، وإنما يشكل وسيلة مرغوباً فيها بقدر ما تحفظه للدول من استقلال وسيادة وبقدر ما يتيح لكياناتها القومية من فرص للتعبير عن نفسها، وقياساً على هذه النتيجة وانطلاقاً منها، فإن التوازن يصبح في تصور الدول التي تعتقد مبدأ الحل الحتمي والطبيعي الذي تحمي به مصالحها في علاقات دولية يتحكم فيها قانون القوة وشريعة الغاب .

يتيح نظام القطبية الثنائية كان إمكانية لحرية حركة نسبية وهامش معين في المناورة أمام الدول العربية، وهذه الإمكانية كانت مستمدة من حقائق الصراع والتوازن والتباين بين قطبي النظام؛ فلأنهما كانا متصارعين كانا يبحثان عن الحلفاء والأصدقاء وكانا مستعدين بالطبع لدفع أي لعلاقات التحالف والصدقة، ولأنهما كانا متوازنين كانت القيمة النسبية لانضمام حليف أو صديق جديد إلى هذا المعسكر أو ذاك تفوق بكثير الوزن الحقيقي لهؤلاء الحلفاء أو الأصدقاء، ولأنهما كانا متباينين كانت هناك بدائل حقيقية في التوجهات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية أمام دول العالم غير المنتجة لأي منهما، وبالفعل نجحت الدول العربية في الاستفادة الحقيقية من هذه الإمكانية المتاحة لحرية الحركة النسبية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي خصوصاً عندما كانت القطبية الثنائية تتسم بالمرونة (العمر، 2004: 107).

- النظام الدولي الجديد وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية:

أبرز ملامح الوضع الدولي في الوقت الراهن تتمثل في: ثورة المعلومات والاتصالات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات، وبخاصة مع تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات، واتساع نطاق عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة، وبالذات في ظل تطورات اتفاقية الجات العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وشيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع، وبخاصة مع تمدد ما يعرف بـ " المجتمع المدني العالمي"، والذي يتكون بصفة أساسية من المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية، إضافة إلى تصاعد النزاعات القومية والدينية وتيارات التطرف والعنف في العديد من مناطق دول العالم، وتزايد المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول، مثل مشكلات المخدرات والأمراض الفتاكة والجريمة المنظمة وغيرها (عبد الله، 1999: 73). كما أن أهم ملامح النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية: الأحادية القطبية وتصاعد ظاهرة العولمة. لقد حاولت دراسات عديدة توصيف أبرز معالم النظام الدولي أو الوضع المالي منذ مطلع التسعينيات وتحليل انعكاساتها على النظم السياسية العربية. وبغض النظر عن الجدل في طبيعة هيكل النظام الدولي، وهل هو نظام قطب واحد أم تعددية قطبية، فالمؤكد على الصعيد الإستراتيجي والعسكري أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة (علي، 2001: 89)، وبالإضافة إلى ذلك، فإن

بشّرت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حرب الخليج الثانية بشأن قيام نظام دولي جديد يسوده الأمن والاستقرار، ويستند إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وتكريس مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، هذا النظام لم ير النور، حيث شهد عقد التسعينيات استمرار العديد من الصراعات الاجتماعية الممتدة، كما تفجر العديد من النزاعات والأزمات الجديدة، واتجهت الفجوة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي دأبت على استخدام نفوذها في توظيف الأمم المتحدة لحساب أهدافها ومصالحها. وإزاء هذا الوضع، راح البعض

يتحدث عن فوضى عالمية جديدة أو لنظام دولي جديد (International Disorder) (إبراهيم، 1999: 53)

- أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وانعكاساتها على عملية السلام في الشرق الأوسط:

شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول على صعيد العلاقات الدولية وعلاقات الولايات المتحدة مع كثير من الأطراف الإقليمية، فقد كانت الأحداث بمثابة جرس إنذار للوضع الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية استهدافها على أراضيها، كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية أكثر هذه العلاقات تأثراً ذلك أن منفذي الهجمات من سكان هذه المنطقة مما ترك انطباعاً أن هناك استهداف للولايات المتحدة الأمريكية وقيمها من قبل فئة تحمل فكراً مغايراً من شعوب المنطقة(علي، 2004: 107).

لقد انعكست أحداث 11 سبتمبر على مجمل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وكانت هذه الدول من أكثر المتأثرين بتبعات أحداث 11 سبتمبر سواء فيما يتعلق بالحملة الأمريكية على الإرهاب والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص مثل مطالبات الإصلاح السياسي والتعليمي ومراقبة المؤسسات التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمول الإرهاب وانتهاء باحتلال إحدى الدول العربية على يد القوات الأمريكية تحت هذه الذرائع.

من المؤكد أن التفجيرات التي هزت واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من أيلول عام 2001 وتداعياتها قد أفرزت، وستفرز، العديد من التأثيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية على الوطن العربي، وخاصة أن دولاً عربية عديدة أصبحت مستهدفة بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب، سواء أخذت هذه الحرب شكل عمليات عسكرية أو أشكالاً أخرى، فعلى الصعيد الاقتصادي تأثرت الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من جراء الأحداث، فأسعار النفط تراجعت لبعض الوقت، ما

أدى إلى تراجع مداخيل الدول النفطية. كما أن الصلاحيات أصابت قطاعات السياحة والطيران المدني والتأمين في العديد من الدول.

أما على الصعيد الأمني، فتتمثل أبرز التأثيرات القائمة والمحتملة، لأحداث أيلول 2001، فيما يلي: أن إسرائيل استغلت، وتستغل، أحداث أيلول وراحت تصعد من عدوانها ضد الفلسطينيين، ووصل الأمر إلى حد شن حرب شاملة ضد الشعب الفلسطيني منذ أواخر آذار 2002، وهي الحرب التي أدت إلى تدمير البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وقتل واعتقال المئات في صفوف الفلسطينيين، بل ارتكاب مجازر وجرائم حرب أيضاً ضدهم، وبخاصة في مخيم جنين، فضلاً عن حصار الرئيس عرفات في مدينة رام الله، ومحاصرته أكثر من شهر في ما تبقى من المقر.

ظلت الولايات المتحدة ظلت على الدوام في الصف المؤيد لإسرائيل والضامن لأمنها وبقائها، ومن أوائل الدول التي اعترفت بها حال الإعلان عن قيامها عام 1948، غير أن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة - سواءً أكانت ديمقراطية أم جمهورية - ظلت تحرص بقدر الإمكان على الظهور بمظهر الوسيط الذي يهمله حل الصراع بين الطرفين العربي والإسرائيلي بالوسائل السلمية وعبر المفاوضات السياسية، إما بغرض إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة أو بغرض تحاشي إغضاب الشعوب العربية والإسلامية وإثارة مشاعر الكراهية ضدها.

أبدت إدارة الرئيس بوش الابن في بداية عهدها ميلاً لتخفيف تدخلها في شؤون الصراع العربي - الإسرائيلي، بسبب نزعتها للاهتمام في الشؤون الداخلية، واستجابتها لضغوط اللوبي الصهيوني، واعتقادها أنه يجب تجنب التجربة الفاشلة التي خاضها الرئيس السابق بيل كلينتون في هذا المجال. (كيالي، 2003: 22)

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قلبت الطاولة كما يقال، وأصبحت الولايات المتحدة ومنذ ذلك التاريخ لا تبالي بذلك كله معلنة انحيازها الواضح والصريح إلى جانب الحكومة الإسرائيلية وخيارها العسكري الرامي إلى فرض تسوية الأمر الواقع، وقامت

بتوفير الحماية القانونية والسياسية للمجازر التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء اعتراضها داخل مجلس الأمن الدولي على إرسال قوات دولية تفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفوق هذا وذاك استجابت الإدارة الأمريكية لمطالب شارون وقطعت اتصالاتها وتعاملاتها كافة مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وطالب الرئيس بوش في الخطاب الذي ألقاه يوم 24 حزيران 2002 بضرورة أن يغير الفلسطينيون قياداتهم جاعلاً ذلك شرطاً لازماً للحصول على الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي للدولة الفلسطينية، في حين تنتظر واشنطن إلى جرائم الحرب التي يرتكبتها الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها دفاع عن النفس، بينما تطلق على عمليات المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني صفة الأعمال الإرهابية دون أن تكلف نفسها عناء التفريق بين المحتل وبين المدافع عن أرضه، أو بين المقاومة المشروعة التي كفلها القانون الدولي والأعراف الإنسانية وبين العمل الإرهابي غير المشروع.

سيطر هاجس وقف العنف على إدارة الرئيس بوش منذ ما قبل 11 أيلول، وكان هذا هو الأساس الذي بنيت عليه خطة جورج تينيت (مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، 2001). وظل هاجس العنف نفسه - وإن تضخم كثيراً - يطارد الإدارة الحالية بعد 11 أيلول، بحيث يمكن القول إن هذه الإدارة في حقيقة الأمر لم تملك رؤية لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي إلى أن ألقى بوش خطابه في 24 حزيران 2002. وهذا الموقف هو ما كان قد عبر عنه الناطق باسم الخارجية الأمريكية وأيده فيه المتحدث باسم البيت الأبيض في تشرين الأول 2001 بقوله: "لا خطط لدينا لمبادرة جديدة، وإن الخطة الوحيدة لأمريكا تقوم على توصيات تقرير ميتشيل (السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل، 2000) الذي استلهمته خطة تينيت". (جريدة الحياة، 2001)

يتمثل عاملان أساسيان أثرا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي بعد 11 أيلول 2001، وقادها إلى التآرجح بين خط عام وحاكم في الدعم المطلق للسياسة الإسرائيلية، وبين محاولة متواضعة للخروج على هذا الخط والتصرف بمنطق الوسيط. العامل الأول: المشابهة المجحفة وغير المتكافئة بأي مقياس، بين أعمال

المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وتفجيرات واشنطن ونيويورك، وبين ياسر عرفات وبن لادن، وبين دور شارون في مكافحة "الإرهاب" في فلسطين ومهام رامسفيلد للعرض نفسه في أفغانستان. وبالتالي جعل ماكانت تقوم به إسرائيل، سواء قبل اجتياحها الكبير للأراضي الفلسطينية في 2002/3/29 أو بشكل أوضح بعده، بمنزلة عودة لمفهوم الحرب بالإنابة War by Proxy وذلك بحرب تخوضها إسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة، أو ما عبر عنه في حينه بأنه مرحلة ثانية من الحرب ضد "الإرهاب". (مسعد، 2003: 252)

إن مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة الذي روّجت له وزيرة الخارجية الأمريكية لدى الفلسطينيين والعرب، ما هو إلا وصفة أمريكية قديمة جديدة لاستمرار دوامة العنف والعنف المضاد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نتيجة تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومنح الغطاء السياسي للسياسة العدوانية والتسلطية والتوسعية التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين وضد حقوقهم المشروعة في الحرية والعودة والاستقلال. (جاموس، 2007)

أدلى الرئيس بوش الابن بتصريح في الثاني من تشرين الأول 2001، قال فيه: "إن الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي شرط احترام حق إسرائيل في الوجود". أي أنه أعطى موافقته لتعايش دولتين جنباً إلى جنب، تكون إحداهما إسرائيلية والثانية فلسطينية. فلأول مرة تطالب الولايات المتحدة بدولة فلسطينية. ويعلن ذلك رئيسها لاحقاً أمام الجمعية العامة. وربط بعضهم توقيت صدور هذا التصريح برغبة الولايات المتحدة في تأمين دعم عربي وإسلامي لحربها في أفغانستان. وقراروا ذلك بموقف بوش الأب في مرحلة بناء تحالف دولي ضد العراق عندما أيد كلاً من قرار مجلس الأمن رقم 672 الذي أدان إطلاق النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي الشريف، والقرار 681 الذي استنكر سياسة الإبعاد الإسرائيلية، واستمر في تعليق ضمانات قرض إسرائيل، بسبب خلافه معها على قضية الاستيطان. (مخائيل، 1996: 291-293)

- حرب الخليج الثالثة 2003 (الاحتلال الأمريكي للعراق)

جاءت حرب الخليج الثانية في أعقاب حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) التي خرج العراق منها منتصراً، ولديه قوة عسكرية ضخمة مؤثرة على المستوى الإقليمي، وهذا ما يهدد مصالح الدول الغربية في المنطقة، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت من ضغوطها السياسية والاقتصادية على العراق بهدف القضاء على هذه القوة، إلى أن وقع العراق في مأزق احتلال دولة الكويت، وقد شكل هذا بداية النهاية للعراق كقوة وكدولة فاعلة بالمنطقة، وبدأت الدول الغربية تفكر للاستفادة من هذا الوضع الجديد لتحقيق مصالحها في المنطقة

إن مستقبل الأوضاع في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي - البريطاني سوف يكون لها انعكاساتها على التطور السياسي في الوطن العربي، وبخاصة في ظل تعثر سلطات الاحتلال في إدارة شؤون عراق ما بعد صدام حسين، حيث تسود حالة من الفوضى والانقلابات الأمني، فضلاً عن تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في ظل التعثر الشديد في جهود إعادة الإعمار. وفي ضوء ما سبق، ومع التسليم بصعوبة استشراف مستقبل الوضع في العراق، فالأرجح أن هناك احتمالين يمكن النظر فيهما:

أ . أن تتجه الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور، وبخاصة إذا ما استمر فشل سلطات الاحتلال في إعادة الأمن والاستقرار، وخلق الظروف المواتية لإعادة بناء مؤسسات الدولة، ونقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة تمثل الشعب العراقي تمثيلاً صحيحاً، كما أن استمرار حالة التشرذم السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية يمثل مساعداً لاستمرار حالة التدهور التي قد تصل إلى حد حرب أهلية داخلية يمكن أن تفضي إلى تفكك الدولة العراقية ذاتها، في ظل التوازنات القلقة والهشة للتركيبية الدينية والطائفية والعرقية والجغرافية للعراق.

ب . أن تتجه الأوضاع نحو إنهاء الاحتلال خلال فترة زمنية ليست طويلة، يتم خلالها إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية، وإرساء أسس نظام ديمقراطي يستوعب التعددية

العراقية بمختلف مكوناتها الدينية والطائفية والعرقية والاجتماعية والجهوية، فضلاً عن إحداث نقلة نوعية على صعيد عملية إعادة الاعمار على النحو الذي يلبي الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي.

ومهما يكن من أمر، ومع التسليم بأن كلاً من الاحتمالين له معطياته وشروطه، فالأرجح أن أيّاً منهما سيكون له تداعيات على التطور السياسي في الوطن العربي، فالنجاح في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر في العراق، سوف يولد ضغوطاً داخلية وخارجية على النظم العربية للاقتداء بالنموذج العراقي، وخاصة أن هذا الهدف شكل أحد الشعارات الأساسية التي رفعتها واشنطن لتبرير الحرب وتسويغها.

ومن ناحية أخرى، فإن تدهور الأوضاع في العراق، وبخاصة إذا وصل الأمر إلى حد نشوب حرب أهلية أو تفكك الدولة العراقية، فإن هذا سيكون له انعكاساته على الدول العربية، ولا سيما تلك المجاورة للعراق، حيث سيصبح العراق في هذه الحالة بؤرة لتصدير التطرف والعنف والإرهاب، بكل ما يترتب على ذلك من آثار سياسية واقتصادية وأمنية (البريزات، 2008: 140)

إن الحرب التي شنت على العراق وأقدمت عليها الولايات المتحدة ما هي إلا نياحة عن إسرائيل، وتريد الولايات المتحدة من ذلك تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يستهدف إحداث تغييرات جغرافية سياسية عن طريق عزل وتغيير الأنظمة بالمنطقة، تحت شعار بسط الديمقراطية، وقد تبنى الرئيس بوش الابن هذا المخطط، والذي رأى فيه أنه لا يتم إلا عبر القوة العسكرية، بحيث لا تنتهي المسألة عن حدود إقامة دولة إسرائيل الكبرى، وإنما لا بد من إعادة رسم خريطة المنطقة كلها، على أسس جديدة لأن الولايات المتحدة بخاصة والغرب بعامة الذين أقاموا إسرائيل في المنطقة العربية، يعلمون أنه لابقاء لإسرائيل إلا إذا عاشت في بيئة دويلات ضعيفة في المنطقة.

إن إسرائيل لها أطماع في أرض العراق فوجدت الفرصة مناسبة لتقوم الولايات المتحدة بفعل ذلك الشيء الذي لم تستطع إسرائيل القيام به، وبالتالي نجني إسرائيل الثمار بعيدة عن لسع إبر الشوك، ومشروع الشرق الأوسط في حد ذاته يسعى إلى تقنيت

المنطقة والعراق وفق ما سبق هو الطريق الأسهل للابتداء به. (الزرو، 2005 : 200).

إن العراق يرفض كل السياسات الأمريكية فيه ولك المبادرات على اعتبارها تهدف إلى إضعاف العراق بخاصة ودول المنطقة بعامه، لذا فالعراق يرفض كل الرفض هذا المشروع وغيره من المشاريع الأمريكية، وخصوصاً وأن العراق استشعر النوايا العدوانية من خلال نقل القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي، أضف إلى ذلك النشاطات العسكرية المشفوعة باعتداءات شبه يومية على العراق خلال الفترة ما بين 1991م وحتى عام 2003 وهو العام التي احتلت فيه القوات الأمريكية والبريطانية العراق، وقيام بتقسيم العراق إلى خطوط ومناطق آمنة وغير ذلك من الإجراءات الأمريكية العدوانية (البريزات، 2008: 201).

في العام 1993 حاولت الحكومة الأردنية وحركة حماس تعريف صيغة وجود الحركة على الساحة المحلية، بالتفاهم على "اتفاق جنتلمان" بين الطرفين، لكنه اتفاق لم يدم طويلاً مع استمرار القلق في العلاقة، إلى العام 1999، الذي قررت فيه الحكومة الأردنية حظر نشاط الحركة في الأردن، وخرج قادتها إلى قطر، ثم دمشق، مما أدى إلى مرحلة من القطيعة والأزمة المتقطعة بين الطرفين.

خلق احتلال العراق على يد القوات الأمريكية (نيسان 2003) متغيرات إقليمية جديدة، برزت آثارها بوضوح مع العام 2006، الذي شهدت بداياته انتخابات تشريعية فلسطينية شاركت فيها حركة حماس، وحازت على أغلبية صريحة، تزامن ذلك مع بروز الدور الإقليمي الإيراني واتجاه حكومات المنطقة إلى سياسة التحالفات والمحاور، ممّا عزز الأزمة بين الأردن وحماس، ودفع بها إلى مرحلة متقدمة (حسن، 2009: 80).

في العام 2008، ومع صعود حماس في قطاع غزة، بعد أن اجتاحتها وأحكمت السيطرة عليه، بدأت تبرز ملامح مواقف دولية جديدة من الحركة، وحاول مدير المخابرات العامة الأردنية السابق، الفريق محمد الذهبي، هندسة اتجاه جديد في العلاقة

بين الأردن وحماس، وفتح الباب مرة أخرى على حوار سياسي من خلال القناة الأمنية، إلا أنّ ذلك لم يستمر، بخاصة مع إنهاء خدمات الذهبي في نهاية عام 2008.

قامت الحكومة الأردنية بتجميد الاتصالات مع حركة حماس، وتحجيم التواصل معها في أضيق نطاق، وهو ما أعاد العلاقة بين الطرفين إلى مرحلة من الغموض والأزمات المتقطعة، من دون التوافق بين الجهتين على تعريف المصالح الاستراتيجية التي تحكم العلاقة بينهما، وتحديد المسطرة التي يمكن من خلالها تقديم إطار تفسيري، يتكفل بالإجابة المنطقية على التحولات التي تمر بها العلاقة (أبو رمّان، 2009: 26).

المبحث الثالث: الجهود الأردنية لدعم المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية

شهدت عمليات السلام جهود دؤوبة من الأردن ومصر والسعودية والمجتمع الدولي في الأعوام 2002 - 2008، لإطلاق عملية تؤدي إلى تطبيق حل الدولتين الذي من شأنه أن يسمح بالتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي- الإسرائيلي، ويلبي تطلعات الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وكانت إسرائيل قد باشرت في موازاة ذلك بتنفيذ مشروع الجدار العازل وتهويد المسجد الأقصى يهدد كل الآفاق التي تسمح بالتوصل إلى هذا الحل، كما يهدد المصالح الوطنية الأردنية. يمر العالم العربي بحالة شلل والنظام العربي مشلول عاجز مثخن بالجراح. أما الدول الحليفة والتقليدية والمهتمة بالقضية الفلسطينية فهي السعودية ومصر وسوريا، أما مصر والسعودية فتمرّ في حالة سبات (نوم) لدرجة اشتباكهما مع القضية الفلسطينية، فموقفهما أصبح خفيف أكثر أو ضعيف ويقع العبء على الأردن لأننا الأقرب وهم بعيدين فإذا وقع أي شيء بإسرائيل أو بالضفة فماذا يؤثر على مصر أو السعودية.

يدعم الأردن قضايا وفي مقدمتها القضايا والمصالح العربية التي هو بذل كل الجهود الممكنة لانجاز حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي تنشأ تبعاً له دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة المستقلة لتعيش بأمن وسلام في اقليم مستقر وامن إلى جانب جميع دول المنطقة وشعوبها بما فيها اسرائيل في اطار اقليمي اشمل يفضي إلى تحقيق السلام الشامل والدائم طبقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة للسلام ومبادرة السلام العربية. (جودة، 2010)

اصبحت مبادرة السلام العربية بفعل التمسك العربي والاسلامي الجماعي احدى المرجعيات المعتمدة والمقبولة للحل الشامل للصراع العربي الاسرائيلي الاوسع فهي تشكل اطارا شاملا ياخذ بالاعتبار مصلحة الجميع حيث ان قبول اسرائيل بهذه المبادرة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب لجميع الاطراف. إن الكرة الآن في ملعب الحكومة الاسرائيلية لجهة التجاوب الايجابي مع المبادرة العربية للسلام المطروحة منذ

عام 2002 ويقع على الحكومة الاسرائيلية وزر عدم التجاوب معها لانها اطار مريح للجميع، وتبعاً لذلك وكما يقول جلالة الملك عبد الله الثاني، على اسرائيل ان تتجاوب وان تقرر اذا ما ارادت ان تكون جزءاً من المنطقة فعلاً او ان تستمر في الارتهان لعقلية القلعة التي لن تجر عليها وعلى المنطقة دولا وشعباً سوى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

القضية الفلسطينية التي لا حل للصراع دون تسويتها من خلال حل الدولتين، ومن منطلق إيمان القيادة الهاشمية بأن جوهر الصراع العربي الاسرائيلي لا يتم حله من وجهة نظرهم، فقد سعى جلالتة إلى وضع حل هذه القضية على أعلى مراتب سلم اولويات المجتمع الدولي والقوى المؤثرة فيه ومن هنا قام جلالتة بمخاطبة الكونغرس الاميركي بمجلسيه عام 2007 في مناسبة تاريخية اعادت التركيز الدولي على ضرورة حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي طبقاً للشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية على اعتبار ان حل هذا الصراع هو المدخل الوحيد الفعلي لحل قضايا ومشكلات المنطقة الاخرى بفاعلية وتناغم وتنسيق. " (جودة، 2010)

إن الأردن يساند جميع الجهود الرامية إلى تكريس الاستقرار والأمن والوئام في العراق الشقيق الذي تربطنا به أواصر عميقة وعلاقات وثيقة ونستضيف ما يزيد على نصف مليون من ابنائه هنا ونتقاسم معهم مواردنا المتواضعة وبنانا التحتية لحين عودتهم الطوعية للعراق. (المجالي، 2009: 77) وإن الإبقاء بمبادرة السلام العربية مطروحة كإطار للحل عندما تولت الإدارة الاميركية الحالية مقاليد السلطة عام 2009 ونقل جلالة الملك عبد الله الثاني للإدارة الاميركية الرؤية الأردنية والعربية للمسار الذي يتوجب انتهاجه من قبل الإدارة الاميركية الجديدة للوصول إلى تجسيد حل الدولتين واحلال السلام الشامل عبر مفاوضات سلام جادة ومحددة بسقف زمني واضح وتنتقل من حيث توقفت سابقاتها.

يسعى الأردن إلى تعزيز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع العالم وفي البناء على المفهوم الاصلاحى الشامل والاستراتيجى لجلالة الملك الذي يهدف إلى جعل الأردن

مركزاً اقتصادياً واستثمارياً وإيجاد فرص عمل جديدة للأردنيين وتحسين مستويات المعيشة في الأردن، ومن هنا نلج الأبواب التي يفتحها جلالتة في شتى انحاء العالم، ونحاول أن نسلط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن وخصوصاً ازاء المشروعات الكبرى. (هلال، 2006: 50)، يعتبر الأردن في طليعة الدول التي ترفع صوت الاعتدال والسلام والتعايش السلمي بين الأديان والشعوب الشرق الأوسط .

أصبح الأردن بمسيرة قيادتها التي لم تتغير ازاء النزاع العربي الاسرائيلي عنواناً ومرجعاً رئيسياً للأسرة الدولية في مساعيها لإحلال السلام العادل والشامل. (المجالي، 2009: 77) ان دور الاعتدال والوسطية الذي يتحلى به الأردن اصبح اليوم مقبولاً اقليمياً ودولياً، مشيرة إلى أن جلالة الملك عبد الله الثاني هو الذي نقل موقف العرب للرئيس الاميركي باراك اوباما حيث كان جلالتة اول زعيم عربي التقى الرئيس أوباما بعد وصوله للبيت الابيض في كانون ثاني الماضي. كما أن الأردن ومصر تعدان من الدول التي تشكل ضماناً عربياً ودولياً يحظى باهتمام الاسرة الدولية الساعية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، حيث ان هناك عوامل مهمة تدعو للثقة والأمل بأنه رغم كل الصعاب وخيبات الامل تبقى دول رئيسية في تلك المنطقة من العالم ترفع مسيرة الاعتدال والتذكير باستمرار مبادئ للسلام والعدل والاستقرار تؤيدها الاسرة الدولية من خلال قرارات الامم المتحدة (غادي، 2010)

وأشار جلالة الملك عبد الله الثاني بأهمية تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وبذل الجهود من الأطراف المساعدة على التقدم إلى الأمام، حيث أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط جزء من الأمن القومي للدول العربية، وركيزة للأمن والاستقرار الدولي، والسلام حق لكل مواطن في المنطقة، وتحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو شرط تحقيق الأمن والاستقرار لجميع الدول في الشرق الأوسط، حيث أنه مدخل للسلام الإقليمي، والذي يؤدي إلى علاقات طبيعية بين إسرائيل و 57 دولة عربية ومسلمة تؤيد مبادرة السلام العربية، والوصول إلى هذا السلام سيكون خطوة

فاعلة لتحديد قوى الشر والعنف، التي تهدد الشعوب العربية السلمة.(الرابط الإلكتروني: www.kingabdullah.jo)

حدّد جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين رؤيته للسلام والاستقرار في المنطقة بقوله " إن للحرب تكلفتها الباهظة. ولكن للسلام تكلفة أيضاً، وخاصةً عندما تُبين لنا أجيالاً من النزاع أن السبيل الوحيد للسلام هو الاعتراف بالمظالم المشروعة وتسويتها. وفي الوقت نفسه، لا بدّ من تحطيم نماذج الخوف، والاستياء، وعدم الثقة، واللامبالاة بمعاونة الآخرين. ولا بدّ للأطراف التي جعلت نفسها لمدة طويلة في مواجهة بعضها بعضاً أن تقوم بإيجاد سيكولوجية جديدة. وعلى المجتمعات والأفراد، على حدّ سواء، أن يقوموا بإعادة تشكيل ذواتهم من أجل مستقبل يُجزّي ويكافئ الإنتاجية والتعاون".(جلالة الملك عبد الله الثاني، 2006)

إن السلام هو خيار الأردن الإستراتيجي الذي لا رجعة عنه كما يركز عليه خطاب جلاله الملك عبد الله الثاني، كما هو خيار العرب ولكنه السلام العادل الدائم الذي يشمل جميع المسارات، ويقوم على الحق والعدل، ويستند إلى الشرعية والمواثيق الدولية، ويعيد الحقوق لأصحابها ويحقق تطلعات الشعب العربي الفلسطيني باستعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولتهم المستقلة على تربة الوطن وعاصمتها القدس، والسلام في منظور الملك عبد الله الثاني سبيل للأمن والاستقرار والتنمية (البطائنة، 2009)

يرى جلاله الملك عبد الله الثاني بأنه آن الأوان للتركيز على إطلاق عملية سياسية مستمرة من شأنها إعطاء الفلسطينيين بديلاً موثقاً واضحاً للوضع الراهن الذي يتسم بالجمود، لاسيما وأن الدول العربية والفلسطينيين قد فقدوا الإهتمام والثقة في أطر تراكمية غير محددة المعالم ولا يوجد أفق زمني محدد لنهايتها ولا توفر رؤية واضحة للحل النهائي وشكله، والذي يجب أن يكون واضحاً منذ البداية.(زغبى، 2007)

يرى الملك عبد الله الثاني بأن إنهاء العنف وتنفيذ خطة (تينت) " محاولة أمريكية لإنقاذ أرييل شارون من المأزق الذي وقع فيه من خلال استهداف قوى الانتفاضة بهدف احتوائها بإجراءات أمنية تنفذها السلطة الفلسطينية بعد أن وصل العنف الصهيوني إلي

أقصى مداه ودون أن يحقق ذلك، إضافة إلى كونها دفع للسلطة الفلسطينية باتجاه الزاوية الحرجة واستهداف باين لأهم ما أنجزته الانتفاضة من خلال تجسيدها لوحدة إرادة المقاومة الفلسطينية" والتي كانت مطروحة -آنذاك- والتوصيات المتضمنة في تقرير (مينشل) تشكل خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح، ولا بد أن يقابل الالتزام الفلسطيني بإجراء إصلاحات مؤسسية في بنية السلطة والالتزام ومحاربة الإرهاب وأن تقوم إسرائيل بالمقابل بوقف جميع العمليات العسكرية، وإنهاء الاحتلال للمدن الفلسطينية، وصولاً إلى تهيئة البيئة المناسبة لاستئناف عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي من حيث توقفت، ويؤكد الملك عبد الله الثاني بأن استخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني يجب أن ينتهي فوراً والسماح لهيئة تقصي حقائق دولية للبحث في فروقات محتملة بقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك يرى الملك بأن استئناف عملية السلام يجب أن يكون محكوماً بجدول زمنية محددة هذه المرة وبمرجعيات معروفة ومحددة، إضافة إلى نقطة نهائية واضحة مبنية على هذه المرجعيات ومن مضمونها قرارات مجلس الأمن الدولي 242، 338، 425، وصيغة الأرض مقابل السلام علاوة على مبادرة السلام العربية التي تم تبنيها في قمة بيروت وقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي هذا السياق فإن الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني أيد الرؤية التي عبر عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش في 24 حزيران عام 2002، والتي حدد فيها رؤيته لنقطة النهاية للمسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي حيث تكن هذه النقطة إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بحلول عام 2005.

يشجع موقف الملك عبد الله الثاني واضح وصريح الجهود المبذولة باتجاه خارطة الطريق عبر اللجنة الدولية الرباعية لرسم خارطة الطريق، واضحة تؤدي بالنتيجة إلى تنفيذ تصور الرئيس الأمريكي، كما يؤيد الملك تطور خارطة الطريق ويأمل أن تصبح هذه الخارطة بعد أن يتم تبنيها وإعلانها من قبل اللجنة الرباعية جزءاً لا يتجزأ من الشريعة الدولية، وبالتالي تحظى بالزامية لأطراف عملية السلام كافة (جلالة الملك عبد الله الثاني، 2006)، فقال وزير الخارجية مروان المعشر آنذاك في تصريح

لووكالة الأنباء الأردنية " إن الأردن الذي نادى باستمرار بضرورة الإعلان عن خارطة الطريق والشروع الفوري بتنفيذها دون إجراء أي تعديلات فإنه يؤكد على ضرورة البدء بتطبيق الخارطة تطبيقاً أميناً فور الإعلان عنها، وذلك وفق المرجعيات والأسس التي قامت عليها عملية السلام وخارطة الطريق بما فيها المبادرة العربية"، ويشدد الملك عبد الله الثاني على وجوب تعاطي مع خارطة الطريق كحزمة متكاملة تقبل برمتها أو ترفض برمتها، كما أن الملك يشعر بالارتياح لكون خارطة الطريق قد أصبحت تتجاوز المسار التفاوضي الإسرائيلي - الفلسطيني وتهدف إلى تحقيق تسوية شاملة على المسارين التفاوضيين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي - أيضاً - بحلول عام 2005 ولقد عمل الملك عبد الله الثاني على أن يتم تضمين خطة السلام العربية في خارطة الطريق بحيث تصبح إحدى المرجعيات المعتمدة لعملية السلام لدى إستئنافها أسوة بقرارات مجلس الأمن الدولي والمرجعيات المعتمدة سابقاً لعملية السلام. (عبد الله الثاني بن الحسين، 2005)

تكانفت الجهود بأمر الملك لإعادة الحياة إلى المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط، والتي تعثرت في الآونة الأخيرة بسبب الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية، وأثمرت هذه العودة إلى التوصل إلى عملية الانسحاب من قطاع غزة التي أصبحت أرضاً فلسطينية محررة من الاحتلال الصهيوني العاشم، وتستمر جهود الملك حتى تعود الضفة الغربية وتقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. (أبو الراغب، 2002: 35)

اتجاهات السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، أولهما: يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين المقيمين على أرض فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية، ولقد حدد الملك عبد الله الثاني السياسة الأردنية المتعلقة بهذا الجانب بدقة ووضوح، حينما أكد وفي أكثر من مناسبة، أن الدولة الأردنية تدعم الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية المحتلة دعماً كاملاً مطلقاً بدون أي قيد أو شرط وأن هذا الدعم المطلق سيستمر إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة على تراب الوطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية، وثانيهما: وهو الأهم وهو غير

محدد، فيتعلق بمواطني الدولة الأردنية من أصل فلسطيني، وهنا يمكن القول أنه مع أهمية المحافظة على انتماء هؤلاء للشعب الفلسطيني، وأهمية المحافظة على هويتهم الوطنية الفلسطينية، إلى أن يتم تحقيق الحل الشامل الكامل العال للقضية الفلسطينية، فيحفظ لهم حق العودة والتعويض كاملاً وغير منقوص.

يساعد الخطاب السياسي والحضاري للملك عبد الله الثاني على الصعيد الدولي في توضيح دائرة ضرورية نهجها الملك في ظل التكامل الدولي، والهدف منها إقامة شبكة من العلاقات السياسية الدولية القائمة على الانفتاح على كافة الشعوب المحبة للسلام، وبما يخدم قضايا الأمة العربية والإسلامية ويحقق الأمن والاستقرار للشعب الأردني، مما يعكس التأكيد المستمر للملك عبد الله الثاني بأن سياسة الأردن تقوم على السلام والتعاون، والتشاور، فالسياسة الواعية المنفتحة ذا إيجابية في حياة الأمم والشعوب، والانفتاح الواعي يؤدي إلى زيادة المعرفة وانتشارها بين حضارات الأمم المختلفة، وعليه جاءت السياسة الأردنية على الصعيد العالمي سياسة تحمل في مضمونها أبعاداً إنسانية. (الشمري، 2000 : 25)

انتهج الملك عبد الله الثاني سياسة أردنية تهدف إلى تحقيق مصداقية التعاون والتعامل مع الآخرين، بناء على الشرعية الدولية، وعدم التدخل في شؤون الآخرين وخيارات الشعوب في تقرير مصيرها، وتتطلق هذه السياسة من مبادئ وثوابت راسخة في العلاقات الدولية، وبشكل يجسده التسامح والاعتدال والعقلانية، والتعامل مع المستجدات الدولية بوعي منفتح، مع التركيز على دور الأمم المتحدة، والالتزام بكافة الحقوق والواجبات تجاه حقوق المجتمعات، والإيمان بأهمية السعي المستمر، لتحقيق أهداف هذه المنظمة وميثاقها الذي ينص على رفض النزاعات بالطرق السلمية واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤون الداخلية لأية دولة عضو من طرف أي دولة أخرى.

تعتبر القضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية والمحورية في الشرق الأوسط، وأن حلها سيقضي بالتأكيد إلى حل جميع قضايا المنطقة (العراقية واللبنانية والصراع

العربي الإسرائيلي)، وأن أي حل للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يكون مقبولاً إلا إذا قائم على مبدأ الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية)، وأن تكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة، بحدود ثابتة وعاصمتها القدس. (جلالة لملك عبد الله الثاني، 2006)

أدركت القيادة الهاشمية التطورات والحقائق والأحداث التي أدت تفاعلاتها وانعكساتها إلى ما وصلت إليه من مفترق طرق، جعلت المشاركة في العملية السلمية من وجهة نظر الأردن هي السبيل الوحيد لإنهاء حال اللاحرب واللاسلم التي كانت نتائجها تصب في خدمة المصالح الإسرائيلية والتي تجسدت في تغير الواقع على الأرض عبر استقدام المهاجرين وبناء المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضي العربية، والسيطرة على منابع المياه واستغلالها بشكل جائر.

قرأ الأردن الخارطة الدولية وما حدث فيها من تطورات وتوجّه العالم نحو السلام، والتركيز على حل سائر النزاعات الإقليمية الملتهبة، وزيادة الاهتمام الأمريكي بمسألة الاستقرار في الشرق الأوسط والذي يساعد على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وخصوصاً النفط وحماية إسرائيل، المستند إلى معالجة النزاعات من جذورها وليس الاستقرار المبني على إحتواء الأزمات وإدارتها، وإتاحة الفرصة للتنافس اقتصادياً وعلمياً وليس عسكرياً كما كان الحال في الحقبة السابقة. (صحيفة الوطن الكويتية، 2007)

استمرت جهود الأردن للوصول إلى السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، سلام يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومعادلة الأرض مقابل السلام كمرجع وركيزة مع التركيز في ذات الوقت على الأبعاد الإنسانية في عملية السلام، وظل يؤكد على أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع بحيث لا يمكن أن يتحقق سلام عادل على مستوى المنطقة دون حل هذه القضية حلاً عادلاً وذلك بضمان عودة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك استعادة سوريا لحقها في أرضها التي احتلت جراء حرب عام 1967 وفقاً للقرار (242) واستعادة لبنان لسيادته وحقه في أرضه بموجب قرار مجلس الأمن (425).

إن منظور الأمن الشامل في الشرق الأوسط ويؤكد على حتمية إيجاد حلول عادلة وشاملة لقضايا اللاجئين والقدس والحدود والاستيطان والسيادة والمياه وهي جميعاً قضايا وأبعاد ذات طبيعة إقليمية تتجاوز إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المباشر، وظل يؤكد دوماً على أن السلام بالنسبة للأردن هو خيار استراتيجي وعالمي كما هو خيار أشقائه العرب، وأن السلام الذي يريده وسعى إليه هو السلام العادل الدائم الذي يشمل جميع المسارات ويقوم على الحق والعدل ويستند إلى الشرعية والمواثيق الدولية، من إيمان راسخ وقناعة عميقة بأن السلام هو السبيل الأمن والاستقرار والتنمية. (صحيفة الوطن الكويتية، 2007)

تبلورت القضية الفلسطينية في محاولة البحث عن تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي كمحور رئيس في توجه السياسة الخارجية الأردنية، إلا أن الأردن اشترط لتحقيق أية تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، شروط تبدأ بوجود إجماع ودعم من القوى العربية المجاورة ومساندتها الصريحة للتسوية، حيث رفض الأردن أي حل خارج الإجماع العربي حتى وإن كان قبوله سيزيد من حصته في مكاسب السلام، كما اشترط مشاركة الفلسطينيين أنفسهم في عملية التسوية إلى قرارات الشرعية الدولية وما يصدر عنها وإلى أعمال مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. (صحيفة البيان الإماراتية، 2007)

تعتبر القضية الفلسطينية ماثلة في وجدان الهاشميين، فهي بالنسبة للراحل الملك حسين بن طلال قضية الحياة أو الموت، فلا تكتمل الحياة إلا بعودة الأراضي المحتلة وعلى رأسها القدس، فقد تبنى الأردن هذه القضية ولم يتنازل عنها، ويستمر على هذا النهج من خلال وجهة النظر الفلسطيني ونقلها إلى قادة العالم ويحاول التأثير على صناع القرار فيها لاتخاذ مواقف حيادية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وحقوق الفلسطينيين السياسية والوصول إلى حل يقوم على أسس محددة ليكون شاملاً دائماً. (أبو رمان، 2007)

المبحث الرابع: مواقف الأردن من قضايا الحل النهائي

أولاً : اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة

اندرجت قضية اللاجئين وحق العودة كأحد القضايا الرئيسية في مفاوضات الحل النهائي لأهمية وأبعاد هذه المفاوضات على الفلسطينيين والدول التي يتواجد فيها اللاجئين، وفي هذا الإطار سيتم استعراض ذلك ضمن الاتجاهات التالية: (بإيه، 2007)

حيث يقوم الموقف الفلسطيني على الوصول عبر التفاوض إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، وفي إطار المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت عام 2002 وخريطة الطريق التي أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عام 2002. إلا أن المفاوضات الفلسطينية لم يوضح ما المقصود، بدقة، بعبارة حل عادل متفق عليه، ولم يستخدم مصطلح حق العودة عن قضايا الحل الدائم. ولم يوضح المكان الذي يمكن لهؤلاء اللاجئين العودة إليه داخل فلسطين وما إذا كان سيشمل المدن والقرى التي هجروا منها عامي 1948 و1967 بما فيها الجليل الغربي ويافا التي كانت ضمن حدود الدولة الفلسطينية وفقاً لقرار التقسيم عام 1947، فضلاً عن القدس الشرقية التي كانت تابعة للفلسطينيين حتى عام 1967 أم سيكتفي فقط بعودة اللاجئين إلى الأراضي التي ستسمح بها إسرائيل للسلطة الفلسطينية لإقامة الدولة عليها. إن مبادرة بيروت سنة 2003 وهبت سلام شامل وكامل للإسرائيليين مع كل العالم العربي.

يستند الموقف الإسرائيلي على الرفض المطلق لحق العودة واعتبار ذلك حديثاً من أحاديث "الأساطير" البعيدة عن الواقع، وخطاباً كالذي كان سائداً في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وهذا الخطاب مما لم يعد صالحاً للواقع الحالي، ويقول الإسرائيليون إن فكرة إعادة اللاجئين إلى ديارهم داخل إسرائيل تتنافى مع فكرة الدولة الفلسطينية التي ينادي الفلسطينيون بها، إذ لا يعقل أن تقام دولة فلسطينية ثم يأتي الفلسطينيون للعيش في إسرائيل، إذ إن المفاوضات الإسرائيلي يخير نظيره الفلسطيني بين

التنازل عن حق عودة اللاجئين وبين الدولة التي يطالب بأن تتأسس وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل. (الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net>)

فقد عرض جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على طاولة المباحثات مع ممثلي الشعب الأمريكي الرؤية العربية للسلام في المنطقة بعد أن قام بالتنسيق مع أشقائه من الزعماء العرب هذا بالنسبة للموقف الأردني ، في سياق أن تكون مبادرة السلام التي تبنتها قمة بيروت العربية عام 2002 هي الأساس للسلام العادل والشامل والدائم بين الدول العربية جميعاً وبين إسرائيل (البطانية، 2009)، شرح جلالته بنود المبادرة التي لم تقبل بها إسرائيل حتى الآن، والتي تضع مساراً للجانبين، والتي تحقق لإسرائيل سلاماً شاملاً وعلاقات طبيعية مع كل دولة عربية، و ضمانات أمنية شاملة، مقابل التوصل إلى تسوية لحل قضية اللاجئين، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وقيام دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة وذات السيادة (صحيفة الرأي 2007\7\8).

ثانياً : المستوطنات

تشكل قضية المستوطنات عائقاً أمام استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بالإضافة إلى أنها تشكل إعتداء على الأرض الفلسطينية والسيادة الوطنية حيث يمثل استمرار بناء المستوطنات تهديداً مستمراً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي غير قانونية بتعريف القانون الدولي ومعاهدة جنيف الرابعة ويجب إزالتها. وسيتم استعراض مواقف الأطراف المعنية وكما يلي:

ومن منظور المفاوضات الفلسطيني فالمستوطنات هي بؤر غير شرعية وغير قانونية ويجب أن يتوقف بناؤها، كما يجب الالتزام بما جاء في خريطة الطريق بشأنها، ولم يتطرق فريق المفاوضات الفلسطيني في قضايا الحل الدائم إلى ما درج على ترديده من قبل من ضرورة إزالة كل المستوطنات التي بنيت بعد عام 1967 في الضفة الغربية والقدس الشرقية بما فيها المستوطنات الكبيرة مثل معاليه أوميم، واكتفى الموقف المعلن في هذه المرحلة بما جاء في خريطة الطريق الأمريكية التي تنص على عدم توسعة

المستوطنات القائمة، ولم يشر كذلك إلى ما جاء في رسالة الرئيس جورج دبليو بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آرييل شارون الموقعة في الرابع عشر من نيسان 2004 التي منحت إسرائيل استثناء حينما نصّت على أن المرء لا يمكنه أن يتجاهل الواقع الديمغرافي الناشئ في المناطق (المستوطنات)، وهو ما تفسره إسرائيل بجواز النمو الطبيعي لتلك المستوطنات، وترفض السلطة الوطنية العودة إلى طاولة المفاوضات دون الحصول على إلزام إسرائيلي بوقف الاستيطان.

تفرق إسرائيل بين نوعين من المستوطنات، نوع قانوني وآخر غير قانوني، ولا تمنع في التفاوض مع المستوطنات غير القانونية التي بنيت لأغراض التفاوض في مرحلة الحل النهائي أو الدائم والمقدر عددها 250 مستوطنة، أما المستوطنات الكبيرة مثل معاليه أدوميم التي تعتبرها جزءاً من أورشليم القدس ومن دولة إسرائيل لا يمكن التنازل عنها.

وعلى نطاق التصريحات فقد أوضح جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى صحيفة الحياة: "بأن هناك إجماع دولي على عدم شرعية المستوطنات وما تمثله من عقبة في وجه السلام، ونحن نطالب بوقفها بشكل كامل، والسؤال هو إذا كانت إسرائيل فعلاً ملتزمة بحل الدولتين، فما معنى بناء المستوطنات على أراضي الدولة الفلسطينية المقبلة، طالبنا بوقف المستوطنات وبدء مفاوضات فاعلة توصلنا إلى حلال الدولتين وفي إطار إقليمي يحقق السلام الشامل، وليس عملية سلام جديدة لأن الناس يئست وملت من عملية مفتوحة لا تحقق نتائج لكن للأسف لم يتحقق هذا حتى الآن، والولايات المتحدة لم تنجح في إلزام إسرائيل بتجميد الاستيطان، وبالتالي إذا أردنا أن نتقدم إلى الأمام فيجب أن تكون هناك آلية تضمن أن المفاوضات ليست لتضييع الوقت، وعليه يجب تحقيق مطلب تجميد الاستيطان لبدء المفاوضات. (صحيفة الدستور 2009: 6)

ثالثاً: القدس العربية

كان محور الخطاب الأردني فيما يتعلق بالقدس عن الأرض التي احتلتها إسرائيل وبالتركيز على فترة ما بعد حرب عام 1948، دون التطرق إلى القدس على وجه الخصوص، وإن قبول الأردن للقرار رقم (242) لمبدأ الأرض كان مقابل السلام فيما بعد حرب 1967م جعل الخطاب الأردني يقتصر على الحديث عن القدس الشرقية باعتبارها جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، وجاء في خطاب للملك الحسين في افتتاح مجلس الأمة التاسع (لقد ارتضينا قرار مجلس الأمن الدولي المؤرخ 22 نوفمبر 1967م صيغة للتسوية النهائية وقبلنا المبادئ التي اشتمل عليها، وطالبنا بالالتزام بتلك المبادئ والقبول بوضعها موضع التنفيذ) (البحيري:2000: 580)

أعلن الملك حسين في عام 1971م من خلال لقاء له في الجامعة الأردنية إن الأردن لا يمكن أن يقبل بتدويل القدس العربية وتدويل الأماكن المقدسة، وعندما صدر قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988م استثنيت الأوقاف والمحاكم الشرعية من ذلك القرار بما فيها القدس. (عواد، 18:2007)

اقترح مندوب الأردن عدنان أبو عودة عام 1992م مشروعاً من أهم المشاريع لحل مشكلة القدس ما لدى الأمم المتحدة: "بوضع الأجزاء الشرقية من القدس تحت العلم الفلسطيني وتسمى القدس، والأجزاء الغربية تحت العلم الإسرائيلي وتسمى أورشليم، وأن يعمل في المدينة المقدسة مجلس يمثل الهيئات المختلفة للديانات الثلاث، وبموجب هذا الاقتراح يحق لسكان المدينة العرب انتخاب ممثلين عنهم للمؤسسات الفلسطينية، بينما يعد سكان المدينة اليهود في عداد الإسرائيليين ويشاركون في الانتخابات الإسرائيلية".

وجاءت نصوص معاهدة وادي عربة (1994/20/26م) الموقعة بين الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية متضمنة اعترافاً إسرائيلياً بالدور الأردني المتميز في الحاضر في الأماكن المقدسة للمسلمين في القدس، وكذلك إعلان إسرائيل أنه عند التفاوض على المرحلة النهائية ستعطي أفضلية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه الأماكن المقدسة.

ينظر الأردن إلى القدس على أنها تمثل أرضاً عربية إسلامية محتلة، وأن كافة المخططات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس العربية تمثل تهديداً واعتداءً على هذه المدينة المقدسة التي عمل الهاشميون على توفير الدعم المعنوي والمادي للحفاظ عليها، أما المواقف الرسمية للأطراف المعنية فهي كما يلي:

يطالب المفاوض الفلسطيني بالقدس الشرقية التي احتلت عام 1967 عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة، ويقترح أن تكون هناك ضمانات مشتركة للوصول إلى أماكن العبادة الدينية بما فيها حائط البراق (المبكى) ليتمكن اليهود من الصلاة. ويؤكد على ضرورة سيادته الكاملة الخالصة على الحرم القدسي الشريف. ويرفض المفاوض الفلسطيني منح أي قطعة أرض أخرى خارج القدس تطلق عليها إسرائيل مجازاً القدس لتكون ورقة في المفاوضات بشأن القدس الشرقية، ويطلب كذلك إزالة مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) التي يعتبرها الخطوة الأخيرة من جانب إسرائيل لعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية نهائياً. (جواد، 2001 : 108)

فيما ترفض إسرائيل الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة، وتعتبر هذه المسألة محسومة دينياً وقانونياً بعد أن أعلن الكنيست القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل في عام 1980 وضمن ذلك القانون الأساسي للمدينة، وتقول إسرائيل إنها قد ألغت ما كانت قد أعلنت عن استعادتها لتقديمه للفلسطينيين في مفاوضات كامب ديفيد عام 1978 بتقسيم أورشليم القدس والتخلي عن السيادة عن جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف)، وترفض إسرائيل إزالة مستوطنة "معاليه أدوميم" وتعتبرها جزءاً من القدس والدولة الإسرائيلية.

وبالنسبة للرؤية الأردنية فلم تغب قضية القدس والانتهاكات الإسرائيلية فيها عن كل مباحثات الملك عبد الله الثاني ابن الحسين مع قادة دول العالم، وخصوصاً أركان الإدارة الأمريكية، حيث حذر جلالته من أن الأعمال الإسرائيلية في المدينة المقدسة وحولها وخاصة قرب الأماكن الإسلامية المقدسة تهدد بتقويض الجهود الدولية والعربية لإحلال السلام في المنطقة (صويص، 2007)، فالمدخل الوحيد لمنع إسرائيل من

تجاوزاتها يكمن في حل الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال بدء جهد جدي وملموس تدعمه الإدارة الأميركية ضمن اطر زمنية للتفاوض في قضايا الحل النهائي: الحدود والقدس واللجئين تمهيداً لقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، التي بدورها ستحصل جائزة الاعتراف الدبلوماسي العربي الأشمل وحققها في العيش ضمن حدود آمنة، و لن يستطيع اي مسلم أو عربي الحديث بنفس القوة والتأثير في الشكل والمضمون عن مشاعرهم ومشاعر ملايين العرب والمسلمين كما فعل مليكهم، أن الخطاب الملكي عبر بدقة عن الموقف الوطني والشعبي الأردني "والمصلحة الوطنية العليا للشعب الأردني التواصل مع القضية ليس من باب الدعم وإنما باعتبار الشعبين في خندق واحد، يتعرضان لنفس الأخطار إذا لم تقم دولة فلسطينية عاصمتها القدس. (الروضان، 2007)

فالقدس هي جزء من الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967 القدس الشرقية وقد طرح كلينتون حل معقول جداً وقال إن الأحياء العربية عربية والأحياء اليهودية يهودية. المدينة المسورة يمكن إيجاد نظام خاص بها لأنها يوجد بها عرب ويهود أي هنالك ثلاث ديانات متواجدة بها المسيحية والإسلامية واليهودية ويجب أن تكون هذه المدينة مفتوحة للجميع من أجل أن يصلّي بها الجميع في الأماكن المقدسة.

عبر جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في مقابلة له في صحيفة الحياة اللندنية بأن القدس خط أحمر، وعلى الإسرائيليين ان يدركوا مكانة القدس عند العرب المسلمين والمسيحيين وعدم اللعب بالنار، ونحن في الأردن سنستمر في عمل كل ما في استطاعتنا لحماية القدس، وهناك تحركات سياسية دائمة في عاصمة صنع القرار ومع أطراف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للتحذير من مغبة الإجراءات الإسرائيلية في القدس وخطورتها ولمطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقفها، ونعمل أيضاً عبر إجراءات عملية على الأرض لتمكين المقدسيين وتثبيتهم في مدينتهم وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية التي يحمل الأردن مسؤولية رعايتها.

رابعاً : الدولة والحدود

إن الوصول لحل الدولتين سوف يشكل عاملاً ومرتكزاً رئيسياً في الوصول إلى السلام العادل والشامل لأن وصول الطرفين لحل مشكلة الحدود يشكل إطاراً مرجعياً لكافة القضايا العالقة ما بين الطرفين، وإسرائيل ترفض أن تضع حدود حول نفسها إلى هذه اللحظة. ودولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على حدود 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس المبادرة العربية.

وسيتم استعراض ذلك على النحو الآتي:

حيث يطالب المفاوض الفلسطيني بدولة في حدود الرابع من حزيران 1967 التي لا تزيد عن (22%) من مساحة فلسطين وبأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وتكون قابلة للحياة ومتصلة وغير مجزأة، وتشتمل الدولة في التصور الفلسطيني فضلاً عن القدس الشرقية الضفة الغربية وقطاع غزة، ويطالب الفلسطينيون بإمكانية تواصلها مع العالم الخارجي عبر الموانئ والمطارات والمنافذ البرية، ولم يعلن المفاوض الفلسطيني وجهة نظره في ما يختص بتكوين جيش مسلح لهذه الدولة الوليدة وما إذا كانت هذه القضية ستدخل ضمن المفاوضات بشأن الدولة أم لا. (الروضان، 2007)

وبالنسبة للموقف الإسرائيلي فإن إسرائيل توافق على إقامة دولة فلسطينية وفق الشروط والحدود التي تختارها لكي تكون إسرائيل دولة خالصة لليهود، ولكن المفاوض الإسرائيلي لا يمنح موافقته بلا شروط، إذ يتدخل في تفاصيل حدود هذه الدولة ومقدار السيادة التي يمكن أن يسمح للسلطة الفلسطينية بممارستها داخل إطار هذه الحدود، ويضع ما يسميه شروط تشغيل المعابر سواء البرية منها أو الجوية أو البحرية بما يضمن لإسرائيل الأمن ويبعد عنها أي تهديد محتمل لما تسميها الأعمال العدائية أو الإرهابية، وإسرائيل إلى الآن لم تعلن صراحة وبدقة عن مساحة الأرض التي ستتركها للفلسطينيين لإقامة دولتهم عليها. (أبو رمان، 2007)

بادرت قيادات فلسطينية بما فيها حكومة حماس المقالة إلى التعبير عن آرائها حول الخطاب الذي وصفه مراقبون عالميون بـ "الواقعي والأخلاقي والتاريخي" الذي ألقاه الملك عبد الله الثاني بن الحسين أمام الجلسة المشتركة للكونغرس الأميركي (النواب

والشيوخ) في شهر تموز 2009، وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس حشد أركان قيادته في مقر السلطة الوطنية في رام الله للاستماع إلى الخطاب الملكي حيث تناول الجميع ممن حضر الخطاب بالتحليل مع التقدير عالياً لما ورد فيه من تعبير مؤثر وواقعي عن الحال الفلسطيني المأساوي المستمر منذ 60 عاماً، وثمنت القيادة الفلسطينية متمثلة بالرئيس عباس تأكيد الملك عبد الله على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يقوم ولن يستمر من دون قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة إستناداً لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه أن الخطاب الملكي الأردني "مؤثر ويحمل معان مباشرة وفيه رسالة واضحة بان هذه قد تكون الفرصة الاخيرة لاطلاق عملية سلام جادة، حيث أن الجانب العربي سيكون مستعداً لها شريطة ان تستند إلى مبادرة السلام العربية التي تتضمن في الاساس قيام دولة فلسطينية في حدود عام 1967 قابلة للحياة وحل عادل لقضية اللاجئين".

شدد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في خطابه على أن القضية المحورية في منطقة الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية وانه "بدون حل لهذه القضية فسيبقى الصراع قائماً والجميع معرضون للخطر، وقال "سنظل جميعاً معرضين للخطر حتى ننجز هذا العمل، فنحن جميعاً معرضون لخطر أن نغدو ضحايا لمزيد من العنف الناجم عن أيديولوجيات الإرهاب والكراهية.. ولذلك فواجبنا الأعظم والأكثر إلحاحاً هو أن نحول دون تعرض منطقتنا وبلادكم والعالم لهذه المخاطر.. والخيار في ذلك لنا.. فإما عالم منفتح ملؤه الأمل والتقدم والعدالة للجميع.. أو عالم منغلق شعوبه منقسمة، قوامه الخوف والأحلام التي لم تتحقق.. ولا شيء يؤثر في هذا الخيار أكثر من مستقبل السلام في الشرق الأوسط". وقال: "الفلسطينيون والإسرائيليون ليسوا الضحايا الوحيدين.. فقد رأينا العنف وهو يدمر في لبنان في الصيف الماضي.. والناس في أرجاء العالم كانوا وما يزالون ضحايا للإرهابيين والمتطرفين، الذين يستغلون الظلم الذي يسببه هذا النزاع لإضفاء الشرعية على أعمال العنف وتشجيعها" (صحيفة الرياض، 2007).

دعا الملك عبد الله الثاني ابن الحسين واشنطن إلى زيادة انخراطها في عملية السلام في الشرق الأوسط، وشدد على أن مسؤولية الولايات المتحدة تجاه المنطقة عظيمة وليس هناك من يجاريها في القدرة على مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في التوصل إلى السلام، قائلاً "علينا أن نجازف جميعاً من أجل السلام". وأكد أن التزام العرب بمبادرتهم هو التزام حقيقي. وقال إن "الهدف الذي يسعى إليه العرب هو تحقيق السلام الذي تخرج منه جميع الأطراف رابحة وتقوم أسسه على الأمن وإتاحة الفرص أمام الجميع، لا السلام الذي يقوم على فرض الحلول من جانب واحد". وشدد على أن القضية المحورية في منطقة الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية وأنه "دون حل لهذه القضية فسيبقى الصراع قائماً والجميع معرضون للخطر". وذكر أن "الأردن عانى كما عانى الأميركيون من الارهاب" (صحيفة البيان الإماراتية، 2007)

وضع الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على طاولة ممثلي الشعب الأمريكي الرؤية العربية للسلام في المنطقة، معتبراً أن مبادرة السلام التي تبنتها قمة بيروت العربية عام 2002، هي الأساس الأنجع لسلام عادل وشامل ودائم بين الدول العربية جميعاً وإسرائيل. مشيراً إلى أن مبادرة السلام العربية التي تضع مساراً للجانبين، تُحقّق لإسرائيل معاهدة سلام شاملة وعلاقات طبيعية مع كل دولة عربية و ضمانات أمنية شاملة لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، مقابل التوصل إلى تسوية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وقيام دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة وذات السيادة. (صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية، 2007)

تكمن أهمية خطاب الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أمام مجلسي الكونغرس الأميركي الأربعاء في 2007/3/6 بأنه كان خطاباً فصيحاً في تشخيص ووصف أساس عدم الاستقرار في العالم العربي بقوله ان "60 سنة من تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم، و40 سنة من كونهم تحت الاحتلال، ووجود عملية سلام تتوقف ثم تتحرك كل هذا خلف تركة مريرة من خيبة الامل واليأس للجميع". وتتبع أهمية الخطاب أيضاً من حيث ارتكازه على مبادرة السلام العربية، وبالتالي فإن فرصة ظهور الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أمام الكونغرس، وهي من الفرص النادرة، كانت مناسبة لشرح أهمية المبادرة والتشديد على أن مشكلة الشرق

الأوسط المزمنة التي هي من أقدم المشكلات وأكثرها مأسوية في التاريخ العالمي الحديث، تتطلب حلاً عاجلاً، لا حل من دونه للمشكلات الأخرى الأحدث عهداً، خصوصاً في العراق. (صحيفة الرأي، 2007)

شدد جلاله الملك على ضرورة التعجيل في حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يفضي إلى سلام شامل في المنطقة في مواقع عدة في خطابه، إذ ناشد الكونغرس الاضطلاع بدور قيادي اميركي "في عملية سلام تعطي نتائج ليس في السنة المقبلة، ولا بعد خمس سنوات، وإنما هذه السنة". وقد لاحظت صحيفة نيويورك تايمز، وهي تحرص على ان تورد تعليقات ومواقف انصار اسرائيل والمدافعين عنها في الكونغرس، ان التصفيق بعد فقرات معينة من خطاب الملك كان فاتراً، خصوصاً عندما ناشد الكونغرس اظهار قدر اكبر من الحرص على مصير الفلسطينيين، إذ قالت ان هذا الموضوع "كثيراً ما يسمع في اوروبا ولكنه نادراً ما يسمع في قاعات الكونغرس". ولاحظ الملك بدوره ان انحاء العالم يسقطون ضحايا للمتطرفين والإرهابيين الذين يستغلون مظلمة هذا الصراع لإضفاء شرعية على اعمال العنف وتشجيعها. (صحيفة الحياة اللندنية، 2007)

أعتبر جلاله الملك أن مبادرة السلام العربية تشكل أساساً للسلام الشامل والعاقل في الشرق الأوسط، حيث تمنح هذه المبادرة إسرائيل ضمانات لأمنها وسلامتها مقابل إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 إضافة إلى إيجاد حل لقضية اللاجئين (صحيفة الرأي، 2007)

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

ينطلق الأردن في سياسته الخارجية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من اعتبارات واقعية عقلانية وموضوعية تقضي بضرورة حل الصراع بالطرق السلمية ضمن سلام عادل وشامل ودائم يعيد الحقوق لأصحابها ويجنب المنطقة المزيد من العنف والحرب والدمار، وعليه فإن الأردن يحرص على إنجاز متطلبات اتفاقية أوسلو وإعادة الحياة لخارطة الطريق من أجل إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية تسمح بإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني مع الوعي بأن مخرجات وصيغ الحل ذات مساس مباشر بمصالح الأردن وأمنه، ولأجل إنجاز تسوية سياسية إقليمية وشاملة، فإن استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني تعتبر حاسمة في هذا الاتجاه من أجل حل الخلافات السورية الإسرائيلية واللبنانية الإسرائيلية وتحقيق السلام والأمن الإقليميين.

استوعبت الدبلوماسية الأردنية المتغيرات الدولية والإقليمية وضغوط نحو التوجه إلى السلام في ظل غياب موقف عربي متماسك وثابت لأسباب داخلية أو خارجية، بشكل ناجح مكنها من تأمين المصالح الوطنية للأردن فكان خيار الدخول في العملية السلمية مع بقية الأطراف العربية، وحرص الأردن عبر توفير المظلة للفلسطينيين، من وضع إسرائيل أمام حقيقة واقعية وهي وجود طرف يمثل الشعب الفلسطيني، لابد لها من التعامل مباشرة معه، وانقسم الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك إلى وفدين مستقلين يعتمدان التنسيق في الجولات الأولى من التفاوض حتى اندفع المفاوض الفلسطيني إلى أوسلو من دون تنسيق مع الأردن.

فشلت جميع الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من انقضاء أكثر من تسعة عشر عاماً على انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في 30 تشرين الأول 1991 بين العرب وإسرائيل إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي تقدم سواء

على المسارات الفلسطينية أو السورية أو اللبنانية، وهذا يشير إلى ضعف الجهود الدولية المبذولة لتحريك عملية السلام وتعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه للحلول المطروحة، وقد أدرك جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أهمية تحقيق السلام العادل والشامل كسبيل للتنمية والاستقرار في المنطقة، وبحكم فهمه الواضح لمحاور الخلاف على المسارات كافة، فقد كانت لجلالته رؤية واضحة عبر عنها من خلال خطابه السياسي لإدارة العملية السلمية في الشرق الأوسط .

أدرك الملك أبعاد عملية السلام ومراحلها على المحاور كافة وخصوصاً على الجانب الفلسطيني، لذا فقد جاءت طروحاته لتعكس طموحات شعوب المنطقة للوصول إلى السلام المنشود، فمثلت خطبه رؤية واقعية للوصول إلى سلام يحقق الأمان والاستقرار للأجيال القادمة، وخصوصاً تجاه قضايا الحل النهائي، حيث كان لجلالته توجهات يستطيع من خلالها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي الوصول إلى نتائج إيجابية لقضايا الحل النهائي، الدولة واللاجئين، والمياه والقدس والحدود والمستوطنات وغيرها من القضايا المتشابكة التي يساهم حلها في الوصول إلى السلام العادل ويحقق الاستقرار في المنطقة وترضى به الأجيال القادمة.

تواصلت جهود الملك لإعادة الحياة إلى المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط، والتي تعثرت في الآونة الأخيرة بسبب الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب على كافة الصعد التي تمس العملية السلمية، ونتيجة لذلك فإن السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية تقوم على عدة مرتكزات وأن الأردنيين يؤمنون بها إيماناً راسخاً وثابتاً وعميقاً، لهذا فإن الخطاب السياسي الأردني اهتم بالقضية الفلسطينية كونها قضية أمة وذلك لأن قضية فلسطين بالنسبة للشعب الأردني قضية قومية عربية، قبل أن تكون قضية فلسطينية، فأرض فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وشعب فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وقضية فلسطين وبصورة أساسية، قضية أرض عربية اغتصبت، وشرّد أكثر من نصف أهلها عنها.

ومن خلال عرض وتحليل موضوع عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، ومن خلال تحليل المواقف الأردنية من عملية السلام فقد تناولت المحاور التالية:

أولاً: تمكنت الدراسة من خلال تحليل ومراجعة المواقف الأردنية من عملية السلام وتحليل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية السلام في الشرق الأوسط من إثبات صحة فرضية الدراسة والتي أشارت إلى مستوى تأثير عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط في المفاوضات العربية الإسرائيلية خلال الفترة (1991-2012) وبرز ذلك من خلال تأثير الضغوط الدولية التي مورست على الأردن ودول المنطقة للدفع باتجاه عملية السلام وكذلك تأثير البيئة الداخلية والتمثلة بالجانب الديمغرافي والاقتصادي والتي شكلت محدد رئيسي في توجهات صانع القرار الأردني إتجاه تطور المفاوضات العربية الإسرائيلية وخصوصاً على الجانب الفلسطيني الإسرائيلي بما ينعكس على الدولة الأردنية.

مناقشة أسئلة الدراسة:

1- عالجت الدراسة السؤال الأول والمتعلق بتأثير المحددات السياسية الداخلية والخارجية على عملية اتخاذ القرار في السياسة الأردنية إتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية نلاحظ مستوى تأثير التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بعملية السلام وتأثيرها على صانع القرار ويتمثل ذلك بضعف الموارد والإمكانيات التي تمتلكها الدولة الأردنية والبنية الديمغرافية الداخلية وعلاقتها الإقليمية والدولية كلها شكلت في مجموعها محدد رئيسي أثر ويؤثر على صناعة القرار الأردني تجاه عملية السلام.

2- ناقشت الدراسة موضوع العوامل الداخلية وتأثير التركيبة السكانية على السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام. ارتبطت الدولة الأردنية منذ نشأتها بما

يجري من أحداث على الساحة الفلسطينية وانعكس هذا الارتباط من خلال تبني الدولة الأردنية بدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه ونضاله ضد دولة إسرائيل وانعكس ذلك من خلال استقبال الأردن للاجئين والنازحين الفلسطينيين ومنحهم فرص عمل كافية ومشاركتهم في الخدمات وحصولهم على كافة أشكال الدعم والتأييد، وكذلك ساهمت العوامل الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي مرت بها الدولة الأردنية وما تواجهه من مشاكل المديونية ونقص الموارد والإمكانيات عامل مؤثر ورئيسي في استقلالية القرار الأردني اتجاه عملية السلام، وهذا يجيب على تساؤل الدارسة الثاني، حيث أن صانع القرار الأردني كان ولا يزال يضع في اعتباره السياسية تأثير تداعيات عملية السلام والمواقف الأردنية على الاستقرار والأمن الوطني الأردني.

3- سلطت الدراسة الضوء على توجهات السياسة الخارجية الأردنية إتجاه مفاوضات الحل النهائي والمتعلق بالمواقف السياسية الأردنية إتجاه قضايا الحل النهائي والتي اتفق الجانبان الأردني والفلسطيني على مناقشتها في مراحل متقدمة من عملية السلام والتي ترتبط بقضايا الحدود والدولة الفلسطينية والمياه واللاجئين والقدس الشريف، حيث أظهرت الدراسة أن الأردن يتبنى مواقف داعمة ومؤيدة للسلطة الوطنية الفلسطينية في مفاوضاتها مع إسرائيل، وتعمل على حماية أمنها الوطني فيما يتعلق بقضايا الدولة والحدود والمياه واللاجئين لأن هذه القضايا لها ارتباطات داخلية مرتبطة باللاجئين الفلسطينيين في الأردن والحدود والمياه وغيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الوطني الأردني.

4- ناقشت الدراسة موضوع السؤال المتعلق بالهيكل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية اتجاه عملية السلام من خلال عرض الباحث للهيكل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في عملية السلام يتبين أن للملك سلطات دستورية وسياسية واسعة في مجال السياسة الخارجية، يضاف إلى ذلك دور مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسات

غير الرسمية في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية اتجاه عملية السلام.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- إن التحولات السياسية في ظل النظام الدولي الجديد قد أثرت بشكل رئيسي على المنطقة وتمثل ذلك باحتلال العراق الذي كان يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي وأدى إلى تمركز القوات الأمريكية في العراق لفترات زمنية طويلة مما شكل تهديداً للنظام الإقليمي العربي.
- إن عملية السلام في الشرق الأوسط قد وصلت إلى طريق مسدود وهي تتراجع بشكل المواقف الاسرائيلية فإسرائيل ترفض كل طروحات ومبادرات السلام ومنذ عام 1967 ظهرت ما يزيد عن أربعين (40) مبادرة سلام بدءاً من (يارو) وانتهاءً بـ (أوباما) وكلها ترتطم وتتحطم على صخرة الرفض الإسرائيلي.
- أثرت المعطيات السياسية الداخلية والدولية والإقليمية على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية من خلال الانقسام الداخلي في الأراضي الفلسطينية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس، وتراجع الحكومات الإسرائيلية عن التزامها بالعملية السلمية مما أدى إلى تعثر عملية السلام بين الجانبين لانعدام الثقة بينهما، إن تداعيات العملية السلمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي كانت لأسباب ترتبط بتزمت الجانب الإسرائيلي بمواقفه مما أثر على مسار عملية التفاوض لكسب الوقت من أجل زيادة الهوة بين حماس والسلطة متذرة إسرائيل بعدم وجود شريك فلسطيني قادر على الإفاء بمتطلبات العملية التفاوضية مما كان له تأثير سلبي على المنطقة بشكل عام.
- عُقد مؤتمر مدريد سنة 1991م في ظل بيئة عربية منقسمة إثر التداعيات الإقليمية نتيجة احتلال العراق للكويت، وبيئة دولية أحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي ترك الولايات المتحدة بعد انتصارها والتحالف الذي قادتته ضد العراق وإخراجه من الكويت، لاعباً رئيسياً قوياً في إدارة الشؤون الدولية،

وأدرك الأردن أن الوقت قد حان من أجل صنع السلام في منطقة عانى شعوبها من الحروب والعنف وهدر الموارد لعدة عقود.

- جاء قرار الأردن لتسريع العملية التفاوضية والتوصل إلى اتفاق ومن ثم إلى معاهدة سلام بالتوازي مع التقدم الحاصل على المسار الفلسطيني كمحصلة لمحاولات وجهود أردنية حثيثة للتوصل إلى سلام مع إسرائيل يقوم على تعيين الحدود السياسية لأول مرة بينهما، واستعادة حقوقه من المياه، وإعادة السيادة على الأرض الأردنية المحتلة والسماح لإسرائيل باستغلال مساحات قليلة من الأراضي في الباقورة والغمر في وادي عربة لأغراض زراعية ولمدة خمسة وعشرين عاماً، وهو أمر مألوف في العلاقات الدولية ولا يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة على إقليمها المؤجر.

- بعد مضي أكثر من ستون عاماً على بدء الصراع العربي الإسرائيلي جاءت المبادرة العربية والتي تقدمت بها المملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة العربية في بيروت لتؤكد على ما كان الأردن يرى فيه نهجاً وسبيلاً لحل هذا الصراع، فشارك في مبادرات السلام الدولية كافة وكان يطرح دوماً مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة 242 و 338، في الوقت الذي كان الخيار العربي يعتمد على مبدأ الحرب، وشعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة". وبعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام تبينت صحة موقف الأردن بعد أربعين عاماً من الحروب، بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني، توقع كثير من المراقبين أن تكون الأردن هي أقرب الدول المشتركة في مؤتمر مدريد من بلورة اتفاقية للسلام مع إسرائيل، حيث باشر المفاوضين الأردنيين والإسرائيليين بعقد العديد من جولات المفاوضات، وكانت كل الدلائل تشير إلى الاقتراب من الوصول للعديد من النقاط الأساسية، خصوصاً بعد الإعلان عن اتفاق واشنطن الذي وقعه الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في 25 يوليو لعام 1994م والذي يقضي بإنهاء حالة الحرب بين البلدين.

- جاءت معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية ثمرة للتحرك السلمي الأردني الذي بدأ في مدريد، وتتبعته فصوله في واشنطن ومنطقة الشرق الأوسط، فقد كان

توقيع جدول أعمال المفاوضات بين الأردن وإسرائيل في 14 أيلول 1993م الخطوة الأولى على طريق الاتفاق، ثم تلا ذلك توقيع إعلان واشنطن في 25 تموز 1994م، الذي أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، والذي اشتمل على السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها، ومواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري (242 و338)، واحترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلاً. نعم ساهمت معاهدة السلام في التخفيف على الشعب الفلسطيني من خلال تسهيل حركة الفلسطينيين عبر الجسور الرابطة بين الضفتين، وقوافل الخير الأردنية إلى الأهل في فلسطين ومستشفيات الميدان والتصدير... الخ.

- تتطرق رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في تحقيق السلام والوصول إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من منطلق إدراكه للبيئة الدولية والإقليمية، والتي تمتلئ بالصراعات والأزمات، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لكونها الأكثر تأثيراً في فكر الملك، فهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأردن منذ قدم التاريخ، وهي التي تمثل الأساس الذي ينطلق منه الملك في بلورة أفكاره حول السلام في المنطقة، فهذه القضية الجوهرية أساس السلم والصراع في المنطقة، وهي القضية التي دافع عنها الهاشميون منذ وعد بلفور عام 1917م.

- إن النهج السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين الذي سار عليه، من خلال العمل بكل السبل وبكافة الوسائل وعلى مختلف الأصعدة من أجل استقرار السلام العادل والشامل القائم على الشرعية الدولية والعدالة وعلى حق شعوب المنطقة بالتمتع بالأمن بعيداً عن الحروب والإرهاب والتطرف، لهذا جاءت الرؤية السياسية للملك عبد الله الثاني ابن الحسين بالتركيز على الجوهر العام لاستقرار منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالسلام الذي يرضي الأجيال وتدافع عنه وهذا السلام لا بد أن يركز على القضية المركزية التي تشكل محور السلام، وهي القضية الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي :

- أن التعامل مع الطرف الإسرائيلي يحتاج إلى المزيد من الحزم ومن تكوين جبهة عربية متماسكة، وأن يجري التنسيق بين أطرافها على مستوى عالي من المسؤولية، لأن ذلك سوف يكون ورقة ضغط مؤثرة في العملية السلمية في المنطقة وزيادة الضغوط الدولية على إسرائيل للقبول بالقرارات الدولية ذات العلاقة.
- إن على الأردن الاهتمام بشكل أكبر بتحقيق مصالحه الوطنية العليا وخاصة بعد أن أكدت التجارب والممارسات أن الجانب الإسرائيلي وكذلك الفلسطيني يسعيان إلى الوصول إلى مصالحهم، حتى أنهم استبعدوا الأردن في العديد من مراحل حل الصراع.
- توصي الدراسة بالبحث في موضوع الانقسام الفلسطيني وأثره على الموقف التفاوضي للمفاوض الفلسطيني تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، خصوصاً في ظل المواقف الإسرائيلية من عمليات السلام والدعم الأمريكي لإسرائيل، بالإضافة إلى إضعاف الدور الأردني والرؤية الملكية لإدارة عملية السلام في المنطقة.
- توصي الدراسة بالبحث في موضوع أثر الرؤية الملكية للملك عبد الله الثاني ابن الحسين تجاه السلام وقضايا الحل النهائي، والحفاظ على أهمية حل القضية الفلسطينية وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي مما يساهم في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة.
- أن الولايات المتحدة الأمريكية لها دور أساسي في إنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، لكن انحيازها لإسرائيل في نظرتها للقضايا العالقة، يكسبها عداءً للجميع، مما يهدد مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، ومن هنا تقع على العرب مسؤولية العمل على تغيير المواقف الأمريكية وجعلها تتخذ مواقف حيادية تجاه قضايا الحل النهائي الإسرائيلي - الفلسطيني. إذا لم تغير

أمريكا نهجها وهو نهج إدارة الأزمات أكثر من نهج الحل مباشرة وأن تكون هنالك إدارة أمريكية فاعلة في هذا الأمر وأمريكا مشتركة في عملية الوساطة في عملية السلام ولا تسمح للآخرين بلعب دور سياسي.

- أن العالم العربي يجب أن يتخذ إجراءات وسياسات من شأنها أن تجبر إسرائيل على احترام والالتفات للعالم العربي بمعنى أن يذكروا إسرائيل أن لدينا قدرات كامنة وذاتية يمكن أن نطلقها مثل أن تفرض الأردن وسوريا ومصر التجنيد الإجباري كخطوة أولى.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. أبو جابر، كامل (1994). وزير الخارجية الأردني السابق، في مؤتمر مدريد 1991/10/31 ، دراسة وثائقية لماوضات السلام الأردنية الإسرائيلية 1991 - 1994، عمان: دار ناس للصحافة والنشر والإعلام.
2. بني ملح، غازي ، (1997) . القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة الخليج العربي الثانية ، 1990-1991، عمان: دار البهجة.
3. حباشنة، سمير (2001). الأردن إنجاز وطني كبير لا تبدده الإنجازات العمياء ، في كتاب عوامل الثبات والحركة في سياسة الدولة الأردنية ، ط1 ، عمان .
4. الحديثي، هاني الياس (1982). في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد: دار الرشيد للنشر.
5. الحديثي، هاني (1982). في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد: دار الرشيد.
6. خير، هاني(1990). مجموعة الدستور الأردني البشير للتوزيع والنشر.
7. رأس الدولة (1989). الموسوعة الاردنية، الجزء الثاني، عمان: دار الكرمل.
8. الرمضاني، مازن اسماعيل (1991). السياسية الخارجية : دراسة نظرية ، بغداد: دار الحكمة.
9. الرمضاني، مازن (1991). السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد: دار الحكمة.
10. سعودي، هاله ابو بكر (1983). السياسية الامريكية تجاه الصراع الاسرائيلي 1967-1973، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. شرايحة ، وديع واخرون (1989). الموسوعة الاقتصادية الاردنية ، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

12. صعب، حسن (1973). في معنى النظام السياسي، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين.
13. العابد، ابراهيم (1967). العنف والسلام في اسرائيل، بيروت: مركز الابحاث.
14. عبد الرحمن، أسعد (1996). مراحل تطوير العلاقات الأردنية - الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
15. عربيات، محمد عبد المجيد (1985). اثر خطط التنمية على الاقتصاد والسكان في الاردن، دراسات وابحاث في القضايا السكانية، وزارة العمل الاردنية، عمان.
16. غليون، برهان (1993). نقد الساسة الدولة والدين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2.
17. محمد، علي (1972). علم اجتماع التنظيم، القاهرة: دار الكتب الجامعية.
18. المدفعي، مديحه (1993). الأردن وحرب السلام، عمان: مطبعة برهومة، ترجمة: رشيد ابو غيدا.
19. المرشدة، علي محمد (1990). التنمية الاقتصادية في ظروف الحرب، ج1، عمان: مطابع القوات المسلحة الاردنية.
20. المسيري، عبد الوهاب، الايديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة، ط2، ج2.
21. مصطفى، خيرى (1998). اتجاهات الايرادات الضريبية في الاردن والعوامل المؤثرة فيها، عمان.
22. مقلد، اسماعيل صبري، الرمضاني، مازن، 1986-1987، دراسة نظرية في السياسة الخارجية، الجزء الثاني، بغداد: جامعة بغداد.
23. نهار، غازي صالح (1993). الامن القومي العربي، دراسة في مصادر التهديد الداخلي، عمان: دار مجدلاوي.

ب- الصحف والمجلات والدوريات:

1. جمعية الشؤون الدولية ، 1990 ، الاردن وازمة الخليج العربي في عام 1990 ، مجلة المنتدى ، منتدى الفكر العربي ، ع 63، عمان.
2. حديث الملك حسين في المقابلة التلفزيونية مع شبكة إيه . بي . سي . الأمريكية بتاريخ 25 تشرين الأول 1994 - وزارة الأعلام الأردنية ، معركة السلام .
3. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986-1990 ،وزارة التخطيط ، عمان ، المؤسسة الاردنية الصحفية ، الرأي.
4. العاهل الأردني في خطاب تاريخي: مصدر الانقسام الإقليمي ومصدر الحقد والإحباط في المنطقة هو إنكار العدالة والسلام في فلسطين، صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية 2007/3/8.
5. فضة، محمد (1983). اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية ، ع74.
6. فضة، محمد (1983). اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية العدد 74 .
7. محمد، جاري (1988). القدرة في التنظيم الدولي المعاصر ، المجلة العربية للدراسات الدولية ،السنة الاولى ،العدد2،صيف.
8. المومني، رياض(1989). الاقتصاد الاردني واعباء الديون الخارجية (1967-1988) ، مجلة المستقبل العربي ، ع 124 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
9. النشرة الاحصائية السنوية ، 1992 ، ع 43 دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان.

ج- المواقع الإلكترونية:

1. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: (<http://www.mop.gov.jo>)
2. الزغبى، عبد المنعم عاكف(2012). البنك المركزي ينقذ الاقتصاد الأردني في 2012، نقلاً عن الرابط الإلكتروني <http://business.jo>.

د- مراجع أخرى:

1. اوراق علمية قدمت للمؤتمر العلمي الذي عقد بالجامعة الاردنية ، 2000، حول الاقتصاد الاردني والمساعدات الخارجية للاردن ، 1989- 1999 .
2. بيرديشفسكي :الفكرة الصهيونية ، النصوص الاساسية.
3. معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل(1994). اللجنة الإعلامية الأردنية.
4. ملف العالم العربي ، وثيقة رقم أر 1501/2 ، رقم 14 ، 1979- 1984 ، وثائق عسكرية.
5. النابلسي، محمد سعيد (1993). البنك المركزي الاردني التقرير السنوي، عمان.
6. وثائق عربية رقم آر 1501/1 رقم 1397 تشرين الأول،
7. وثائق عربية، شؤون عسكرية رقم آر 1501/5 رقم 1425 في تشرين الثاني 1979.
8. وثائق ملف العالم العربي الدار العربية للوثائق بيروت آر 1901/1 رقم 1033 في آب 1987.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ben Gurion, David (1965). Look Back,Intalcls with Moshe Pearlman. Simon and Schuster, N.Y

2. Ben Gurion, David(1954). Rebirth and Dusing of Israel Philosophical Library ,New York.
3. Bill, James. A (1990): Politics in the middle east, little Brown series, London.
4. Easton, David (1957). An Approach to the Analysis of Political system, world
5. Egypt , Syria and the Palestinians , Middle east Journal , 45(1) Winter
6. El-Khawas. M and others(1984). American Aid to Israel: Nature and Impact, Battle boro, Aman Books.
7. Englewood cliffs , N.J see also : stocky and Richard Zeckhanser: A
8. foreign Policy , Allen and Unwin INC , 1987:3-33.
9. France Printer Ltd, 1978:154. Richard C.Snyder : foreign
10. Gazit. Mordechai, (1987). Israeli Military Procurement from the United states, West-view Press.
11. Herman .K James. N.Rosenau and other : New Directions in the study of
12. Karl .W. (1969). Deutsch at J.Rosenau :International Politics and Foreign Policy, The Free Press .
13. Kingdom of Jordan : Los Angeles California ,Ph.D Thesis , June 1983.
14. Macridis, Roy (1962). foreign policy in world politics Prentice-Hall .

15. Meacham Begin The Revolt Story of The Ugrnun, New York, 1951.
16. MEED August 19, 1977 .33 .Ann Mosley Lesch : Counteracting Reaction to the Persian Gulf Crisis,
17. MEED, February 27, 1976.
18. Neff, Donald (1988). Istael Debt for Sale on Wall Street, the Washington Report on Middle East Affairs, No. 7.
19. Policy decision Making : an Approach to the study of international politics.
20. Prime for policy , W.W. Northon and company 1978 .
21. Studies , London , W.C. 2E . 7 NQ :104-105 . for more details.
22. The military Balance 1988-1989, The International Institute for Strategic Studies 23, London, W.C. 2E, 7NQ
23. Tivanan (1987). The Lobby, Jewish Political Power and American Foreign Policy, Simon and Schuster, N.Y.
24. Togo, Hassan omer. The national security Administration of the Hashemite A.J groom and C.R Mitchell : International relations Theory a bibliography